شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٥٥) ١٥/٥/٢٠٠٧



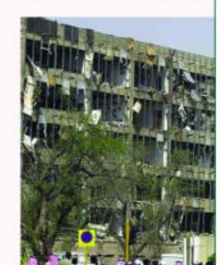












الإنقلاب حسب الرواية الرسمية

هشاشة الدولة: صدام الهويّات

نايف وروايته للإنقلاب العسكري

انقلاب عسكري في السعودية

الإنقلابيون: الصورة مكبّرة

لماذا الإنقلاب في السعودية؟

وزارة الداخلية تقيم دولة بوليسية

إصلاحيون يطالبون بمقاضاة الوزير وتفكيك الوزارة

هذا العدد

الدولة المضطّربة

يُعرِّف الاستقرار، غالباً، بطريقة سلبية أي غياب الصراع، ولكن هذا التعريف يكون صالحاً بالنسبة للديمقراطيات الغنية والمنسجمة إثنياً، والتي تواجه تحديات من جيرانها. ولكن الباحثين يحفرون أعمق من هذا المستوى من أجل الوصول الى تفسير أو تعريف أدّق لمعنى الإستقرار، من خلال البحث عن مفهوم للسلام عبر إدراك طبيعة المجتمعات والكشف عن كيف أن ثقافتها وتوقعاتها تبدد الصراع. ومع ذلك، فإن هذه المقاربة ليست كافية هي الأخرى، فالاستقرار لا يتحقق بسهولة، وإنما يتم تنميته، وفرضه، وتشجيعه، ودعمه، وصونه. والحكومات غالباً ما تعمل بصورة جادة لمنع الصراع عبر إدارة بارعة للخلافات الكامنة.

فأزمة استقرار الدولة، أي دولة، ليس منحصراً، إذن، في تفجّر العنف السياسي، بالرغم من أن ذلك يمثل التمظهر الساطع لأزمة الدولة، وخصوصاً في نموذج الدولة المشرقية القائمة على أساس هيمنة المؤسسة الأمنية على المجال الحيوي لعمل الدولة. ولكن ثمة دلائل أخرى تلفت الى اهتزاز قواعد الاستقرار في أية دولة، منها التفاوت الاقتصادي الفاحش بين الطبقات الاجتماعية، الفساد المتزايد في النخبة الحاكمة وانحلالها، عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات الرعاية الأساسية للمواطنين، تفسّخ الثقافة الوطنية التي تملي الإلتزام الاخلاقي والمعنوي لدى الرعايا حين تفقد الدولة المبررات الأخرى لوجودها واستمرارها.

إن السلم الاجتماعي يبقى موضوعاً بالغ الأهمية، وأن التطورات اللاحقة التي شهدتها الدول ضاعف من أهمية توفير شروط التعايش السلمي داخل المجموعات المنضوية في الدولة. وقد كان الإعتقاد أن التحديث وبناء الدولة الوطنية والتنمية الاقتصادية، كخيارات حل، ستضع حداً للخلافات والنزاعات الداخلية، ولكن ما نتج عن ذلك لم يكن بالضرورة متطابقاً مع الاهداف المأمولة من هذه الخيارات. إذن أين الخلل؟.

كشفت تجارب الدول أن الحكومات تلعب دوراً مركزياً في إنجاب أو إجهاض السلم الأهلي وفق الإجراءات التي تتبعها الحكومات للحفاظ على السلم في ظل ظروف صعبة. ففي الدول التي تعاني شعوبها من انخلاعات اقتصادية، وتغيير إجتماعي غير قابل للسيطرة، والفساد، والإقصاء السياسي، والتدخل الأجنبي، وصلت في نهاية المطاف الى نقطة التصادم، بالرغم من بقائها مستقرة ظاهرياً لعقود عدة. فهذا الاستقرار لم يكن كاملاً، حيث أن سلسلة اضطرابات شهدتها هذه الدول ومازالت مستمرة، حتى باتت من خصائصها. في السعودية، وبعد أن أخمدت قوات عبد العزيز انتفاضة جيش الإخوان في معركة السبلة العام ١٩٢٩، لم يضع إعلان قيام الدولة نهاية حاسمة للإضطراب، فقد شهدت البلاد منذ عقد الخمسينيات وحتى اليوم إضطرابات متواصلة، فقد وقعت محاولات انقلاب عسكري في عقدي الستينيات والسبعينيات، واندلعت انتفاضتان كبريان في مكة المكرم والمنطقة الشرقية في نهاية السبعينيات، وشهد عقد الثمانينات سلسلة أعمال إحتجاجية في المنطقة الشرقية، وما إن أطَل عقد التسعينيات حتى أصبحت الفوضى سمة غالبة على الوضع الداخلي للبلد، ولم تعد هناك منطقة خارج هذه الفوضى، فقد تفجّر المركز في وجه السلطة، وتمدد، ولكن هذه المرة لتعميم الفوضى بعد أن كانت تستعمله السلطة لتعميم استقرارها ووحدتها. ومنذ منتصف التسعينيات حدث أول تحوَل أمني خطير داخل هذا البلد بعد انفجار شاحنة في مركز للتدريب تابع للحرس الوطني بالرياض أو ما يعرف بتفجير العليا، ولحقه إنفجار آخر في الخبر بالقرب من قاعدة عسكرية بالمنطقة الشرقية.

منذاك، وبالرغم من التدابير الصارمة التي اعتمدتها وزارة الداخلية من أجل فرض النظام وإعادة الاستقرار، خرج الاستقرار من التداول، وأصبح حلماً، خصوصاً حين تمسّكت الدولة بخيار تحقيق الأمن على طريقتها الخاصة، أي باستعمال القوة الغاشمة، فيما باتت سياساتها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية عاملاً رئيسياً في توليد المزيد من الاضطرابات.

إن التحديث الذي كان مصمماً، من الناحية النظرية، لتحويل المجتمعات، وتحسين الأوضاع الإقتصادية والسياسية والثقافية، فاقم من الفجوة الداخلية، وأصبح التقدّم غير متوازن بالقياس الى الثروة المتزايدة، حتى بات تعريف السعودية الغنيّة بالنفط بما تفتقر إليه، ففي زمن أصبحت فيه الديمقراطية النظام السياسي المهيمن في العالم، فإن النظام السعودي إستبدادي شمولي، والحكومة غير خاضعة للمحاسبة، وأن العزل السياسي والفساد حاكمان. وعلى النقيض من التصور النمطي عن حكام هذا البلد الأثرياء، فإن التقدّم الاقتصادي غير متوازن.

تضخ الماكينة الدعائية الرسمية إنطباعات مفتعلة عن دور كاريزمي للملك عبد الله، الذي لم يحقق ما كان يطمع فيه المعدمون، فضلاً عن تلبية تطلعات سياسية كبرى. فالطفرة الاقتصادية النادرة التي تشهدها البلاد في الوقت الراهن، وهي طفرة ليست فضيلة ملكية كما تحاول ماكينة الدعاية الرسمية تصويرها، لم تنعكس على الأوضاع المعيشية للسكان سوى في نطاق محدود، فيما يتم توظيف هذه الطفرة بشكل سيء لأهداف سياسية خارجية، أو تحقيق المزيد من الثروة لبعض الأمراء الكبار الذين يعقدون الصفقات الفلكية. ولذلك، فإن واحدة من المظالم التي يعبّر عنها المواطنون ضد حكومتهم هي انعدام محاسبة الحكومة، التي تسيء إستعمال السلطة وتشجّع الفساد، فيما لا سبيل اليهم في إيصال هذه المظالم الى جهة قادرة على التحقق أو ملاحقة المسؤولين عنها.

من الطبيعي في أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلّة بدرجة عميقة، أن تبرز أشكال متعددة من الاضطراب الأمني والسياسي. فظهور جماعات عنفية ليس سوى تعبيراً متقدماً للاحتجاج على الدولة، وهناك قائمة طويلة من التعبيرات على المستويين الفردي والجماعي، فظهور السلاح وبيعه وانتشاره بين الناس في مناطق مختلفة واستعماله لم يعد أمراً خافياً. إن قصصاً مثل اطلاق الرصاص على مدارس ابتدائية، أو حافلات عامة، أو مواجهة مسلّحة بين قوات الأمن وأفراد عاديين، وسقوط ضحايا مدنيين في عمليات مشاجرة لأسباب عائلية أو تجارية باتت عادية ومألوفة في مناطق عدة من البلاد.

في سياق تحوّلات سياسية وأمنية متسارعة، لم يعد بالإمكان اليوم الحديث عن عودة الاستقرار، فوتيرة الاضطراب تتفاقم، وأن إصرار الحكومة وأجهزتها الأمنية على السير في خط المواجهة مع المجتمع يعمّق الفجوة الداخلية ويغذي أشكالاً أخرى متطورة من الاحتجاج، قد تصل في مرحلة معينة الى درجة يصعب ضبطها، في ظل تقلبات سياسية إقليمية خطيرة.

معضلة العنف والديكتاتورية السياسية

الخيار الديمقراطي المؤجّل

العلاقة الجدلية بين العنف والحل الديمقراطي تشبه الى حد كبير لغز البيضة والدجاجة، فبعد أن كان الإتفاق معقوداً على ضرورة السير في تبني خيار الدمقرطة من أجل إزالة الإحتقانات الإجتماعية والأمنية التي أنتجتها الأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط، عادت الكرة، مرة أخرى، الى نقطة البداية الأولى، بعد تجدّد الهواجس من اختطاف الديمقراطية من قبل حركات دينية متشددة، خصوصاً بعد فوز حركة حماس في فلسطين، ووصول مرشّحين إسلاميين الى السلطة في مصر والاردن والبحرين والكويت. في المناظرات الساخنة التي جرت مؤخراً بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة ما يشير الى تحوّل في توجّهات الادارة الجمهورية فيما يرتبط بمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط والذي ارتبط بثلاثة معطيات رئيسية: هزيمة القوات الأميركية في العراق، وصول حماس الى السلطة عبر صناديق الاقتراع، انتصار حزب الله في حرب تموز ٢٠٠٦.

من وجهة نظر الحزب الديمقراطي الأميركي، أن الجمهوريين وقعوا في معضلة خطيرة حين توهّموا بأن إصلاح الانظمة السياسية في الشرق الاوسط يتم بإجبارها على تبني خيار الديمقراطية عن طريق القوة، أو نشر العدوى عبر الحدود العراقية التي كان الجمهوريون مسكونين بوهم القدرة على بناء نموذج ديمقراطي قابل للحياة عراقياً والتعميم إقليمياً، وهو ما كشف عن سذاجة في التفكير السياسي الاميركي، الذي لم يبرح وهم العظمة الخادعة في تغيير الكون. الديمقراطيون رأوا بأن عملية التحوّل الديمقراطي يجب أن تبدأ من خلال الطبقات الوسطى، الوسيط العملي لنمو الديمقراطية، ولكن هذه الطبقات تآكلت خلال العقدين الماضيين بفعل المزيد من إحكام قبضة الدولة على الشأن العام، ورهن المجتمع بكافة طبقاته الى الدولة بوصفها (قاضي الحاجات) الفردية والجماعية. ولذلك، يرى الديمقراطيون بأن المقاربة الصحيحة لعملية الدمقرطة تتطلب إعادة ترميم الطبقات الوسطى وتشجيع المؤسسات الأهلية عبر تخصيص مساعدات مالية وتقنية من أجل النهوض بها كيما تصبح مؤهّلة للعب دور القابلة التي تساعد على إنجاب ديمقراطية من رحم المجتمع وتكون قادرة على الحياة ومصانة من تعدّيات الدولة واختطافات المتشددين.

مهما يكن، فإن ثمة قناعة صلبة تسود الدوائر السياسية الغربية تفيد بأن بقاء الحكومات الديكتاتورية، الفاسدة، والظالمة في السلطة في الشرق الأوسط، تفضي الى حقيقة باتت معلومة وهي أن الظاهرة العنفية ومغذّياتها ستستمر، ومهما شهدت المنطقة من فترات متقطعة من الرخاء الأمني، فإن العنف ما يلبث أن يشق طريقاً آخر ويستقطب معه أنصاراً جدد.

إن التركيز المبالغ فيه على أشكال العنف التي تنشأ داخل الشرق الاوسط قد جعل تحديد قضايا الحكم والسلطة في الشرق الاوسط والفضاء الديمقراطي للبديل السياسي مهملاً، ما يوفر مسوّغات عقلية وعملانية للعنف بالانتشار والتصاعد. فالركون الى النجاح الظاهري للأجهزة الأمنية في إخماد بؤر العنف والتطرف يلهي كثيراً من الحكومات في الشرق والاوسط والغرب عموماً عن التفكير بجدية أكبر في توفير البديل الديمقراطي القادر على امتصاص التشنجات السياسية والخضّات العنيفة التي تضرب المجتمعات وأسس الاستقرار الأمني والاقتصادي فيها.

فقد أثار اكتشاف شبكة تنظيمية مؤلفة من خلايا عسكرية ولوجستية لا تنتمي الى خط الجماعات المسلّحة التي اعتادت عليها الساحة الداخلية خلال السنوات الأربع الماضية، إهتماماً استثنائياً لدى طائفة من المراقبين لما اعتبر مفاجأة غير متوقعة، بعد تصريحات ذات طابع تطميني أطلقه كبار الأمراء (سلطان، ونايف بوجه خاص) تزعم بأن العنف قد بلغ درجة قريبة من التلاشي التام. في حقيقة الأمر، أن هذا الكشف يصلح توظيفه في تعزيز رؤية العائلة المالكة التي تريد تسويقها لدى الحكومات الغربية وخصوصاً الحكومة الأميركية التي كانت تتبنى مشروع الدمقرطة في الشرق الاوسط، فهي تريد القول بأن الديمقراطية مازالت خياراً خطيراً على استقرار الاوضاع الأمنية وعلى المصالح الغربية في المنطقة، إذ أن ثمة جماعات مستترة تتربص بهذه المصالح وستجد في الديمقراطية فرصة نموذجية من أجل تحقيق مآربها السياسية بطريقة سلمية أم عنفية.

دعاة الدمقرطة في الشرق الأوسط يزدادون تردداً، وتتبجح الديكتاتوريات العتيقة في المنطقة في تأكيد ذاتها كخيار نهائي ووحيد للإستقرار

ما يراد إخفاؤه في هذه المماحكات النظرية، أن العنف في بلدان عديدة من الشرق الاوسط، وفي السعودية بوجه خاص، موصول بصورة حميمية بالطبيعة التسلطية والإستبدادية للأنظمة السياسية هناك. فالديكتاتوريات السياسية التي تفرض قيوداً صارمة على الحريات وتضع رعاياها تحت وطأة حصار ثقافي وسياسي وأمني تمثل مصدر التهديد الأكبر للأمن والإستقرار في زمن بات فيه الحصول على أدوات التدمير متوفراً. يتعانق هذا العامل مع عامل آخر لا يقل أهمية وخطورة وهو أن هذه الديكتاتوريات متحالفة مع قوى إمبريالية تسلّطية مثل الولايات المتحدة، ما يمنح قوى المقاومة والمعارضة مصداقية أكبر حيث أن مصدر التهديد ينظر إليه باعتباره مهدداً بوضوح.

وفيما يزداد دعاة الدمقرطة في الشرق الأوسط تردداً في السير نحو خيارهم التاريخي، تتبجح الديكتاتوريات العتيقة في المنطقة في تأكيد ذاتها كخيار نهائي ووحيد للإستقرار، فيما تضفي الإدارة الاميركية

مسحة سحرية عليها باعتبارها الضمانة الوحيدة لمصالحها الحيوية. ولكن ماذا ينتج عن ذلك؟ الجواب عن ذلك ببساطة أن شعبية الجماعات العنفية والمتشددة تتزايد على حساب شعبية القوى الديمقراطية، لا يغير من ذلك تصاعد وتيرة العنف ضد الأجانب والمسؤولين الحكوميين والمدنيين، فهذه الممارسات لم تضع نهاية لشعبية الجماعات المسلحة، وهو ما يحصل في السعودية التي واجهت عنفاً سياسياً خلال عقدين منذ انتفاضة الحرم وحتى الآن. فقد راهنت العائلة المالكة على الحل الأمني لتصفية الجماعات العنفية، التي لم تنكسر ولكن حظيت بمزيد من الشعبية والقوة، بل طوّرت تقنيات في العمل المسلّح والتنظيمي ونجحت في تهديد الإستقرار الأمني والإجتماعي بما جعل كثيراً من الشركات الأجنبية تحجم عن الدخول الى السوق السعودية خشية تعرّض منشآتها وموظفيها لهجمات قاتلة.

لم يكن مدهشا البته أن أولئك الذين عبّروا عن إستنكارهم إزاء سقوط ضحايا في التفجيرات التي قامت بها الجماعات المسلّحة داخل البلاد خلال السنوات القليلة الماضية، وأدانوا صراحة العنف لم يهاجموا، في المقابل، المشروع السياسي لهذه الجماعات، فكثيرون يتطلعون الى نهاية الاضطهاد الداخلي والاستعمار الخارجي مهما كانت الطريقة التي تؤدي الى هذه النتيجة المأمولة. وحدهم الحكّام الذين يلجأون الى الإسلام كمصدر دفاعي عن سياساتهم الاستبدادية لجهة تجريم أعمال العنف باعتبارها غير متوافقة مع التعاليم الاسلامية.

وفيما تنعى القوى الديمقراطية رهانها البائس على دعم المجتمع الدولي لمشروع الدمقرطة، يتجدد الهواء في قنوات التشدد، التي تخوض حروبها الأيديولوجية بسلاح العنف ضد الدولة والمصالح الاجنبية دون عناء تقديم فاتورة مبررات لتلك الحروب، طالما أن أفق الدمقرطة كبديل عن العنف مسدود، وربما يكون هذا الانسداد هذه المرة مؤسساً على تحالف محكم بين أنظمة ديكتاتورية وقوى أجنبية أصبحت تتبنى الرؤية الاسرائيلية في أن الديمقراطية بالمواصفات الغربية تعتبر جريمة كبرى في الشرق الاوسط، حيث سترفع قوى التطرف الى الواجهة للانقضاض على مراكز القرار بما يحيل المنطقة الى جحيم على الغرب فضلاً عن الدولة العبرية التي قد تواجه حتفها بسلاح الديمقراطية التي تخلق نقيضها الموضوعي والتاريخي.

وطالما أن مثل هذه الرؤية ستكون حاكمة على سياسات الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، فإن موجة العنف ليست مرشحة للإنحسار، بل من الحماقة توقّع استجابة شعوب المنطقة للهجة المضللة التي توسّلت بها وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في صيف العام الماضي حين أسبغت وصفة (الاعتدال) على أنظمة ديكتاتورية في الشرق الاوسط مثل مصر والإردن والسعودية، في إشارة الى التحوّل الإنقلابي في استراتيجية إدارة بوش في الشرق الاوسط، ونقض خيار الدمقرطة باعتباره وصفة غير مناسبة أو ربما قاتلة من وجهة النظر الأميركية والإسرائيلية لا يمكن منحها لشعوب غير مؤهلة للافادة من الديمقراطية، فيما يتعامى أصحاب هذه الرؤية عن العوامل الجذرية التي تجعل من الوصفة الديمقراطية قاتلة، أي وجود دول تسلّطية مازالت تحكم بعقلية ترتد الى العصور الوسطى، وتلقى دعماً طائشاً من قبل قوى إمبريالية تسلّطية تجعل من الديمقراطية أداة لضمان مصالحها الحيوية دون حساب للتداعيات الخطيرة للديكتاتورية السياسية المساندة من الغرب على الأمن والاستقرار في العالم.

وفيما تتخلى الحكومات الغربية الديمقراطية عن خيار الدمقرطة فإنها تتبنى أجندة حليفاتها الديكتاتورية في تصفية الحسابات مع خصومها بطريقة قمعية، لا تفرّق فيها بين الجماعات العنفية وأضدادها من القوى الديمقراطية. لقد أصبحت الديكتاتوريات في الشرق الأوسط تتوسل بالحرب على الارهاب كمصدر أساسي لمشروعيتها الدولية، تماماً كما الحال نفسه بالنسبة لإدارة الرئيس بوش، وحلفائه في الغرب. وهنا تصبح الحرب على الارهاب وليس تشجيع الديمقراطية طريقاً آمناً للخروج من معضلة دعم الدكتاتورية المنتجة للعنف، حيث يصبح الإسناد غير المشروط للنظم الديكتاتورية مبرراً طالما أن الهدف هو أكل العنب وليس قتل الناطور.

الغرب يريد ديمقراطية تكفل أمن الدولة العبرية والمصالح الحيوية للغرب، وهو شرط غير مضمون، لأن الجهتين المراد تأمينهما خصمان معتديان، من وجهة نظر الغالبية العظمى من شعوب الشرق الأوسط، وهذا ما يجعل تسويق مشروع الديمقراطية يواجه تحديات تبدأ بالمصداقية وتنتهي بالجديّة في استعمال آليات مرنة ومحايدة في تنفيذه. إن أخطر ما يحمله مشروع الدمقرطة بالمواصفات الغربية أنه جاء لتصفية الحسابات مع الحركات الاسلامية التي توصم عادة بالعدو، ما يبطن نوايا التهميش لقطاع كبير من شعوب الشرق الاوسط والمناصر لحركات دينية تعقد آمالاً عليها في تحقيق تطلعاتها في الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية. في المقابل، تهدف هذه الديمقراطية الى المحافظة وشرعنة المعادلات السياسية المحلية والاقليمية القائمة دون تغيير، وهذا ما يجعل ديمقراطية من هذا القبيل مرفوضة حين تكون شرطاً لإقرارها، لأنها تجعل حق الشعوب في اختيار حكّامها عن طريق صناديق الاقتراع، وانتخاب ممثليها في المجالس البرلمانية، وإقرار نظام محاسبة وشفافية يحول دون تعديات رجال المؤسسات البيروقراطية، مشروطاً بضمان حق الحصول على النفط والتسهيلات العسكرية والاستثمارات الاقتصادية للغرب من جهة، وضمان أمن الدولة العبرية من جهة ثانية.

لم يعد مثيراً للإنتباه أن يصدر تقرير عن حقوق الانسان هذا الشهر (مايو) بأن الاصلاحات في الشرق الاوسط فاشلة، لأن نباح واشنطن كان أسوأ من نهشها كما يقول تعليق لمجلة (الايكونوميست)، فقد تخلّت إدارة بوش التي أطلقت دعوتها الاصلاحية في صيف ٢٠٠٥ على لسان وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في كلمة لها بالجامعة الأميركية بالقاهرة، حين حذّرت حكومات عربية مثل مصر والاردن والسعودية وغيرها من مغبة التلكؤ في تطبيق إصلاحات سياسية وإقتصادية في بلدانها. افتقار الدعم للخيار الديمقراطي شجّع الحكومات الديكتاتورية خصوصاً بعد حصولها على وسام (الاعتدال) الاميركي على السير في سياساتها الشمولية بعد اطمئنانها الى أن واشنطن المشغولة حتى النخاع بالتفكير في الخروج من الوحل العراقي لن تعير إهتماماً لما يجب أن تكون عليه الحكومات في المنطقة. وهنا تكمن خطورة المأزق الأميركي الذي يتلقى الآن الضربات الموجعة من حلفائه الذين يطلقون رسل الموت الى العراق ليردوا الصاع صاعين للقوات الأميركية ويشيعون الموت في صفوفه وصفوف المدنيين في العراق الذين يدفعون ثمناً باهظاً كانتقام غير مباشر من الادارة الاميركية كيما تبقى مشغولة بنموذجها الديمقراطي ـ الضحية، قبل التفكير في تعميمه، الأمر الذي يجعل التفكير في خيار الدمقرطة معلولاً كحل لحكومات ديكتاتورية، وهو ما تريد الاخيرة إيصاله الى واشنطن.

فيما يتخلى الغرب عن خيار الدمقرطة، يتبنى أجندة حلفائه في تصفية الحسابات مع خصومه، لا يفرّق بين الجماعات العنفية وأضدادها

غرضه الإطاحة بآل سعود

إنه انقلاب شامل أيها السادة!

خالد شبكشي

القلق شديد من إعلان الداخلية السعودية إعتقال ١٧٢ شخصاً على خلفية (الإرهاب)!

لم تكن هذه العملية الأولى من نوعها، فقد سبقتها عمليات وقوائم أسماء مطلوبين وغير ذلك.

صحيح أن العدد هذه المرّة كبير جداً بالقياس الى الأرقام السابقة. لكن أمراً أكبر أشاع القلق بين المواطنين والنخب المثقفة مجرد إعلان بيان الداخلية بيانها.

فالمسألة بَدَتْ وكأنّها أكثر من عملية (إرهابية) طائشة، اعتدنا على أمثالها، تصيب مدنيين في مجمعات سكنية، أو عمليات خطف واغتيال تصيب أجانب استهدفوا وفق شعار (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب)، أو محاولة إصابة أهداف مدنية/ اقتصادية مثل الذي حدث في أبقيق، والتي كان سببِ فشلها تافهاً، ولو نجحت لهزّت السعودية والعالم، على الأقل اقتصادياً!

كان بيان الداخلية (المقلق) يوحي بشيء أكبر من هذا كله مجتمعاً!

فالخلايا الإرهابية التي أعلن عن استئصالها والقضاء عليها، والترويج للنجاح المثير للداخلية السعودية، لم يكن سوى نجاح مزعوم وموقّت. فكان الخبر مفاجأة غير سارّة، وإن زعم أن النجاح للداخلية بالقاء القبض على المائة والإثنين والسبعين كان خبراً مفرحاً!

الإعلان الأخير لم يكن عن واحدة من تلك الخلايا التائهة في أهدافها وخططها وممارساتها.

فقد كان هناك سبع خلايا دفعة واحدة. بل سبع مجموعات تضم عدداً كبيراً من الخلايا، وكل مجموعة تمثل تنظيماً أو جناحاً من تنظيم.

ولم تكن بعض هذه الخلايا بتلك السذاجة التي اعتقد الجميع أنها أصبحت وصمة ولطخة التصقت بكل خلايا العنف في المملكة. بل على العكس من ذلك، فإن ما يوحي به بيان الداخلية يؤكد أن الخلايا الجديدة هي من التعقيد والنشاط والذكاء والطموح ما يفوق تحركات معارضة مرت بتاريخ السعودية الحديث.

ما يشي به بيان الداخلية السعودية، هو أننا أمام انقلاب عسكري/ عنفي يستخدم كل الوسائل المتاحة للإطاحة بالحكم السعودي.

لم يكن الغرض قتل (مدنيين) عاديين كما تزعم السلطات السعودية.. بل الغرض هو استهداف رموز الحكم وقتلهم والسيطرة بالتالي على السلطة كاملة.

ولم يكن الغرض (التدمير من أجل التدمير) كما يشي المخطط الذي أعلنت الحكومة جزءً من تفاصيله، بل الغرض القيام بضربات متزامنة ومتتالية لعدّة أهداف تشغل بال العائلة المالكة، والأميركيين، ريثما تسفر النهاية عن استقرار لصالح (السلطة الوليدة والجديدة).

لأول مرّة، يُعلن بيان الداخلية عن مبايعة (شخص/ قائد) عند الكعبة، منذ حركة جهيمان. وهذه البيعة حازت من الإثارة الشيء الكثير، حتى أن المفتي أصدر بياناً خاصاً بشأنها. فماذا تعني البيعة؟!

إنها تعني بالتحديد أن القائد الجديد هو البديل لحكم آل سعود ورجالهم. وأن الجماعة تستهدف رأس الحكم والقضاء عليه، وليس عمليات انتحارية طائشة ـ كما يوحي بيان الداخلية ـ غبيّة شهدنا أمثالها في داخل السعودية وخارجها.

إنها تعني وجود قيادة محليّة، وليس قيادة ابن لادن أو غيره ممن يقطنون في كهوف أفغانستان.

وإنها تعني أن المخطط أكبر بكثير مما أعلنته وزارة الداخلية، وإن كان ما أعلن ليس قليلاً على أية حال.

نحن أمام مشهد انقلاب شامل، بعد ما يقارب من ربع قرن من آخر انقلاب عسكري وقع في السعودية.

وسمات هذا الإنقلاب تختلف عن الإنقلابات التي شهدتها السعودية منذ الأربعينيات الميلادية من القرن الماضي. وسوف نناقش هذا الأمر في مكان آخر من هذا العدد.

ومع هذا، لا تستطيع الحكومة السعودية أن تعترف بأن ما جرى هو انقلاب، ولم يعهد عنها انها اعترفت من قبل بوقوع انقلابات عسكرية فاشلة.

لم تستطع الداخلية أن تخبئ المعلومة كثيراً، فأظهرت جزءً منها، الجزء الذي يكشف عن بعض القضية وليس كلها، ليس لدوافع أمنية محضة، حيث أن القضية لم تنته بعد ولازال يتبعها الكثير من الذيول، بل وأيضاً لدوافع سيكولوجية وإعلامية وسياسية.

بيد أن اللبيب بالإشارة يفهم. وهذا ما دفع البعض للحديث عن مخطط أوسع من ذي قبل، مخطط يستهدف نظام آل سعود من جذوره، وليس القيام بعملية هنا وأخرى فاشلة هناك.

لكن الطابع العام الذي أخذته الصحافة وكتابها المحليون، هو إبداء القلق من المخطط الواسع هذا، دون تسميته بأنه انقلاب، وراح البعض يعيد إنتاج ما كتب قبل ثلاثة أعوام حول (الظاهرة الإرهابية) جذورها وأسبابها ونتائجها وكيفية مواجهتها.

أيها السادة..

لسنا أمام ظاهرة إرهابية، فلو نجح المخطط، لصار في السعودية نظام سياسي جديد وحكام جدد كانوا قبل الفشل يوصمون بالإرهاب. والأقرب أن الحاكم الجديد لن يتسمّى بأمير المؤمنين، ولربما اختار لقباً أقرب الى العلمانية منه الى الإسلام، ولوجد من يصفق ويؤيد.

كلا.. لسنا أمام ظاهرة إرهابية.

بل نحن أمام انقلاب سياسي/ عسكري شامل بكل ما يحمل من معنى، يستهدف تغيير البنى السياسية والإجتماعية الثقافية.

هذا يعني أنه يجب معالجة الموضوع بأبعد من معالجة (ظاهرة عنف أو إرهاب) عادية.

المسألة تحتاج الى نقاش سياسي، وليس الى نقاش فكري/ ديني. فليس كل ما أُعلن عنه مؤخراً هو من جنس العمليات السابقة التي قام بها تنظيم القاعدة.

إننا أمام فكر جديد وتطور جديد وأهداف جديدة.

والسؤال الذي يجب أن تجيب عليه النخب، هو:

هل تغيير النظام السياسي السعودي بالقوّة التي يؤمن بها يمنحه الشرعية فيما لو نجح، أسوة بالقوة التي أوصلت آل سعود الى الحكم، وبذات الشعارات الدينية، ولتحقيق نفس الغايات؟!

قراءة في بيان الداخلية السعودي

سيناريو الإنقلاب العسكري من البيان الرسمي الأول

يحي مفتي

بيان وزارة الداخلية الذي أُعلن يوم السابع والعشرين من أبريل الماضي كان مفزعاً للبعض، فقد وجد فيه انقلاباً عسكرياً، أو على أقل تقدير أن خلايا منفصلة أو تنتمي الى القاعدة تطورت في أهدافها الى حدّ إسقاط نظام الحكم، في حين كان المجتمع السعودي سادرٌ ونائم على أنغام الحكومة التي تقول أنها قضت على معظم قوة (الفئة الضالّة) او (المغرّر بها).

ماذا يقول بيان وزارة الداخلية؟!

يتحدث بيان وزارة الداخلية ـ آنف الذكر ـ عن سبع خلايا، وكأنها منفصلة عن بعضها البعض، ويبدو أن بعضها منفصل فعلاً عن المجرى العام للتنظيم الذي استهدف الإطاحة بالحكم السعودي. فقد كشفت معلومات نشرت في الصحافة المحليّة نقلاً عن مسؤولين أمنيين، أن التنظيم الأساس كان يتضمن أكثر من خلية، أو اكثر من خط تنظيمي، بحيث تكون تلك الخطوط التنظيمية منفصلة عن بعضها البعض.

لم يقل البيان الحكومي صراحة أن التنظيم يتبع تنظيم القاعدة، وإن طبّقت عليه ذات المواصفات والصفات التي تلصق بالخلايا السابقة لتنظيم القاعدة. وعدم التحديد هذا، مضلل، حيث تستخدم الداخلية المخزون التراكمي من الصفات والتنميط لتلصقها بأية تحرّك جديد حتى وإن كان مختلفاً. بل أن الحكومة ألصقت صفات الضلال والإرهاب بإصلاحيين معروفين بأنهم ضد القاعدة والعنف عامة، مستفيدة من ذلك المخزون التراكمي والذاكرة التي صنعتها الحكومة ضد العنف.

الخلايا الأساس للتنظيم، وردت في البيان على النحو التالي: (أولاً ـ بتوفيق من الله، ومن خلال عمليات استباقية نفذت بشكل متزامن، تمّ القبض على خلايا متفرقة كانت على وشك الانطلاق، يبلغ تعداد عناصرها واحداً وستين، غالبهم من السعوديين.. حيث قام البعض منهم بمبايعة من يتزعمهم عند الكعبة المشرفة على السمع والطاعة وتنفيذ جميع أوامره، وقد شرع في تدريبهم وتجهيزهم، وذلك من خلال رفع لياقتهم البدنيّة، والتدريب على استعمال السلاح، وإرسال البعض منهم إلى بلدان أخرى لدراسة الطيران تمهيداً لاستخدامهم في تنفيذ عمليات إرهابية داخل المملكة.. وقد تبين أن من أبرز أهدافهم القيام بهجمات إنتحارية ضد شخصيات عامة ومنشآت نفطية ومصافٍ بتروليّة، واستهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج).

يبدو أن هذه هي المجموعة الرئيسية والأهم للتنظيم الإنقلابي، الذي كان قاب قوسين أو أدنى من تنفيذ عملياته، أو حسب التعبير الرسمي (على وشك الإنطلاق). ومن الواضح أن عمر التنظيم ليس صغيراً (على الأقل خمس سنوات). ومن الواضح ثالثاً، أن الإستهدافات متعددة: مصاف ومنشآت نفطية، اغتيال مسؤولين، ضرب قواعد عسكرية. فمن له هذه القدرة التي على وشك أن تنطلق أن يقوم بكل هذا؟

إما أن الحكومة تبالغ في الأمر، أو أن الأمر صحيح، وهذا يعني أن الحكومة لم تكشف كامل الحقيقة. وهذا هو الأقرب.

إن ٦١ شخصاً لا يمكن أن يقوموا بكل هذا العمل، فلا بدّ أن يكون هناك عشرات أو مئات غيرهم.

لنتخيل ماذا يعنيه قول البيان الرسمي: (استهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج). لنترك الخارج جانباً لبرهة، ولنركز على الداخل. كيف سيكون ذلكم الإستهداف؟ لو كانت أميركا ستقوم بالعمل، لقلنا أنها ستضرب القاعدة بقنابل ضخمة تلقيها قاذفات بي ـ ٥٢، أو ستنطلق طائرات أف ١٨ أو غيرها لتغير على الطائرات وعلى المنشآت العسكرية وتدمرها كما تدمر الدفاعات الجوية.

لكن هؤلاء المعنيين لا يمتلكون قاذفات عملاقة ولا طائرات عسكرية، وإن أشار البيان أنهم تدرّبوا على قيادة طائرات، قد تكون مدنيّة. كما أنهم لا يمتكلون مدفعية ثقيلة، ولا دبابات، فماذا ترى عساهم فاعلين؟

واضح أن البيان الرسمي لم يقل لنا أن بين المعتقلين الـ ٦١ على الأقل ضباط وعسكريون. لكن من الواضح أن استهداف القواعد العسكرية يثبت أن التنظيم نجح في التمدّد الى الجيش، وربما الحرس الوطني، الذي هو قوة قد تبدو هامشية في هذا المضمار.

الأقرب للتصوّر، أن التنظيم غير المسمّى، أو الخلايا المتعددة، كانت على أهبة الإستعداد للسيطرة على القواعد العسكرية، أو في الحدّ الأدنى أحدها أو بعضها. ويبدو أيضاً أن المستهدف هو قاعدة (الظهران الجوية) التي شهدت أكثر من مرة محاولات انقلابية عسكرية.

أيضاً، فإن لنا أن نستنتج بأن التنظيم كسب قيادات كبرى في تلك القاعدة الجوية، وليس مجرد ضباطاً صغاراً. ومن المرجح جداً أن بينهم طيارين يمكن أن يقوموا بعمليات قصف لأماكن محددة: قصور ملكية، ومنشآت ومصاف نفطية، خاصة وأن الحكومة ـ كتابها ـ تتحدث بأنه من (المستحيل) اختراق الإجراءات الأمنية المنتشرة والمحيطة بتلك المنشآت النفطية. وبالتالي فإن الأقرب للذهن، هو أن المخططين كانوا يسعون الى استخدام الطيران العسكري، المترادف مع الطيران المدني الإنتحاري الذي تدرّب عليه المخططون، في عمليات القصف، التي قد تشمل منشآت عسكرية للحرس الوطني إذا ما تحرّك للقيام بـ(انقلاب مضاد) أو مهاجمة القسم الموالي لآل سعود في القواعد العسكرية.

من البديهي جداً لعمل كبير كهذا يستهدف السيطرة على السلطة، أن يقوم بالقضاء على العائلة المالكة، أو رؤوسها، فضلاً عن بعض كبار مؤيديها من العامّة، كرجال دين من الوزن الكبير الذين يمنحون الشرعية للحكم السعودي، ورجال أمن استراتيجيين يقوم عماد وزارة الداخلية عليهم، ورجال إعلام اعتادوا على دعم مشروع العائلة المالكة

وتبرير ممارساتها المختلفة.

لهذا ذكر البيان: (القيام بهجمات انتحارية ضدّ شخصيات عامّة). لم يقل البيان: (إغتيالات) وهو أقرب الى الذهن، فالأفراد يتم اغتيالهم بالرصاص. ولكن يبدو أن المستهدف الأساس هم رجال العائلة المالكة الكبار المتحصنين بجيوش من أفراد الحماية، وبالتالي فإن التعرّض لهم في عملية ناجحة تستدعي عمليات انتحارية تصيب ولو من بعد الشخصية المستهدفة. ولم يشر البيان الى أن المستهدف هم الأمراء، بل جرى استخدام عبارة محسّنة وهي (شخصيات عامة) التي تعني - في بلد كالسعودية - نفس الأمر.

بيد أن استهداف الأمراء الكبار يتطلّب عملاً ضخماً، ومن الصعب تنفيذ عدّة عمليات في آن واحد.

لذا، فإن الجملة التي قصدها البيان (القيام بهجمات انتحارية ضدّ شخصيات عامة) تشير بصورة أقرب - الى الحقيقة - الى مهاجمة الأمراء في أحد تجمعاتهم، والأقرب هو اقتحام مجلس الوزراء وقتل الملك وولي عهده وكبار الأمراء والوزراء. فهذا الهدف يتطلّب عملية انتحارية أو أكثر، يقتحم بعدها جمعٌ من المنفذين المجلس ويقتلون الملك وولي عهده ووزير الداخلية وغيرهم.

أما استهداف قواعد عسكرية خارجية، والتي وردت في البيان: (استهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج) فهي تثير التساؤل العنيف جداً جداً. فهل كان إقحام الخارج تهويلاً مفتعلاً من وزارة الداخلية؟ ليس أي خارج، بل قواعد عسكرية خارجية؟ ترى أية قواعد وفي أية دولة، ولماذا؟

أحسبُ أن هذه أسئلة لم يتوقف عندها كثيرون. لأن الصورة العامة للإنقلاب لم تتوضّح في الأذهان بعد.

واضحٌ جداً، أن المخططين كانوا يتوقعون عوناً عسكرياً أميركياً للعائلة المالكة لمواجهة المأزق الذي قد تتعرّض له، فتطلب على إثره العون الخارجي، كما حدث في قضية جهيمان في نوفمبر ١٩٧٩، وبالتالي افترض المخططون أن يقوم الأميركيون بقصف قاعدة الظهران العسكرية في حال الإستيلاء عليها، والتصدّي للطائرات المنطلقة منها، لذا أرادوا مفاجأة الخصم في عقر داره وإشغاله بنفسه قبل أن يتوجّه إلى المخططين. الأرجح أن المقصود بالقواعد العسكرية الخارجية، هي القواعد الأميركية في البحرين والكويت وقطر، أو أحدها على الأقل.

أمّا تمويل هذه المجموعة الإنقلابية الأساسية، فقد أشار بيان الداخلية الى أن زعيم التنظيم الذي تمت البيعة له (عمل على جمع مبالغ مالية طائلة من عدد كبير من الأشخاص الذين غرّر بهم بحجة استثمار هذه المبالغ في شركات وهمية). وهذا القول يكشف عن حقيقة أن لا وجود دور تمويلي من قبل دول خارجية للإنقلاب، وأن التنظيم الإنقلابي اعتمد على الإستثمار المحلّي ضمن تخطيط متقن لتمويل نشاطاته. أما أن الشركات التي أُسست وهمية، كما يقول بيان وزارة الداخلية، فذلك لا يمكن القطع به، لأنّ دقّة التخطيط تستدعي عكس ذلك تماماً، ولكن البيان الحكومي أراد أن يقول بأن زعماء الإنقلاب غير مؤتمنين على أموال الناس، وأنهم يأكلونها بالباطل. مع هذا تجدر الملاحظة هنا، بأن العشرين مليوناً من الريالات التي وجدت بحوزة إحدى الخلايا، لا علاقة لها - حسب البيان الحكومي - بهذا التنظيم. وإذا كان البعض قد دُهشوا لضخامة المبلغ لدى تلك الخليّة، فإن دهشتهم ستتضاعف أكثر لو نشرت الحكومة حجم الأموال والإستثمارات التي لدى هذا التنظيم ذي الـ٦١ عنصراً، كما تقول الحكومة. فالهدف الكبير الذي يطمحون إليه، والتدريب المطلوب منهم على الطائرات وغير ذلك، والحركة الدائبة والمعسكرات التي أشار اليها البيان، لا بدّ وأنها تحتاج الى الملايين من الدولارات وليس الريالات.

أسئلة لم يجب عليها البيان

البيان حاول الإجمال دون التفصيل، والتعميم بدل التدقيق، فهو بيان لم يكشف عن أيّة أسماء او هويات للقائمين على الإنقلاب أو تلك الخلايا الأخرى التي يحتمل أن يكون بعضها مرتبط بالإنقلابيين. كل ما قيل أنهم سعوديون مع بعض الأجانب. وهؤلاء الأخيرون اعتادوا أن يكونوا شماعة لدى الداخلية، فما أسهل أن يلقى باللوم على الخارج وتبرئة الذات، وما أسهل أن يقال بأن الفكر الإرهابي المتطرف جاء من الخارج، وخطط له من الخارج.

غير العدد لا شيء يكشف عن الهوية.

لم تحدد بالضبط الأماكن التي قبض فيها على المتهمين الـ ١٧٢ شخصاً. في أي مدينة أو منطقة لا نعلم. الشيء الذي ذكر في وسائل الإعلام - دون تأكيد أو نفي رسمي - هي أن الخلايا الإنقلابية الأساسية كان مركزها المنطقة الشرقية، وبالتحديد في مدينة الخبر، التي لا تبعد سوى كيلومترات عن الظهران والدمام، بل لا تبعد عن البحرين سوى دقائق معدودة بالسيارة.

نعم أشار البيان الى أن معتقلين من إحدى الخلايا السبع الأساسية هم من مناطق مختلفة من المملكة، ولكن هذه معلومة لا تفيد ولا تضرّ! فيما لم تجر الإشارة الى المنطقة التي اعتقل فيها تنظيم الـ ٦١.

حتى زعيم الإنقلاب، القائد الذي تمت مبايعته عند الكعبة، لم يذكر إسمه، وقد لا يكون هو القائد فعلاً، بل قد يحتمل أنه لم يعتقل أصلاً، وإنما جرى تسريب الخبر لإقناع الأفراد الآخرين في التنظيم بأن مخططهم قد انهار كليّاً.

والبيان لم يذكر أيضاً متى اعتقل هؤلاء الـ ١٧٢ شخصاً. هل اعتقلوا في وقت واحد أم على دفعات وفي أوقات مختلفة، وهو ما رجحته مصادر غربية في مقالات منشورة. إن معرفة توقيت الإعتقالات يبيّن ما إذا كانت الحكومة اعتقلت (جميع) أو (أكثر) المتورطين من عدمه. ولكن الأرجح فيما يتعلق بالخلايا (الإنقلابية) الرئيسية، أن العدد الذي تمّ اعتقاله صغير جداً بالقياس الى حجم العملية والمخطط. وإن النجاح الذي روّجت له وسائل الإعلام المحليّة في ضرب (الفئة الضالّة) لا يعدو أن يكون نجاحاً جزئياً، حيث - وهذا هو المرجح أن يكون - هرب معظم أفراد وقيادات التنظيم وتواروا عن الأنظار. ففي مخططات ضخمة كهذه، لا بدّ أن يكون المخططون قد وضعوا في حساباتهم إمكانية انكشافهم، وبالتالي فإن بدائل للهرب أو القيام بعمليات استباقية أخرى قد تكون في الطريق.

قد يحتاج الأمر الى أسابيع أو بضعة أشهر، لنعرف ما إذا كانت عملية وزارة الداخلية التي قالت أنها (استباقية) قد نجحت أم لا. فإذا مضت الأشهر القادمة بدون اعتقالات جديدة، وبدون وقوع حوادث ومواجهات وبدون إنقلاب جديد ربما، فإن مزاعم وزارة الداخلية تكون قد صدقت. أما الآن، وحسب المعطيات الحاضرة من وزارة الداخلية نفسها، فإن من شبه المؤكد أن هناك عشرات الأسماء على قوائم وزارة الداخلية التي قد تعلن عن بعضها لاحقاً، كما يرجح مراقبون.

خلايا أخرى

بيان وزارة الداخلية أشار الى سبع خلايا رئيسية (تنظيمات أو فروع منها)، تطرّقنا حتى الآن الى خلية واحدة منها هي الأولى ذات الـ ٦١ شخصاً.

البيان أشار الى الخلية (الخامسة) على هذا النحو: (ضبط تسعة من السعوديين يتخذون من إحدى محافظات المملكة مقراً لممارسة أنشطتهم، ومنها نشر الفكر الضالّ، ودعم الأنشطة الإرهابية في الداخل والخارج، واستهداف المنشآت النفطية، والتهيئة لذلك عن طريق تخزين الأسلحة ودفنها في منطقة بريّة قريبة من مواقع تلك الاهداف).

هذه الخليّة، قد تكون مرتبطة بالخليّة الأولى، عبر رئيس التنظيم. فهناك حديث عن إحدى محافظات المملكة، وهو ما يرجح ان المقصود محافظة الخبر. ثم إن هناك نفس الأهداف تقريباً، خاصة استهداف المنشآت النفطية. زد على ذلك أن الصور التي نشرتها الحكومة، فيما يتعلق بتخزين الأسلحة، تشير الى أنها قريبة من الظهران/ الخبر، وبالتحديد قريبة من موقع شاطئ نصف القمر السياحي. لكننا لا ندرك على وجه الدقّة، متى التقطت الصور، فقد يكون عمرها شهوراً، وهي على أية حال أسلحة خفيفة متوافرة في السعودية طولاً وعرضاً!

أما تهمة (نشر الفكر الضالّ) التي وجهها البيان لهذه المجموعة، فهي تهمة معيبة. فالفكر ليس ضالاً، بمعنى من المعاني، خاصة وأن البيان لم يوضّح ماهيّة هذا الفكر الضالّ. نحسب أن المعني بالفكر الضالّ، هو الفكر الديني/ الوهابي بالتحديد، الذي يحرّض ضد حكم العائلة المالكة. وكان الأجدر إطلاق تهمة (التحريض على العنف) إن كان المستهدف به هو المدنيين، أما إذا اتخذ طريقه للسلطة السياسية، فحينها يتغيّر الأمر لأن الأرضية المختلف حولها ليس فكراً، بل صراعاً سياسياً على السلطة. وفي الصراع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، خاصة إذا ما سدّت أبواب التغيير السلمي.

الخلية (السابعة)، وحسب توصيف البيان الرسمي للداخلية، هي أقرب ما تكون لنهج القاعدة المتعارف عليه في المملكة. حيث العمليات الجزئية التي عادة ما تنفذ بكثير من الأخطاء، والتي لا تؤثر ولا تستهدف السلطة السياسية ومشروعية الحكم، بقدر ما تشكل تحدياً أمنيّاً للحكم.. وبالتالي فخطرها قليل على النظام السياسي، وإن كان فعلها يمتلك دويّاً إعلامياً. يقول البيان عن هذه الخلية التالي: (القبض على خمسة أشخاص ممن تورطوا في الاعتداء على معامل بقيق الصناعية بتاريخ ٢٥/١/١٤٢٧هـ، حيث قام أحدهم بتصوير العملية، والمشاركة في إطلاق النار في الموقع، أمّا البقيّة فقد تنوّعت أدوارهم بين الإستطلاع والتجهيز والتستر على مرتكبي ذلك الاعتداء الآثم. ومن خلال كشف هذه الخلايا والقبض على عناصرها تمّ ضبط أسلحة متنوّعة ومتعددة، وأموال بلغت أكثر من عشرين مليون ريال، ووثائق ووسائل اتصال، وأجهزة حواسيب، ووسائط إلكترونية تفصح عن الفكر الذي يحمله هؤلاء، وتكشف عن أهدافهم الإجرامية).

نلاحظ هنا تفصيلاً حكومياً في المعلومات بشأن هذه المجموعة، ربما لان التحقيقات قد استكملت، ولأن خطر هذه المجموعة أقلّ أهميّة من المجموعة الأولى. هذا يعني فيما يعنيه، أن اعتقال هؤلاء سبق اعتقال المجموعة الأولى، ومن الواضح أنه لا علاقة لهم بها، رغم أنهم قاموا بعملهم في المنطقة الشرقية (مدينة أبقيق).

ويلفت النظر حقيقة أن خلية من خمسة أفراد كان بيدها عشرين مليون ريال للتحرك والقيام بأعمال عنف، الأمر الذي جرى التركيز عليه من قبل بعض الكتاب والمعلقين. فكيف بتنظيم طويل عريض يستهدف استئصال الحكم السعودي من جذوره؟! أيضاً يلاحظ بأن ما ضبط من أدوات وأجهزة تعطي الإنطباع بأن هذه المجموعة تعمل على حاشية الصدام مع الأجهزة الأمنية، وليس لديها طموح لإسقاط النظام، بل القيام بأعمال عنف تهزّ صورة النظام.. وهذا هو الطابع العام لخلايا القاعدة في السعودية.

الخلية (السادسة) التي أشار اليها البيان في سطر واحد: (ضبط تسعة من المقيمين شكّلوا خليّة هدفها اقتحام أحد السجون في المملكة لاخراج الموقوفين من الفئة الضالة). المرجح هو أن المستهدف كان (سجن الرويس) بجدّة، وقيل أن المستهدف هو (سجن الحائر) بالرياض والذي يضمّ معظم المعتقلين السياسيين، خاصة أولئك المنتمين للتيارات القاعدية السلفية. بيد أن السؤال هو: لماذا أوكلت المهمة الى (مقيمين) وليس الى (مواطنين)؟ قيل أن المقيمين هم من الجنسية اليمنية، لكن هذا الأمر لم يتأكد رسمياً بعد. ولعلّ التواصل بين خلايا القاعدة في اليمن والسعودية أصبح كبيراً للغاية، حيث أقيمت معسكرات في اليمن، بالقرب من الحدود، لتدريب السعوديين القاعديين، ومن ثمّ إعادتهم الى السعودية من جديد. ويطفح بيان وزارة الداخلية الذي نناقشه هنا بالحديث عن معسكرات في الخارج، يُعتقد أنها معظمها ـ إن لم يكن كلها ـ يقصد به معسكرات مقامة على الأراضي اليمنية. ولعل اختيار يمنيين لمهاجمة سجن الحائر دلالة واضحة على التنسيق بين الأطراف الخارجية والداخلية. ولا ننسى أن عناصر من المغرب العربي شاركت القاعدة السعودية العديد من الهجمات وقادت توجهات تنظيم قاعدة السعودية في السنوات الماضية.

الخلية أو المجموعة الثانية، التي تحدث عنها البيان السعودي شملت (٥٩ عنصراً من السعوديين والمقيمين تنتشر في مناطق عدة من المملكة، وترتبط بمعسكرات وتنظيمات فكرية خارجية، وينتهج أعضاؤها الفكر التكفيري تجاه الشعوب والحكومات والقيادات العربية والإسلامية، كما تقوم بإرسال من يتم التغرير بهم إلى معسكرات تدريب خارجية، وتمويلها، وذلك للمشاركة في الصراعات الإقليمية، ومن ثم تسهيل عودتهم إلى المملكة لتنفيذ مخططاتهم الاجرامية). واضح أن هذه الخلية نموذج لخلايا القاعدة في أماكن عديدة من المملكة والعالم، هدفها رفد القاعدة في العراق خاصة بالمقاتلين المتدربين.. والتهمة هنا: هو التحريض على القتال في العراق، واحتمال القيام بأعمال عنف في مرحلة لاحقة ضد الحكومة السعودية نفسها.

وأخيراً بقيت هنالك مجموعتان (الثالثة والرابعة) أشار اليهما البيان السعودي، الخلية الثالثة تشمل ١٦ عنصراً معظمهم من السعوديين (قاموا بتكوين خلية وهم خارج المملكة، ومن ثمّ التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية في المملكة.. كما شرعوا في التخطيط لعمليات في بلدان أخرى). يرجح أن هذه الخلية تتبع الخلية الأولى، وهم يشكلون عنصر تدريب لها، وكذلك عنصر اتصال بالخارج، خاصة مع ابن لادن ومع قاعدة العراق.

اما المجموعة الرابعة فشملت القبض على ١٣ عنصراً من السعوديين والمقيمين (ممن ينتهجون الفكر التكفيري ويعملون على تأسيس تنظيم يعمل على نشر الفوضى في بلد مجاور ليكون بيئة مناسبة لأنشطتهم، ومن ثم الانطلاق بعدها لمهاجمة أهداف داخل المملكة وخارجها). وهذه إحدى خلايا القاعدة في السعودية والتي تنشط لدعم القاعدة في العراق ورفدها بالمال والرجال، فهذه أجندتها الرئيسية حسب الرواية الحكومية.

في لقاء مع جريدة الرياض

وزير الداخلية يكمل رواية الإنقلاب العسكري

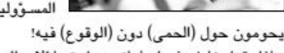
حسن الدباغ

أجرت جريدة الرياض مقابلة مع وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز نشرتها في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠٠٧. خصصت المقابلة لموضوع الإعتقالات الأخيرة والتساؤلات حول طبيعة ما جرى ونوعية الخلايا والمتورطين وغير ذلك.



الأمير نايف لم يقل شيئاً كثيراً، بحجة أن التحقيقات لم تستكمل، حتى المعلومات الأوليّة لم يدل بها.

لكنه على أية حال أشار في ثنايا حديثه الى مواضيع أخرى قد تكشف شيئاً من الغموض عن الإنقلاب الذي لا يريد أحدٌ من المسؤولين التطرّق اليه صراحة، وإنما يحومون حول (الحمى) دون (الوقوع) فيه!



ماذا يقول نايف في إجاباته حول تساؤلات الصحافة والناس؟

لم نقبض عليهم كلهم

حجم الخلايا كبير من الناحية العددية، ١٧٢ شخصاً، وهو عدد يشير الى تصاعد قوّة الخلايا المعارضة عامة وخلايا القاعدة خاصة، وقد سئل نايف عن سر العدد الكبير، وهل ستصدر قائمة بأسماء المتهمين، وهل هناك متابعات أخرى تتعلق بالمجموعات السبع التي كشفت الداخلية عنها؟

اعتبر نايف ما حدث إنجازاً وأضاف: (الأمل القبض على أكبر عدد ممكن.. فهؤلاء ليسوا كلهم، فقط من قام بهذه الأعمال، فلا بدّ أن هناك من يساعدهم ويتزعم تلك الأمور. ونحن وراءهم ولا بد أن نصل إليهم). وتابع: (لا نستطيع أن نقول بأننا قد انتهينا من هؤلاء الضالين، ولكن الجهود ستظلّ قائمة ومستمرة، فالعين.. مبصرة، والجهود مبذولة حتى نطهر بلادنا من كل من فيه شرّ).

إذن.. لم يقبض عليهم كلّهم. وبين غير المقبوض عليهم قيادات (ويتزعم تلك الأمور).

والجهود مبذولة للقبض على آخرين.

وهذا يعني أن المعركة لاتزال مفتوحة بين تلك الخلايا والحكومة. ولكن نايف لم يعلّق على العدد الكبير للمقبوض عليهم، كما لم يتحدث عما إذا كانت وزارة الداخلية ستصدر قائمة أسماء مطلوبين أم لا.

زعيم التنظيم: قائد الإنقلاب

يبدو أن المواطنين يريدون معرفة إسم هذا القائد الإنقلابي، من أية مدينة، والى أية قبيلة ينتمي. فهو قد وضع على عاتقة مهمّة إنهاء النظام السعودي كليّة، ووضع نفسه موضع القيادة البديلة للعائلة المالكة، وقد كانت (مبايعته) في الحرم الإشارة التي فهم منها الكثيرون هدف التنظيم وقائده، وحين أضافوا الى ذلك طبيعة المخطط وفق ما جاء في بيان وزارة الداخلية الأول بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٧، تأكد لديهم أن المسألة أكبر مما تمّ إعلانه وأن الهدف انقلابي شامل يطيح بنظام الحكم القائم.

عن هذا الرجل، القائد، سُئل نايف: هل هو سعودي؟!

ويبدو أن السؤال ساذج حقاً. لأن لا أحد يجرؤ أن يضع نفسه قائداً بديلاً ما لم يكن من أبناء الوطن، ولا يمكن لقائد أجنبي أن ينجح.

أجاب نايف: (للأسف انه مواطن سعودي وقبض عليه مع المجموعة، وعلى كل حال جميع الأمور المتعلقة بذلك ستوضح في وقت لاحق).

لماذا للأسف؟!

هل لأن الشعب المُسَعْوَدْ، يدين كلّه بالولاء للعائلة المالكة، وبالتالي فإن الشذوذ يؤسف له؟! وهل تظن هذه الأخيرة بأن الشعب يصدّق ترهاتها، ولا يدرك فسادها وإفسادها؟! أم أن ذلك الشعب له خصوصية (شعب الله المختار) الذي (اختار) عائلة آل سعود دونما سواها لتحكمه الى الأبد بالحديد والنار؟!

إنها نزعة استعلائية تمتزج فيها العنصرية والدينية/ الطائفية، وسنجد عبارة الأسف تتكرر في أجوبة نايف، كما كانت العادة في كل مقابلاته وخطاباته السابقة. وكأن نايف كان يتمنّى أن لو كان قائد الإنقلاب أو ما قيل (قائد المجموعة الأولى من المعتقلين) شخصاً لا يحمل الهوية السعودية، ليقول للمواطنين: انظروا، الخارج يتآمر علينا، وأنتم أيها الشعب المسعود محسودون على ما أنتم فيه من نعمة، وأن المؤامرة كبيرة على إسلامكم/ الوهابية!

وهنا لم يقدم نايف معلومة عن هذا الرجل القيادي الإنقلابي، ولكنه وعد بنشر معلومات لاحقة، وقال بأنه سيقدم الحقائق لشعب المملكة عن هذه الأمور التي تهمه.

الإنقلاب لا يتبع القاعدة

لم يقل نايف هذا صراحة، ولكن كل المؤشرات تدلّ على أن عقلية المخططين وطريقة أدائهم تختلف عما شهدناه من أعمال تنظيم القاعدة في السعودية. فقد سئل نايف صراحة وبوضوح: (هل يصح أن يطلق عليه زعيم لتنظيم القاعدة جديد بداخل المملكة؟). السؤال يحمل افتراض ـ معقول ـ وهو أن زعماء تنظيم القاعدة/ فرع السعودية المتكررين قتلوا ابتداءً من الشيخ يوسف العييري، وانتهاءً بصالح العوفي مروراً بيونس الحياري وعبدالعزيز المقرن وغيرهم. ولم يعلن عن زعيم جديد لقاعدة السعودية، فأصبح السؤال عن قائد التنظيم من حيث الهوية التنظيمية مهماً، فهل هو من القاعدة أم لا؟

نحسب أن الإجابة على السؤال غير مكلف أمنيّاً. وكان السائل فيما يبدو يتوقع أن يقول الأمير نايف وزير الداخلية: نعم هو زعيم، أو أحد زعماء القاعدة. لكن الأمير لم يقل هذا، وقدّم إجابة مواربة لا تفيد بالنفي ولا بالإيجاب، قال: (إذا كان يعتقد هذا الشخص ذلك فلا ندري، ولكن لا أحد يبايع شخصاً إلا أنه قد تزعم نفسه وأن له اتباعاً)!

ماذا يريد الأمير أن يقول؟

هل يريد أن يقول بأنه لا يعلم: (لا ندري)؟!

هل يريد أن يؤكد أنه منفصل عن القاعدة، بدليل قوله: (لا أحد يبايع شخصاً إلا أنه قد تزعّم نفسه وأن له أتباعاً)؟.

أي ما دام وضع (زعيم الإنقلاب) نفسه في موضع الزعامة، وموضع البيعة، فإذن هو القائد والزعيم، وليس أسامة بن لادن.

وهذا هو الصحيح بشكل شبه مؤكد.

المجموعة الإنقلابية الأولى التي ضمّت ٦١ معتقلاً، تشارك القاعدة الأرضية الفكرية السلفية الى حدّ كبير، ولربما بين زعيم الإنقلاب وإبن لادن اتصالات من نوع ما، هي استمرار لعلاقة سابقة، حين كان زعيم الإنقلاب (يجاهد) في أفغانستان وقد عاد الى السعودية قبل أحداث ١١/٩، وتمّ التحقيق معه، ولم يعتبر

الرجل ـ غير المعروف ـ خطراً على الأمن.
وهناك دلائل أخرى تشير الى ان هذا التنظيم منفصل عن كل خلايا القاعدة، بما فيها مجموعة القاعدة التي هاجمت المنشآت النفطية في أبقيق، كما أن التنظيم لم يتورّط فيما يبدو في أية أعمال شبيهة لتلك التي قامت بها القاعدة في السعودية. فعين التنظيم كانت مسلّطة على الإعداد للإنقلاب، وليس القيام بعمليات غبيّة تقتل المدنيين، وتستبعد أمراء آل سعود.

تمويل الإنقلاب

السؤال التالي كان حول أموال التنظيم الإنقلابي، ولما كان البيان الرسمي الأول لوزارة الداخلية أشار الى إنشاء شركات استثمار وهمية، جاء السؤال الى نايف عن تلك الشركات المستثمرة، وهل كان استثمارها في الأسهم أم العقار، أم أن هناك وسيلة أخرى وهي جمع التبرعات؟!



أيضاً لم يقدّم نايف أية معلومة هنا، واكتفى بالقول: (كان ـ قائد التنظيم ـ يتصرف ومن معه في كل المجالات والدليل أنه لا بد من يساعدهم في هذا الأمر). أي أنهم كانوا يجمعون المال من كل الإتجاهات بما فيها التبرعات. لكن السائل أراد التأكد فسأل: (هل كانوا يجمعون باسم التبرعات للمساعدات). هذا سؤال جوهري، لأن طريقة جمع التبرعات من الناس صارت وسيلة بدائية، ووسيلة غير آمنة، بعد التشديدات الحكومية والرقابة الصارمة. ولما كان التنظيم دقيقاً في تحديد أهدافه، فإنه كان كذلك في تحديد وسائله الآمنة التي شملت إنشاء شركات استثمار. ولذا لم يجرؤ نايف أن يؤكد أن أموال التنظيم جاءت من التبرعات العامّة، خاصة وأن القول بذلك يطعن في جهاز الداخلية نفسه الذي يفترض أنه بعد سنوات من الصراع مع مجاميع القاعدة قد نجح في خنق جمعيات التبرعات كلّها داخل وخارج المملكة، مع ملاحظة أن هناك ضغطاً أميركياً بهذا الإتجاه. لهذا أجاب نايف معوّماً الأمر: (من الصعب التحدّث بشكل دقيق في هذا الجانب حتى تتبين كافة التفاصيل في التحقيقات)!

خطر الإنقلاب قائم

هل كان إنقلاباً وبُدئ بتنفيذه؟!
بالطبع لم يكن السؤال هكذا، فالصحافيون السعوديون يلتفون حول الأسئلة المحرجة، أو التي لا يجوز البوح بها أمام وزير الداخلية والأمراء الكبار. ومع أن طريقة السؤال بدائية، إلا أن المعنى كان واضحاً، لمن يقرأ وراء الأسطر.
يقول السؤال، بعد أن يتحدث عن معتقلي (الخلايا السبع) وكيف أن قدراتها متنوعة، من حيث حجم تلك القدرات من جهة وجود معسكرات تدريب، ومراكز تدريب للطيران: (هل وراء هؤلاء أهداف سياسية قد حدثت أو ستحدث من خلالهم؟).
سؤال معقّد وركيك لمن يقرؤه، لكن نايف فهم المعنى وأجاب عليه بنفس الغموض!
ظاهر السؤال غبي: هل هناك أهداف سياسية؟
بالطبع! فكل عمليات العنف التي وقعت لها دوافع سياسية، فهل هذا هو المقصود؟ كلا..
المقصود بالضبط: هل لهؤلاء الإنقلابيين أهداف سياسية من نوع إسقاط الحكم؟ وهل قاموا بأعمال تفيد بأن المخطط الإنقلابي كان في طور التنفيذ، وهل ستقع أعمال عسكرية رغم اعتقال هذه الفئات، أي هل مازال الخطر الإنقلابي قائماً؟
هذا هو التفكيك الدقيق للسؤال الذي قدّم بشكل ملتبس كما هو واضح.
الأمير نايف أجاب: (أحداث سياسية قد وقعت؟ لم يحدث ذلك. أما أن يكون في نيّتهم ذلك، فقد يكون. ولكننا بعون الله ضدّهم ولن يتمكنوا منها)!
هذا الجواب بحاجة الى تفكيك أيضاً.
نايف يريد أن يقول التالي:
ـ لم يقع أي عمل مسلح وقد اعتقل من اعتقل قبل تنفيذ الإنقلاب.
ـ لا أعلم إن كان في نيّتهم القيام بانقلاب أم لا، وحسب قوله: (قد يكون) أي يجوز أن يكون في نيتهم فعل ذلك. ونايف هنا لا يقصد بكلمة (ذلك) القيام بأعمال مسلحة، لأن البيان الرسمي الأول وكل البيانات الأخرى تفيد بأن كل الخلايا المقبوض عليها وكل الأفراد (١٧٢) كانوا يتدربون وفي نيتهم القيام بأعمال (إرهابية) أي أعمال مسلحة. لكن هذا ليس هو المقصود من السؤال، وجملة (أما أن يكون في نيتهم ذلك) فكلمة (ذلك) تشير الى (الإنقلاب) بعينه، وليس الى مجرد القيام بعمل عنفي مسلح، نعلم جميعاً ـ وتؤكد ذلك الحكومة ـ بأنهم ينوون وعازمون على القيام به.
ـ الجملة الثالثة لنايف تقول: (لكننا بعون الله ضدّهم، ولن يتمكنوا منها)! وهي تكشف عن أمرين أساسيين: أن نايف يفهم الغرض والهدف أو الأهداف (لن يتمكنوا منها) فهو يعلم ما هي تلك الأهداف التي يراد التمكن منها (القيام بانقلاب). والأمر الثاني أن نايف يعطي الإنطباع بأن الإنقلاب وإن كُشف عنه، واعتقل بعض عناصره، إلا أن الخطر لازال باقياً: (لكننا بعون الله ضدّهم). فمن هم هؤلاء؟!

دور الخارج في أزمة الداخل!

كثير من دول الجوار والعالم تشكو من السعودية.
تشكو من أيديولوجيتها الوهابية المتطرفة التي تفرخ الإرهاب. والتي نشرتها الحكومة السعودية الى كل بقاع العالم على شكل مراكز ومؤسسات دينية ودور نشر وتبليغ وجامعات ومعاهد.
وتشكو من إرهابييها الذين تصدرهم الى كل أنحاء المعمورة. فأينما اتجهت رأيت السعوديين/ الوهابيين في مقدمة من يمارس القتل والذبح والتفجير.
في موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان واليمن ولبنان ودول الخليج مجتمعة بما فيها العراق ولبنان وسوريا هناك من يشكو ويتألم من (صادرات) السعودية الإرهابية: رجالاً وفكراً ومتفجرات.
لن نتحدث عن أبعد من ذلك: أفغانستان والباكستان وتركيا وأندونيسيا وإيران والهند والشيشان والبوسنة والصومال بل وواشنطن ونيويورك حيث غزوة السعودية المشهورة بـ (غزوة مانهاتن).
ومع هذا يردد المسؤولون السعوديون بأن (وهابيتهم) بريئة، ويحاولون اقناع العالم بذلك، في حين أنهم لم يقنعوا شعبهم ببراءة تلك الوهابية التي لا يدين بها سوى أقل من عشرين بالمائة من السكان، ولاتزال الكتابات حتى من داخل المدرسة النجدية تؤكد أن الأخيرة لا يمكن تكييفها مع مفردات التنوع والتسامح والسلم.



زد على هذا، وبدل أن يعتذر آل سعود وشيوخ مدرستهم عمّا أنتجته أيديهم من مآسٍ في كل العالم، نراهم يحمّلون العالم تلك المسؤولية!
كلمة (الخارج) صارت البضاعة التي يستخدمها الإعلام الرسمي للطعن في المنتج الأصلي السعودي. فكلما حدث شيء في السعودية نفسها، قالوا هو من الخارج، وأضافوا بأن المشكلة ليست في الوهابية، وإنما في مصر (التكفير والهجرة والإخوان المسلمون)!
وفي قضية الخلايا السبع، لم يخل أي بيان او تصريح إلا وأشار الى الخارج، أو الى (مقيمين) في الأراضي السعودية، متناسين أن هؤلاء المقيمين أحد منتجات وضحايا (الوهابية) نفسها، وقد كان المصنع والأموال والفكر كله سعودي، أي أنه: منكم وإليكم.
البيان الأول للداخلية حول هذه الخلايا أشار الى الخارج مرات عديدة، وجاء نايف وغيره للإشارة الى ذلك، والأسئلة التي قدمت لنايف حوت تسليطاً مباشراً ـ ويا للغرابة ـ على دور الخارج في أزمة الداخل السعودي.
سُئل نايف عن العشرين مليون ريال التي وجدت بحوزة (مجموعة القاعدة التي نفذت عملية أبقيق النفطية) وعن الأسلحة والمتفجرات المتطورة: (من أين جاء سمو الأمير هذا الدعم، هل هو داخلي أم خارجي)؟
قال نايف: (هذا الدعم وهذه الأموال من الداخل وللأسف. منه كذلك ما جاء من

الخارج). كان يجب أن يقول بأنه في معظمه الساحق من الداخل (مع إضافة كلمة وللأسف!)، وأن ما جاء من الخارج من سلاح قليل، لكن لا بدّ من التعريج على الخارج دائماً.

عاد الصحافي وسأل ما إذا كانت هناك عناصر خارجية تتزعم (الفئة الضالة) أو هل لمن اعتقل صلات بـ (عصابات كبرى!) خارج الوطن؟!

لم يجب نايف واكتفى: (كل هذه الأمور ستتضح لاحقاً بعون الله ولن نستبق الأحداث)!

أي أحداث تستبق، وقد وقعوا ـ كما تقولون ـ في قبضتكم، وأعلنتم أن لهم صلات بالخارج؟.

وسئل نايف عن الخلية المكونة من تسعة أشخاص والتي تتكون من (مقيمين) كانوا ينوون مهاجمة سجن الرويس بجدة أو سجن الحائر بالرياض لاطلاق سراح أفراد القاعدة منه. سأل هل إقامتهم شرعية أم لا؟ وهل يلغى نظام (البصمة) للحد من العمالة؟ السائل هنا يحمّل الأجانب المسؤولية، ويلقي باللوم على العمالة التي وصل عددها الى نصف عدد السكان (نحو ثمانية ملايين عامل أجنبي وعربي)! وكان الأجدر به مساءلة الفكر، فهؤلاء التسعة ما هم إلا عيّنة من ضحايا الفكر الوهابي المتطرف.

قال نايف في إجابته بتفاخر، ومقللا من أهمية هذه الخلية (التسعاوية): (هؤلاء كانوا معروفين، وكثير منهم كانوا مقيمين). السائل يقول حسب البيان الرسمي أنهم كلهم من المقيمين، ونايف يقول كثير منهم كانوا مقيمين! وأنهم معروفين! ما شاء الله! لماذا لم تتعرّف على السعوديين إذن؟! وهم بين ظهرانيك، ومن حلفائك الوهابيين؟!

وتابع مقللاً من أهمية الخلية ـ ربما ـ بأنه سينتهي من نظام البصمة، ولكن (الشأن الأهم الذي نحن بصدده هو القضاء ومحاربة الإرهاب وهذه الفئة الضالة). أي لا تربط بين الأمرين كثيراً، وإلا لن يصدق الناس ذلك.

وماذا عن الدول المجاورة التي استغلتها تلك الخلايا في التدريب وإدخال الأسلحة؟

الأمير لا يستطيع أن يهاجمها وبيته من زجاج. وهو لم يسمها سوى العراق. قال نايف بأن هناك تعاون مع بعض تلك الدول (ولكن وللأسف لا يوجد تعاون من دول أخرى) مشيراً الى العراق، وعزا سبب عدم التعاون (لعدم وجود قدرة في تلك البلاد الأخرى ولا شك أن هناك مراكز تدريب موجودة فيها ولكنها قلة).

سأل الصحافي عن الدولة أو الدول التي (دربت الأشخاص على الطيران)؟ فأجاب نايف بأن ذلك (سيعلن في حينه)!

تحميل المواطن المسؤولية

لماذا يتحمل المواطن مسؤولية مكافحة العنف؟ لماذا يدافع عن نظام يحرمه من أبسط حقوقه في العيش الكريم؟ لماذا ومقابل ماذا يدعم سلطة مستبدّة هي من صنعت الإرهاب والتطرف ولاتزال تصنّعه؟ لماذا ينخرط مواطن في مشروع جزئي لا ينتج منه إلا المزيد من تسلط العائلة المالكة، التي لا تريد أن تعالج موضوعة التطرف عبر الإصلاح الشامل؟

نايف يقول أن كل مواطن هو رجل أمن!

كلمة تقال في الهواء ليس إلا! وهو يشكو من ضعف مساهمة المواطن في مكافحة الإرهاب. وهذا صحيح. ولكن لماذا يراد إشراك المواطن في هذا الأمر وحده دون غيره؟ لماذا لا يُشرك في العملية السياسية؟ لماذا لا ينال حقه في حرية التعبير؟ لماذا لا يحصل على أدنى الخدمات؟ لماذا يخسر ما تبقى من أمواله ومدخراته ولا يحصل على جزء من الثروة النفطية المتراكمة في بنوك الأمراء في أوروبا وأميركا؟

كان يجب على الحكومة ومنذ زمن بعيد أن تعالج موضوع التطرف والعنف بحزمة من الإصلاحات، تجدد شرعية النظام من جهة، وتدفع بالمواطن للدفاع عن مكتسباته السياسية. أما والحال هذه فلسان الحال الشعبي يقول: إنزعوا شكوكم بأنفسكم أيها الأمراء!

بعض الكتاب المحسوبين على وزارة الداخلية يباركون لها جهودها وجهود وزيرها، ويلقون باللائمة على المواطن في استمرار العنف، بل أن بعضهم دعا الى معاقبة عائلة الشخص (الإرهابي!) خاصة الأب لأنه لم يربي إبنه التربية الحسنة القائمة على (طاعة ولي الأمر)! والأجدر معاقبة النظام السياسي، والسلطة الدينية، ومؤسسة التعليم التي خرّجت عشرات الألوف من المتطرفين والإرهابيين فكراً وممارسة.

السؤال الموجّه بعناية لنايف يقول بأن هناك مخاوف شعبية من حجم الخلايا السبع والمقبوضات من الأموال والأسلحة (فما المؤمل ـ سمو الأمير ـ من الآخر آباء وأسر ومؤسسات تربوية ودينية تجاه هذا الداء والوباء؟).

كرر نايف السيمفونية المعروفة: (قلنا مرات.. ومرات: هذه مسؤولية أمام الجميع.. ولن يعذر أحد منها، فلا بد أن يكون هناك قناعة بأن المواطن هو رجل الأمن الأول. إذا لم يقم هذا المواطن بواجبه بالإبلاغ عمّن يشتبه به بطوعه فلن يتم القضاء بالشكل المطلوب (على الإرهاب..) الإبلاغ أمر واجب وضروري من قبل المواطن). وزاد نايف منبهاً المشايخ والكتاب (والعقلاء) بأن ناشدهم أن يبينوا بأن (الخطر لا يستهدف جهة واحدة (المقصود العائلة المالكة) وإنما يستهدف الوطن بأكمله وعلى رأس ذلك العقيدة، فالدين الإسلامي مستهدف).

المستهدف الأكبر هو العائلة المالكة وسلطتها المستبدة والفاسدة. أما استهداف الإسلام، فمجرد تأجيج لمشاعر من قبل عائلة تتدثر به لتغطي مساوئها البعيدة عن روحه. آل سعود ليسوا من يمثل الإسلام، وهم يستخدمونه في كل معاركهم الداخلية والخارجية.

توبة المتورطين غير مقبولة

هذه العبارة الصريحة لم يقلها نايف، ولكنه هذا ما يفهم من أجوبته. فهو يبدو يائساً من أن (يتوب) السلفيون الناشزون عن المؤسسة الرسمية، رغم تحالف نايف وجناحه السديري مع كبار مشايخ الوهابية. ويبدو أن المناصحة وتزويج بعضهم وإخراجهم من السجون لم تؤت ثمارها، وكثير من المعتقلين الذين أعلنوا التوبة عادوا الى مواقع العمل ضد العائلة المالكة مرة أخرى. كان تساهل الحكومة مع العنف والتطرف بكافة أشكاله الفكرية والسياسية والعقدية والمادية جاء لأمر واضح. فآل سعود إنما يواجهون صراعاً وتنازعاً على شرعية حكمهم بين ظهراني مركزهم الأساس (نجد) وبين شركائهم في المعتقد وحلفائهم في المصلحة (الوهابيين) وبالتالي فالأمراء لا يريدون أن يكثروا من (الدم) كما يقال.



ولو أن منطقة أو جماعة مذهبية أخرى في المملكة فعلت معشار ما فعله الوهابيون لقضي عليهم قضاءً مبرماً. لكن آل سعود هنا لا يريدون أن يخسروا قاعدتهم الشعبية، ويريدون من الجراحة أن تكون موضعية، والإستئصال في الحدّ الأدنى، وهي سياسة حكيمة على أية حال، لو أنها جاءت ضمن مشروع معالجة أكبر للقضية العنفية والسياسية والإجتماعية التي تعصف بالمملكة منذ سنوات طويلة.

ما سئل عنه نايف هو هل إذا سلّم المطلوبون المتورطون أنفسهم تقدرون لهم ذلك في وزارة الداخلية؟

الجواب لا يحوي شيئاً من التهاون. يقول نايف: (إذا سلّم نفسه، وتعاون وأدلى بكل ما لديه، فهذا سيقدّر له، وسيعتبر له أوّل خطوة في الرجوع إلى الصواب)!

كلام غير مطمئن إذن حتى للسائل! لذا أعاد السؤال بطريقة أخرى: (دعني أصارح سموكم بأن البعض قد يكون قيل له من قبل من يتزعم تلك الخلايا أنه في حال تسليمه نفسه للداخلية، فإنه سيُحال إلى ساحة القصاص (الإعدام)، ما تعليق سموكم على هذه المزاعم؟).

الجواب مرة أخرى لا يبعث على الطمأنينة. قال نايف: (نحن نخضع جميعاً للقضاء وشرع الله تعالى؛ وكلٌ يعامل بذنبه، فالفاعل ليس كالناوي أو المغرر به). ولأن شرع (نايف) معروف كيف يدار وكيف يتلاعب به، فشلت وعود العفو الكثيرة مع السابقين من أفراد القاعدة في السعودية، والأرجح أنها ستفشل مع اللاحقين.

الإنقلابيون: الصورة مكبّرة

محمد الأنصاري

تنظيم الواحد وستين شخصاً الذي أعلن عن اعتقال قيادته، وعدد من أعضائه، هو الأخطر على الحكم السعودي، وهو الأكثر تطوراً وجديّة وطموحاً. فهو تنظيم يستهدف: إسقاط نظام الحكم والقضاء على العائلة المالكة. ومع أن كل تنظيمات القاعدة كانت تسعى بصورة من الصور الى هذا الهدف، إلا أن هذا التنظيم بالذات انشغل بشكل جاد في تنفيذ مخططه وعدم الإنشغال بأية أعمال جانبية لها بريق إعلامي.

وحسب المعطيات المتوافرة، فإن هذا التنظيم مارس ضبطاً للنفس لسنوات طويلة دون أن يبدي أية أعمال تؤدي الى انكشافه. كما أنه تنظيم دقيق بالمعنى العلمي، بحيث كان يحسب تحركاته بدقة، ويختار أهدافه بدقة متناهية، ويقدّر الإحتمالات بشكل غير عادي. زد على هذا فإن التنظيم إياه، أكثر من كل تنظيمات القاعدة وعياً بالسياسة المحليّة، والإقليمية والدولية، وهذا أمرٌ تفصح عنه خططه (انظر مواضيع الغلاف).

وزيادة على ذلك فمن المرجح جداً أن فهم هذا التنظيم ـ رغم فكره السلفي التقليدي ـ للاعبين المحليين ولنوعية الحكم المبتغى او البديل لحكم العائلة المالكة أكثر اعتدالاً من أي نسخة سلفية قاعدية للحكم: (طالبان ودولة العراق الإسلامية) وأكثر تطوراً وانفتاحاً من الناحية الذهنية للنموذج السلفي الذي يروج له المحسوبون على خط الإعتدال والوسطية السلفي.

التنظيم لم يقبل بابن لادن قائداً حقيقياً له. كل ما أراده فيما هو واضح من مسألة البيعة لقائد محلي للتنظيم، هو الإستفادة من غطاء شرعي غير متوفر في الداخل، دون أن يلزم التنظيم نفسه بتفاصيل العمل القاعدي بالسعودية، بل نأى بنفسه عن التنسيق مع خلايا القاعدة منذ ابتدائها، وكأنه توقع نهايتها، أو لم يكن يؤمن بإسلوبها، أو رأى أنها قابلة للإنكشاف بسهولة بسبب أخطائها، أو لأن تلك الأخطاء ـ خاصة في تحديد الأهداف ـ وفرت للحكومة فرصة لتجييش عامة المواطنين ضد القاعدة.

التنظيم بهذا المعنى، لا ينتمي الى القاعدة، لا فكراً ولا قيادة ولا وسائل. كل ما بينه وبينها: مجرد خيط دقيق وبعيد مع ابن لادن ـ فيما يبدو. والغرض توفير غطاء شرعي بنحو ما، والإستفادة من الرمزية لابن لادن، وكذلك استثمار إمكانات القاعدة في حال الحاجة اليها لتوفير الدعم اللوجستي. ومن الواضح أن التنظيم لم يقبل التنسيق مع تنظيمات القاعدة الداخلية، ووفر خطاً بديلاً خارجياً يقلص الخطر من الإحتكاك بعناصرها قابلة الإنكشاف.

هذا التنظيم الإنقلابي كانت له قيادته المحلية الخاصة، وله إمكاناته الخاصة، وله فكره السلفي (المطوّر) الخاص. وكل ما نشر عنه يصب في اتجاه تعزيز مقولة أن هذا التنظيم ليس له علاقة بالقاعدة ولا بأساليبها ولا حتى بأولوياتها في الأهداف.

السؤال إذا كان التنظيم (سلفي) التفكير، فكيف أمكنه صناعة نسخته الفكرية المطوّرة، وكيف أمكنه الإبتعاد عن المواجهة وحسم قراره بعدم الإنجرار اليها؟

(الإنزواء) الجغرافي والعملياتي وفّرا ملاذاً لنمو هذه النسخة المتطورة جداً من العمل الجذري المنظم. ففي الوقت الذي كانت فيه عناصر القاعدة تتصارع مع أجهزة الأمن السعودية على امتداد التراب الوطني، كانت المنطقة الشرقية أكثر أمناً من غيرها، مع أنها قلب النظام الإقتصادي، والأكثر قرباً من مواقع اللهب العراقي وغيره.

التنظيم الإنقلابي، تأسس على الأرجح في المنطقة الشرقية، وربما في مدينة الخبر، ولربما ساعد المناخ التعددي الثقافي في المنطقة إضافة الى الحراك السياسي المتطور في المنطقة، ساعدا قادة التنظيم في توسيع أفقهم وحساب الأمور السياسية على الأرض بصورة أدق، وكذلك في إنتاج نسختهم السلفية الفكرية المتطورة. كانت الخبر فيما يبدو ملاذاً للتنظيم بعيداً عن الصراع المحتدم والدموي في المنطقة الوسطى بوجه خاص، وكانت المكان المناسب لإنتاج الأفكار وتقدير السياسات، وكانت من جهة ثالثة مناسبة من جهة أكثر خطورة وأهمية وهي أنها قريبة من قاعدة الظهران الجوية، وأن سكانها خليطٌ من كل المشارب في المملكة، مع غَلَبَة سكانية جنوبية وقبلية. وهذا أدى من طرف الى تقليص الإحتكاك بالعناصر النجدية/ السلفية، التي هي أكثر قرباً من المؤسسة السياسية، وأكثر عرضة للإنكشاف، ومن طرف ثانٍ عنى هذا ـ وهذا الأقرب الى الحقيقة ـ أن القيادة للتنظيم هي في أغلبها غير نجدية وإنما من الجنوب، والجنوب أكثر اعتدالاً من نجد/ الوسطى من جهة الفكر، وأكثر عرضة للتمييز، والأكثر من هذا فإن الجنوب هو الأقرب الى اليمن حيث معسكرات التدريب. لذا انتشرت أخبار بأن القيادة ليست نجدية (حسب عبدالرحمن الهدلق، أحد مسؤولي وزارة الداخلية، فإن قائد التنظيم الإنقلابي الذي بويع عند الكعبة في العقد الخامس من العمر وأنه ليس من المنطقة الوسطى/ نجد ـ انظر الشرق الأوسط، ٢٨/٤/٢٠٠٧).

لهذا كله، فإن تنظيم الـ ٦١ الإنقلابي كان الأخطر بين كل المجموعات التي اكتشفت، بل ربما كان أكثر الإنقلابات العسكرية خطراً في تاريخ العائلة المالكة، التي لم ينقذها من خطره سوى (تأخّر) موعد التنفيذ. وقد شاع على مواقع الإنترنت، بأن الإنقلاب تم تأجيله أكثر من مرّة، بالرغم من توفر الإستعداد والجهوزية، بسبب (الظروف السياسية غير الملائمة).

درس آخر..

النقد الفكري يلجم العنف

محمد قستي

عقود عدة مرّت، والعائلة المالكة كانت تغدق الدعم المالي والسياسي على المؤسسة الدينية، التي كانت تشيع في العالم رؤية حول الجهاد العنفي فيما كانت العائلة المالكة تحظى بالدعم الديني لسلطة مطلقة كانت ترى فيها امتيازاً عائلياً خالصاً. كان ذلك التضامن الشفهي، زواجاً مستقراً لعقود عدة طالما أن سهام الجهاد السلفي موجّهة للخارج، ومادام الشرر المتطاير لا يصيب عباءة السلطة. ولكن لم يدم ذلك طويلا، فقد عادت الصقور الى أوكارها، ونشبت مخالبها في جسد مالكها الأصلي، في ما يشبه إنتقام منه حين كان يطلقه لمسافات بعيدة كيما ينسيه الفريسة القريبة منه.

في نهاية أبريل الماضي، كانت البلاد على موعد مع مفاجأة جديدة لشبكة جديدة من الجهاديين الذين لم تكشف الحكومة عن تفاصيل كثيرة عن برنامجهم، وهوياتهم، سوى أن أفراد هذه الشبكة يواجهون إتهامات بالتخطيط لاغتيال شخصيات عامة، وتفجير المصافي النفطية، واستعمال طائرات مدنية لضرب مبانٍ حكومية وقواعد عسكرية. قلة من أفراد هذه الشبكة تعتقد بأنها تنتمي الى الجهاديين في العراق، الذين أرسلتهم الحكومة السعودية لقتل المدنيين في العراق. مجموعة أخرى مؤلفة من ١٣٦ عنصراً قد تم إعتقالها خلال الستة شهور الماضية.

وبالرغم من أن الحكومة تطلق عليهم نعت (الفئة الضالة)، الا أنها كانت تستعمل نعتاً مختلفاً بل تمجيداً لهم حين كانت تشجّعهم على قتل المدنيين في العراق، والروس في أفغانستان والشيشان، والصرب في البوسة، والمسيحيين في الغرب.

كانت العائلة المالكة تأمل في أن يحافظ العلماء على الجهاديين ضمن ضوابط الالتزام الضمني والادبي في العلاقة بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية. لم تشعر العائلة المالكة بالندم حول تصدير التطرف والعنف للخارج طالما أن ذلك يخدم أجندتها السياسية، ولكنها نسيت بأنها قد تنجح في لعب دور المحرّض ولكنها قد لا تفلح في تقمّص دور المستفيد على المدى البعيد، فقد ترتد عاصفة العنف للوراء، للمركز، الى حيث انطلقت.

وخلال الخمسين عاماً الماضية، كان العلماء يعمّمون التعاليم الجهادية في المساجد، والمدارس، والجامعات والصحافة، وباختصار في الحياة اليومية للمواطنين. ولذلك لم يكن إنفجار العنف تحت شعار الجهاد سوى مسألة وقت، حيث بدأت إرهاصاته الاولى العام ١٩٧٩ حين أطلق جهيمان العتيبي وأربعمائة من أتباعه حركة تمرد بدأت في المسجد الحرام، على قاعدة تكفير الدولة السعودية، مطالبة برحيل العائلة المالكة.

وقد تطلبت مواجهة حركة التمرد الاستعانة بقوة كوماندوز فرنسية لإنهاء إحتلال الحرم المكي وكلّف ذلك مئات من الضحايا. ومنذاك، كانت هناك سلسلة من التمرّدات الداخلية على قاعدة دينية، وكان أشهرها بقيادة أسامة بن لادن الذي كان في يوم ما حليفاً للحكومة السعودية وراعياً لحركة المجاهدين العرب ضد السوفييت في أفغانستان، ولكن هذه الحركة تحوّلت ضد العائلة المالكة.

وفيما كان النظام السياسي يواجه خطر التفكك، لا يزال رجاله مصرّين على التمسك بالخطاب الديني المتشدد نفسه المسؤول عن توليد ظواهر متشددة وعنفية، وكأن هناك من يريد لهذا الخطاب أن يحقق انتشاراً واسعاً برغم من أعراضه الجانبية التدميرية على الداخل.

مع اكتشاف الشبكة الأخيرة يعاد بعث السؤال المركزي: من المسؤول عن ثقافة التشدد؟ وماهي المقاربة الصحيحة والفاعلة للقضاء على التطرف؟

يقدّم عدد من الباحثين والمراقبين إجابات واضحة عن هذه الاسئلة، في سياق تشخيص خطورة الإنجرار وراء معالجة الأعراض وإغفال مقصود لجذور المرض.

في مقالة بعنوان (الخلايا النائمة..فكرية) نشرت في صحيفة (البيان) الإماراتية في الأول من مايو كتب المفكر الكويتي محمد الرميحي: أن الثابت والذي لا يريد البعض أن يعترف به أو مناقشته، أن مركزية الإرهاب، بأشكاله المختلفة، هو فكري، فالفكر هو القاعدة الرئيسية التي على أساسها يتم التجنيد وجمع المال ووضع خطط التخريب وتخريجها. ويحذر الرميحي من أن التيار الفكري الذي يغذي عقول الشباب ويجرفهم باتجاه التشدد أولاً ثم باتجاه الارهاب ثانياً، (هو فكر يحوم حولنا ويتجذر، بل ويقبله بعض منا على أساس انه جزء من الخارطة الفكرية).

ويحمّل الرميحي وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية المسؤولية عن ترويج لفكر متطرف (فالإرهاب التكفيري يسبقه بفترة الإرهاب التخديري، وهو المتوفر في الكثير من برامجنا التلفزيونية وما ينشر في وسائل إعلامنا، تجد هذا الرجل أو تلك المرأة)، حيث يستعين أصحاب الفكر الإرهابي بطائفة أيقونات وأشكال ذات طبيعة دينية من أجل إحكام عملية التوجيه والاغراء، ويعلق الرميحي قائلاً:(في مثل هذه الأجواء يصبح الإرهاب أمراً غير عابر بل هو مقيم ومؤسس على قاعدة لا تنضب من الرفد البشري، الخيار العقلاني المبني على النسبية في أمور الدنيا ليس وارداً في معظم ما نشاهد وما نقرأ، وما دام الأمر كذلك فإن الشكوى من جماعات الإرهاب لن تنتهي بانتهاء القبض على هذه المجموعة أو تلك). وينقل الرميحي خلاصة لقاء مع من خرجوا من ذلك القمقم التكفيري (أنهم لم يكن بإمكانهم التفكير في قراءة مصادر أخرى غير ما يقرره عليهم رؤساؤهم ولم يكن بمقدورهم أن يفكّروا مستقلين أو حتى يتحدثوا مع أناسٍ قيل لهم أنهم ضالون.. هكذا يعزل الشباب عن المجتمع عزلاً نهائياً ويكون له مرجعه الأحادي، دون قراراها لا يعرف حتى كيف يتناول وجباته اليومية).

نسيت العائلة المالكة أن لعب دور المحرّض على العنف لا يضمن لها دور المستفيد على المدى البعيد، فقد ترتد عاصفة العنف للمركز

ويقدّم الرميحي معالجة مكثّفة لظاهرة التطرف من منظور فكري (والمعادلة التي أمامنا هي كيف يمكن أن نعطي الثقة لجيل كامل ونتأكد من عدم انجراره للغلو في نفس الوقت، ليس هناك إجابة على هذه المعادلة غير التعليم المنهجي المفتوح والناقد الذي يخرج من بين دفتيه، المعرفة

والمهارة أناساً قادرين على استخدام عقولهم قبل عواطفهم. العملية التصحيحية الحقيقة هي إعادة النظر في المفاهيم والفكر إعادة شجاعة توقف هذا العبث بالعقول).

أما المفكر القطري عبد الحميد الانصاري، فيحدد في مقالة (في تشريح الفكر الإرهابي) نشرتها جريدة (الراية) القطرية في الأول من مايو مشكلة جوهرية في طبيعة المعالجات السائدة لمشكلة العنف، حيث أن الضربات الأمنية لجماعات العنف لم تضع حداً لنشوء جماعات أخرى جديدة تعتنق ذات الأفكار وتنهج نفس الطريق في التعبير عن مواقفها وآرائها السياسية والأيديولوجية. يقرر الانصاري باستغراب (كنا نظن أنه بعد هذه النجاحات العديدة وبعد انحسار التعاطف الشعبي مع القاعدة وبعد ضبط التبرعات الخيرية ومحاصرتها، أن قدرة القاعدة علي تجنيد أنصار جدد، قد ضعفت، وأنها لن تتمكن بعد هذه الضربات الساحقة من إحياء نشاطها..)، ويعتبر ذلك التفكير خاطئاً فقد نجحت القاعدة في استيعاب أنصار جدد، بل ورسمت خطة جديدة أشد خطورة على الدولة.. (فها هي القاعدة تلملم بقاياها وتضم الي صفوفها أنصاراً غير معروفين للأمن وهم أناس كانوا يعملون في شركات طيران ويتدربون في معاهدها، ورغم الحصار المالي تتمكن القاعدة من جمع (٢٠) مليون ريال!! ما معني كل ذلك؟ وما دلالته؟ وكيف تمكنت القاعدة من تناسل خلايا جديدة؟!).

يعني ذلك كله، أن الحل الأمني رغم مفعوله الظاهري لا يغني كما يقول الانصاري (عن استنفار فكري شامل لجميع المنابر الدينية والثقافية والتربوية والاعلامية ويُجند له جميع المفكرين والمثقفين وعلماء الدين والإعلاميين والتربويين).

وينبّه الانصاري الى أن المناهج الثلاثة السائدة: الإنكاري، والدفاعي، والتبريري في تفسير الظاهرة الارهابية، غير مجدية، بل إن الإنكار أو الدفاع أو التبرير للظاهرة الارهابية يفاقمها ويعمل على استمرارها ما لم نتبن منهجاً تحليلياً نقدياً يشخّص الظاهرة ويحللها الى عواملها البنيوية. دعونا نتساءل: ما مكونات الظاهرة الإرهابية؟ وكيف نشأت الظاهرة الإرهابية – في تصوري – حصيلة تفاعل (٣) عناصر هي: ١) فكر عدواني. ٢) استقر في (نفسية) غير سوية. ٣) ووجدت (بيئة) حاضنة أو متعاطفة أو متقبلة.

ويرى الانصاري بأن هذه العناصر الثلاثة تكوّن الأضلاع الثلاثة للمثلث الإرهابي، إذ لن يتحول الفكر العدواني بمجرده الى قنبلة بشرية تدميرية إلا بتفاعله مع نفسية متوترة، قلقة، غير منسجمة مع المجتمع والعصر، وفي مناخ يتعاطف مع الفكر العدواني. ويقول (فهناك كثيرون يعتنقون أفكاراً عدوانية بتأثير الفتاوي المكفرة وبسبب التوظيف السياسي والأيديولوجي للمفاهيم الدينية ـ الجهاد والاستشهاد ـ كما أن هناك نفسيات تحمل مشاعر الكراهية بسبب الخبرات الطفولية القاسية، وبفعل الشحن الديني والطائفي الذي يحتكر الجنة لفرقة واحدة والوطنية لفصيل سياسي واحد ويقصي الآخرين بتهمة العمالة. وهناك بيئات متعصبة بسبب التضليل الإعلامي).

هل يقف الأمر عند هذا الحد؟ بالطبع كلا، فالأفكار، كما يقول الانصاري، مهما بلغت عدوانيتها، وكذلك النفسيات مهما كانت كراهيتها والبيئات مهما تعصبت، قادرة على إنتاج قنبلة بشرية إلا اذا تفاعلت مجتمعة تفاعلاً غير صحي لينتج ثقافة تدمير الذات في خداع للنفس والمجتمع بأن ذلك العمل المجرّم جهاد واستشهاد!! (إني أعجب من أمة، يحرّم دينها ـ قتل النفس ـ تحريماً قاطعاً ويتوعد صاحبها ويعتبر قتل نفس واحدة قتلاً للناس جميعاً، كيف تسمح بأن يعتلي منابر بيوت الله، محرضون على



تفجير النفس باعتبارها أسمى الجهاد؟! إننا الوحيدون بين الأمم الذين نبارك الإنتحار، وقد عارض زعيم باكستاني العمليات الانتحارية فتعرض منزله لقذيفة!! ونحن الوحيدون الذي جرأ بعضنا في انتهاك بيت الله لتخريج انتحاريين!!).

ويتساءل الانصاري: لماذا يستمر الفكر الضال كما يسمى في السعودية؟ ولماذا يجتذب أنصاراً وجنداً رغم الضربات الأمنية والمحاصرة المالية؟! لا يفيدنا الخطاب التبريري الذي يربط الإرهاب بالمظالم الأمريكية والبطش الإسرائيلي، ولن يجدي نفعاً خطاب الدفاع عن صورة الإسلام مع أن ذلك واجب، كما أن الخطاب التفسيري يصب في خانة التبرير في هذا السياق، ومهما تكلمنا عن سياسة الكيل بالمكيالين والانحياز الظالم وتعلقنا بنظريات التآمر العالمي ومهما لعنّا سياسة الهيمنة وشياطين الإنس والجن، كل ذلك لن يغني شيئاً. لا يفيدنا إلا الخطاب النقدي وتحمل المسؤولية ومراجعة الأوضاع وشجاعة الاعتراف بالأخطاء.

غياب حركة نقدية لمراجعة المنابع الفكرية السلفية يجعل من تفكيك شبكات التطرف مجرّد وهم، فهو يغذّي المحاربين في الداخل والخارج

ويخلص الانصاري بالقول: معظم المنابر الدينية والرموز الدينية في المنطقة يقيمون الدنيا لأمر يمكن علاجه بالحُسنى ولكنهم وحتى الآن لم يجرؤوا علي انتقاد القاعدة أو التبرؤ من زعيمها رغم اساءاته العظيمة للإسلام والمسلمين!! هؤلاء هم المنظرون والجيوش الفكرية الذين يمهدون الأرضية الملائمة لانتاج نفسيات مهيأة لقبول الفكر الإرهابي، لينشط الإرهاب وتستمر دوامة العنف ويتساقط شبابنا، هؤلاء هم الأخطر على مجتمعاتنا وهم الأعظم إثماً.

يبقى القول، أن الفكر الضال كما تطلق عليه الحكومة السعودية ليس بضاعة مستوردة، فمعامل الفكر المتطرف مندّسة في مؤسسات الدولة، وتحظى برعاية رجالها، الذين مازالوا يعتقدون بأن هذا الفكر المنتج محلياً لا يفضي الى العنف المسلّح، أو ربما يرون بأن هذا الفكر والفئات التي تحمله قد ضلّت طريقها للخارج، وباتت تضطلع بمهمة داخلية. في الواقع، أن غياب حركة نقدية تبدأ بمراجعة عميقة للمنابع الفكرية السلفية يجعل من تفكيك شبكات التطرف مجرد وهم، إذ مازال هذا الفكر الضال يدفع مجموعات شبابية الى ساحة القتال في العراق، وأن تغيير المكان لا يغيّر جوهر الفكر المتشدد الذي يتغذى عليه المحاربون سواء في الداخل أو الخارج.

حول الإعتقالات الأخيرة

الدولة المعتدلة تفرّخ التطرّف

سعد الشريف

إعتقال ما يربو عن ١٧٢ عنصراً مشتبهاً في انتمائهم لتنظيم القاعدة كانوا يعدّون الى عملية إنقلابية تطيح النظام السعودي لم ينظر اليه بكونه تدبيراً أمنياً روتينياً شأن تدابير سابقة كانت تقوم بها الأجهزة الأمنية خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد نظرت اليها جماعة بحثية بريطانية في الثامن والعشرين من أبريل الماضي بأنها تندرج في مخطط واسع تقوم به شبكة القاعدة، وأن هذه الاعتقالات ستجبر رجال أسامة بن لادن لإعادة التفكير في خطتهم بفتح العالم العربي.

فقد أحبطت السلطات السعودية سلسلة هجمات شبيهة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر على واشنطن ونيويورك، تهدف الى توجيه إنذار مدوّي للدولة السعودية. فقد أعلن بيان وزارة الداخلية عن إلقاء القبض على ١٧٢ مقاتلاً، كانوا يخططون لمهاجمة المنشآت النفطية والقواعد العسكرية في المملكة. وقال الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي بأن بعض الاشخاص كانوا يتدربون على الطيران لشن هجمات إرهابية..وأن بعض الخلايا المعتقلة خطط لاستهداف المنشآت والمصافي النفطية. وأضاف تركي بأن أهدافهم شملت (قواعد عسكرية في داخل السعودية وخارجها). ولم يشر التركي الى القواعد العسكرية المستهدفة في الخارج، ولكنه أكّد بأن القواعد الأجنبية داخل الأراضي السعودية لم تكن بين قائمة الأهداف.

وبحسب معلومات خاصة حصلت عليها (الحجاز) من مصادر مطلّعة فإن شبكة تنظيمية مرتبطة بأسامة بن لادن كانت تعمل منذ سنوات لإعداد خطة إنقلابية واسعة تستهدف إطاحة النظام السعودي، وأن عناصر الشبكة لا تنتمي الى الجماعات المسلّحة المحسوبة على تنظيم القاعدة في الداخل، وإنما ترتبط بأسامة بن لادن بصورة مباشرة. وتتألف الشبكة من عناصر في الجيش والحرس الوطني من المحسوبين على التيار الديني، وتركز نشاطها على السعودية، وهي ليست على علاقة برجال الدين السلفيين الذين تدخّلوا لتوجيه إهتمام عناصر الجماعات المسلّحة المحلية نحو العراق.

هذه الشبكة التي يقودها أسامة بن لادن، تسعى الى قلب المعادلة الداخلية بعد نجاح السلطات الأمنية السعودية بتوجيه ضربات الى الجماعات المسلّحة أو استيعابها من قبل رجال دين سلفيين محسوبين على وزارة الداخلية، أو تم إغرائهم بالانتقال الى العراق بوحي من خطاب مذهبي طائفي جرى توظيفه لمعالجة أزمة الجماعات المسلّحة في الداخل. يقول المحللون بأن المخطط الأخير في حال نجاحه، فإن الصدمة النفسية وتداعياتها على الغرب والعالم العربي ستؤدي الى نتائج كارثية.

المعلومات المعلنة عن الشبكة تشي بحجمها وقائمة أهدافها، فقد تحدث التركي عن تفكيك سبع خلايا كانت تستعد لتنفيذ ما وصفه بـ (أكبر مخطط إرهابي)، وشرح التركي ذلك بقوله أن عناصر الشبكة (تدرّبوا على قيادة الطائرات التجارية المدنية لتنفيذ هجمات إنتحارية) وهي المرة الأولى التي تتحدث فيها الأجهزة الأمنية عن تنظيم القاعدة بالإسم.

وبحسب مصادر (الحجاز) فإن ما ذكره التركي حول تلقي عناصر الشبكة تدريبات عسكرية في بلد مضطرب في إشارة الى العراق ليس دقيقاً، حيث يهدف الى ربط الشبكة بالجماعات المسلّحة في العراق، فيما ذكرت مصادر مطّلعة بأن عناصر من الشبكة ينتمون الى المؤسسة العسكرية الرسمية (الجيش والحرس الوطني) وأن قيادات عسكرية كانت في أفغانستان في مراحل سابقة، ما يجعل إستهداف القواعد العسكرية في السعودية هدفاً سهلاً يمكن الوصول اليه.

تبدو أجندة الشبكة عامرة بالأهداف، تشمل ضرب المنشآت النفطية والعسكرية وصولاً الى اقتحام عدد من السجون السعودية.

اعتقال عدد كبير من أعضاء الشبكة لم يضع نهاية لقصة المخطط، وهو ما أعلنه وزير الداخليه الأمير نايف الذي أكّد بأن اعتقال الـ ١٧٢ مشتبهاً به لم يضع نهاية للخطر المرتبط بتنظيم القاعدة في السعودية، مؤكّداً على مواصلة الجهود لملاحقة هذا التنظيم والسيطرة عليه.

من الواضح حتى الآن، أن وزارة الداخلية السعودية تعمد الى كشف الجذور الخارجية للشبكة، حيث يتم تسليط الضوء على جنسيات الشبكة: ٨ يمنيين و٣ بحرينيين، فيما يتم تجاهل العدد الكبير من العناصر المحليّة، فضلاً عن دورها القيادي وهو ما أفصح عنه الأمير نايف حين قال في تصريح لصحيفة الرياض بان مواطناً سعودياً تم احتجازه للاشتباه في أنه يتزعم واحدة من سبع خلايا تم ضبطها وكانت تخطط لمهاجمة منشآت وقواعد عسكرية.

> **تدرك العائلة المالكة أن سياساتها (المعتدلة) وفق المنطق الأميركي كفيلة بصنع بيئة خصبة لثقافة التشدّد، كما أعلن بيان مجلس الوزراء**

لقد أعدّت الشبكة مهمات توزّعت على خلاياها، وكانت كل خلية تضطلع بمهمة، فكانت خلية مؤلفة من خمسين عنصراً قد أعدّت خطة مهاجمة قواعد عسكرية في المنطقة الوسطى والشمالية، فيما كانت خلية أخرى مؤلفة من خمسة عشر عنصراً تنوي القيام بهجمات بالقذائف على منشآت نفطية في المنطقة الشرقية، خلية أخرى مؤلفة من ٩ يمنيين يقودها سعوديان كانت قد تدرّبت على اقتحام أحد السجون في جدة.

وقد عقد أفراد الشبكة البيعة لزعيم لهم أمام الكعبة المشرّفة بعد أن أنهوا تدريباتهم التي استمرت عدة سنوات، وقد انتقل قسم منهم الى أوروبا لمتابعة سير العمليات بالتنسيق مع قيادات في الخارج. أفراد هذه الشبكة لم يسبق لهم أن شاركوا في أية عمليات مسلّحة في الداخل، بالرغم من مشاركتهم في مرحلة الجهاد الافغاني، وهذا مكمن خطورة التنظيم الجديد، حيث لا صلات له بالجماعات المسلّحة بالداخل، أو تجارب عنفية داخلية ما درأ عنه إجراءات المراقبة من قبل الأجهزة الأمنية.

ما يلفت الانتباه، أن بيان وزارة الداخلية تحدّث عن فترة مراقبة امتدت لستة أشهر أنهتها قوات الأمن باعتقال ١٧٢ شخصاً من أعضاء التنظيم بعد وصول المخطط الى مراحل متقدمة جداً، فيما يؤكد الأمير نايف في تصريحات صحافية بأن الاعتقالات لم تضع نهاية للخطر، دون أن يحدد طبيعته، فما هي المراحل المتقدمة إذاً، وكيف هي طبيعة المراقبة التي

استغرقت فترة طويلة نسبياً.

ثمة شك آخر في بيان وزارة الداخلية والمعلومات المعلنة من مصادر رسمية، حيث كان الحديث عن الطائرات المدنية لتنفيذ أعمال انتحارية مصمّمة لمهاجمة أهداف داخلية، ولكن بيان الداخلية يتحدث عن أهداف خارجية وتحديداً في الصومال والعراق وأفغانستان، بينما تتحدث مصادر أخرى مطّلعة بأن الاهداف كانت قواعد عسكرية، ومنشآت نفطية، ومبانٍ حكومية بما فيها مبنى وزارة الداخلية في قلب العاصمة الرياض، إضافة الى عمليات انتحارية في مواقع حيوية، واغتيال مسؤولين في الحكومة السعودية.

يشكك مراقبون غربيون في طبيعة الاكتشاف الفجائي لخلايا الشبكة، ويصفونها بـ (خبطة إعلامية)، وأن عمليات الاعتقال قد تمت على فترات متباينة على مدى تسعة أشهر، وأن أفرادها ينتمون الى مجموعات عديدة مختلفة متورطة في نشاطات متنوعة، من بينها جذب متطرفين للسفر الى العراق والدعاية عبر الانترنت، لافتين الى اعتماد وزارة الداخلية إستراتيجية إعلامية جديدة في حربها على الجماعات المسلّحة في الداخل. ويخلص أحد المراقبين بأنه (بدلاً من الإعلان عن الاعتقالات وقت حدوثها، والذي يعكس صورة عدم إستقرار مستمر، فإنهم يدّخرون هذه الانباء ويقدمونها كمجموعة واحدة).

الا أن مصادر (الحجاز) تفيد بأن الشبكة المرتبطة بصورة مباشرة بأسامة بن لادن كانت تعمل منذ عدة سنوات على تنفيذ مخطط شامل يهدف الى ضرب مفاصل الدولة وصولاً الى إسقاطها، وقد ضمّت الشبكة عناصر عسكرية في الجيش والحرس الوطني، إضافة الى عشرات من المشاركين في الجهاد الافغاني الذين لم يسبق لهم أن عملوا في صفوف الجماعات المسلّحة التي برزت خلال السنوات الماضية ونفذت عمليات انتحارية ضد مواقع مدنية وحكومية، وعبّرت المصادر عن تحفظاتها حيال نشاطات الجماعات تلك وخصوصاً ما يرتبط منها بالاعمال التي تطال المدنيين أو تخضع تحت تأثير رجال دين مرتبطين بوزارة الداخلية.

ما لم تعلن عنه وزارة الداخلية هو هوية المشاركين في الشبكة، ما ينبىء عن أن الملف مازال مفتوحاً، وأن الخطر مازال قائماً وليس الأمر متوقفاً فحسب على الإجراءات الأمنية الروتينية التي تتطلب إخفاء هوية المشاركين ريثما يتم ضبط بقية أفراد الشبكة، فالأجهزة الأمنية مازالت عاجزة عن اكتشاف خطوط وخيوط الشبكة كافة، حيث اعتمدت على نظام الجزر المفصولة بما يدرأ عنها خطر الكشف الشامل.

برسم لجنة المناصحة

قال وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز أن الشخص الذي بايعه أعضاء خلية مكوّنة من ٦١ شخصاً عند الكعبة المشرفة على السمع والطاعة وتنفيذ أوامره سبق أن سُجن ثلاث سنوات. وخرج من السجن بعد أن أعلن التوبة والتراجع التام عن الفكر التكفيري، إلا أنه ما لبث أن عاد لاعتناق هذا الفكر وتكوين خلية ضالة، لاستخدامها في تنفيذ عمليات إرهابية.

وحسب ما ذكر موقع (العربية) فإن مراقبين وصفوا زعيم الخلية الإرهابية بأنه شخصية قيادية ونشطة إضافة إلى خبراتها في العمل التنظيمي، وبالأخص كونها أحد الشخصيات العائدة من القتال في أفغانستان. وتكمن خطورة الشخصية في قدراتها القيادية ونشاطها وتحرّكها الفعال، حيث أمكن جمع عشرات الشباب وإعلان البيعة له ليأخذ على عاتقه أمر تدريبهم من خلال رفع لياقتهم البدنية، والتدريب على استعمال السلاح، وإرسال البعض منهم إلى بلدان أخرى لدراسة الطيران تمهيدا لاستخدامهم في تنفيذ عمليات إرهابية داخل المملكة، بحسب ما أفاد بيان لوزارة الداخلية السعودية.

نشير الى أن الدكتور محمد النجيمي، العضو الفاعل في لجنة المناصحة والاستاذ في كلية الفقة الاسلامي كان قد ذكر لصحيفة (المدينة) الشهر الماضي بأن بعض المشاركين في برنامج (المناصحة) قد عادوا الى السجن بعد الافراج عنهم حين تبيّن بأنهم مازالوا يحملون أفكاراً متطرفة. وقال بأن (تسعة من المنتمين للفئة الضالة قد تم إرجاعهم الى السجن بعد عام أو عام ونص من الافراج عنهم، حيث ثبت بأنهم قد عادوا الى أفكارهم الضالة، ولم يتخلوا عنها).

الاعتدال السعودي..مبرر التشدد

شأن سياساتها السابقة الممالئة للغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة التي قدحت شرارة التطرف في الداخل، فإن نزوع العائلة المالكة نحو تبني سياسات تصفها واشنطن بالمعتدلة، فيما يعتبرها كثيرون بمن فيهم المجتمع السلفي في الداخل بأنها مؤامرة على الاسلام وقضايا الأمة، بما فيها القضية الفلسطينية، لا سيما بعد مبادرة السلام التي تنبّتها السعودية وروّجت لها قمة الرياض الأخيرة.

إدماج الحرب ضد الإرهاب بحروب النفط شجّع المصنفين أميركياً بالمعتدلين على التمادي في سياسات مستبدّة على حساب الإصلاح

كانت العائلة المالكة تدرك بأن سياساتها (المعتدلة) وفق المنطق الأميركي والاسرائيلي كفيلة بصنع بيئة خصبة لثقافة التشدد، وقد نبّه مجلس الوزراء السعودي في الثلاثين من أبريل الماضي الى أن ثمة قضايا تمدّ ما يصفهم بالارهابيين بالذرائع ويرفعونها شعارات ضد الدولة، ولم ينس المجلس الدفاع عن موقفه الديني إزاء سياسات (الاعتدال) التي يعتبرها المجتمع السلفي متناقضة مع الموقف الشرعي في سياق التجاذب بين الطرفين حول مصدر المشروعية.

يربط كثير من المراقبين بين استمرار وتنامي ظاهر العنف وبين سياسات الغرب في الشرق الأوسط، كأحد مصادر التحريض غير المباشر. فقد ألقى أحدهم باللائمة في تشكّل خلايا متطرفة على (السلوكيات السياسية والأيديولوجية والعسكرية الغربية في المنطقة). وبالرغم من أن هذا التحليل يتجاهل مسؤولية المصادر المحلية وأهمها: استبداد السلطة السياسية، والثقافة الدينية المتشددة المحرّضة على الكراهية والعنف، الا أن جنوح السعودية الى سياسات شبه علنية متواطئة مع الغرب واسرائيل من شأنها تأجيج المشاعر الدينية في المجتمع السلفي.

الغلطة الخطيرة التي ارتكبها الغرب وخصوصاً إدارة الرئيس بوش أنها أدمجت حربها ضد الإرهاب بحروب النفط وتشجيع من أسمتهم بالمعتدلين المعروفين بكونهم مستبدين، ومتطرفين، ودمويين، كل ذلك على حساب مشروع الدمقرطة الذي سحب من التداول على نحو عاجل، ما أعاد الأوضاع الى نقطة التفجّر، والذي وفّر مساحة كافية لانتعاش حركات التطرف على قاعدة دينية، وكان من الطبيعي أن تكون الدول التي حظيت برعاية الغرب، وتبنت بنك الأهداف التي وضعتها إدارة بوش والتي تنتهي الى تشكيل محور جديد يضم الدول الحليفة مع الغرب في الشرق الاوسط وتضم اسرائيل التي بدأت تتحدث ومعها أقطاب الاعتدال مثل السعودية والاردن بأنهم يشكّلون جبهة الاعتدال ضد التطرف المتمثل في دول وحركات الممانعة.

لماذا تحدث الإنقلابات العسكرية

(السعودية نموذجاً)

محمد شمس

(إنه لأمر مستحيل بالنسبة لأولئك القادرين على استخدام القوة أو مقاومتها أن يقبلوا طوعاً بالبقاء خاضعين دائماً. بالنسبة لأولئك الذين يحملون السلاح، فإنهم دائماً يقررون مصير الدستور) (أرسطو).

دور الجيش في معظم الدول ليس منحصراً في الجانب العسكري فحسب، بل وأيضاً في الجانب السياسي، بالرغم من ضرورة إبقاء العسكر بعيداً عن التدخل في السياسة وأن يطيعوا أوامر سادتهم المدنيين. ويبدو واضحاً أن تدخل الجيوش في السياسة أمرٌ محتم في معظم دول العالم إن لم يكن كلها. جزئياً هذا بسبب عدم وضوح الفواصل بين المؤسسة العسكرية والفضاء السياسي، خاصة إذا ما أعطيت مفردة (السياسة) تعريفاً واسعاً. وسبب آخر للتدخل هو ـ جزئياً أيضاً ـ أن تدخل العسكر في السياسة أوسع من حصره في حيازة السلطة واستزراع حكومة عسكرية. فتدخل الجيوش قد يتخذ أشكالاً متعددة، بعضها تدخل معتدل، وبعضها تدخل عميق يهزّ أركان السلطة. هناك أربعة مستويات للتدخل العسكري في السياسة:

١) التدخل من أجل التأثير على المؤسسة السياسية لتغيير سياساتها أو بعض منها، خاصة فيما يتعلق بالميزانية العسكرية. ويمكن القول بأن معظم جيوش العالم تمارس هذا المستوى المحدود من التدخل.

(٢) هناك مستوى آخر من التدخل يمكنه عرضه كـ (إبتزاز) للسلطة السياسية القائمة. حيث تهدد القيادة العسكرية الحكومة المدنية من أجل تلبية مطالبها. والتهديد عادة ما يكون باستخدام القوة، أو عبر الإحتجاج من خلال الإستقالة الفردية والجماعية لقيادة الجيش، وهذا أمرٌ مشهود وقد حدث مراراً في دول عديدة.

(٣) مستوى التدخل الثالث الأشدّ، هو (الإزاحة) أي تغيير الحكومة القائمة ووضع أخرى مدنية مكانها ومراقبة الوضع عن بعد، وهذا ما قام به عسكر تركيا أحياناً، وكذلك حدث في بعض البلدان العربية كالعراق بين عامي ١٩٣٦-١٩٥٨.

(٤) التدخل الأخير والأشد في المستوى، هو أن يقوم العسكر بالإطاحة بالحكومة المدنية القائمة، ووضع بديل عسكري لها، اي حكومة يضعها العسكر ويسيطر عليها ويديرها بشكل مباشر (حكم العسكر).

السؤال هو: أين تقع الإنقلابات، أي أين تقوم الحكومات العسكرية. لا تقوم الإنقلابات وتنتعش إلا في الدول التي توفر مناخاً ملائماً يدفع بالعسكريين للانقلاب. هناك مجموعة من العوامل التي تجعل بلداً ما أكثر عرضة للإنقلاب من غيره. الإنقلابات تقع في الدول التي تفتقد الحكومة المدنية فيها الشرعية، أو حين يكون الإعتماد على القوة الباطشة في السيطرة على الوضع السياسي، وحين تفتقد الدولة المؤسسات الديمقراطية التي يشارك فيها المواطن في إدارة العملية السياسية، وأيضاً تقع الإنقلابات في الدول الوليدة الجديدة، وفي الدول التي تتعرض لهزات داخلية جراء الصراعات الأثنية والطائفية، وفي الدول التي لا تستطيع السيطرة على الجيش ابتداءً كأداة من أدوات الدولة، وأيضاً حين تتعرض دولة ما لأزمات خانقة سياسية واقتصادية، وحين تكون الدولة عرضة للغزو الأجنبي، وهناك الكثير من الإنقلابات تقع في الدول بفعل وتآمر أجنبي/ غربي خاصة.

الشرعية

مقدار الشرعية التي يحظى بها النظام السياسي يلعب دوراً حاسماً في تفادي الإنقلاب العسكري. ماذا تعني الشرعية؟ إنها تعني خضوع المواطنين الطوعي للنظام السياسي وعدم القيام بأعمال تشكل تحدياً لحق النخبة الواقفة على رأسه في ممارسة الحكم. الخضوع الطوعي قد يتأتى عبر الإنتخابات الديمقراطية التي تعتبر مؤشراً على قبول أكثرية المواطنين بنمط معين من الحكم وبطبقة محددة من الحاكمين لهم برامج واضحة يدركها الجمهور حول ما سيقومون به. والإنتخابات تعتبر وسيلة واضحة ومعترف بها عند الجمهور ـ إن شاركوا فيها بنسبة معقولة ـ تضمن خضوعاً طوعياً من الأكثرية الناخبة للحاكم أو الطبقة الحاكمة.

ولكن أكثر دول العالم الثالث تفتقد هكذا نوع من الشرعية، ولهذا فهي عرضة للإنقلابات. إن الفشل في تطوير مؤسسات ديمقراطية، والإعتماد المفرط على القوة في البقاء في السلطة دون استخدام الوسائل السلمية، وكذلك فإن فشل تلك الأنظمة العالمثالثية في توفير إنجازات اجتماعية واقتصادية، وتآكل مصادر الشرعية التقليدية.. كل ذلك مجرد مظاهر تفيد الباحث في استقراء مستقبل هذا النظام السياسي أو ذاك. في مثل هكذا ظروف، قد يقتحم مغامرون من الضباط مراكز الحكم ويستولون على السلطة معتمدين أولاً على صمت الجمهور، أو قبوله بإزاحة الحكم القائم، أو حتى قبوله بهم كحكام بديلين. هذا ما حدث في انقلاب مصر عام ١٩٥٢، وفي العراق عام ١٩٥٨م، حيث تظاهر المواطنون داعمين القادة الإنقلابيين.

لقد كانت مصر ـ مثلاً ـ تعيش أوضاعاً مضطربة لسنوات قبل الإنقلاب، حيث الإغتيالات والحرائق وتغيير الوزارات، والتدخل الإنجليزي السافر في الشأن السياسي المحلي.. بل والهزيمة العسكرية مقابل إسرائيل، وفضيحة الأسلحة الفاسدة، وغيرها من القضايا، تجمعت كلها لتحفز الضباط على القيام بانقلابهم. وشيء شبيه بهذا حدث في العراق وغيره.

في بعض الدول، كالسعودية التي تعرضت هي الأخرى لسلسلة من الإنقلابات الفاشلة على مدى عقود عديدة، فهي شأنها شأن غيرها ليست محصنة ضد هكذا نوع من التغيير، طالما أن الشرعية متآكلة. هناك حديث يدور حول (الشرعية التقليدية) وهي الشرعية التي تأتي من غير طريق الإنتخابات والعملية الديمقراطية. فبعض الدول ـ كالسعودية ـ وجدت لها زعماً يحقق لها بعض الشرعية، فرفعت شعار الإسلام كمصدر لشرعية الحكم معتمدة على الوهابية. لكن هذه الشرعية التقليدية في جذب الولاء قاصرة على شريحة من المجتمع التي تدين بالوهابية، وهي في كل الأحوال لا تزيد

عن عشرين بالمئة من السكان، هم عدد من يدين بالوهابية، مع افتراض أن كل الوهابيين يؤيدون الحكم القائم ويرون شرعيته، وقد ثبت أن هذا غير صحيح، بدليل أن من يقوم بالعنف اليوم هم من نفس الشريحة.

ثم إن هذه الشرعية الدينية اندغمت بصراع أشبه ما يكون بالأثني/ الطائفي/ المناطقي، وبالتالي فإن انحياز العائلة المالكة لفئة وتمثيلها لها مذهباً ومنطقة ومصالح، فضلاً عن أن تلك الفئة الوهابية هي أداة السلطة في الحكم والمستحوذة عليه، ولها تراث دموي حديث ضد فئات المجتمع وشرائحه، كل هذا يجعل من شرعية العائلة المالكة ليست فقط ناقصة ومتآكلة، بل يمكن اعتبار استحصال تلك الشرعية (الدينية/ الوهابية) خسارة الشرعية (الدينية/ العامة) من شرائح المجتمع التي تمثل الأكثرية، وهي كلها لا تدين بالوهابية وتنظر اليها على أنها عدو مثلما تنظر الوهابية نفسها اليها.

وإذا أخذنا بعين الإعتبار، فشل النظام السعودي، وعلى رأسه العائلة المالكة، في تبني الإصلاح السياسي السلمي التدريجي ـ ربع أو نصف الديمقراطي! ـ ورفضه توفير الحدود الدنيا (من التنفيس الداخلي) عبر قيام مؤسسات المجتمع المدني وحرية الإعلام واحترام الحدود الدنيا من حقوق الإنسان، فإن الطريق الذي يبقى مفتوحاً أمام الباحثين عن التغيير، هو الإستعانة بالجيش كأكبر قوة منظمة في الدولة قادرة على تغيير نظام الحكم، أو أن الأوضاع غير الطبيعية التي تعيشها المملكة تحفز بعض العسكر للإنخراط في تنظيمات تستهدف في النهاية استخدام القوة العسكرية لتغيير الوضع القائم.

لا شك أن طلب العون من قبل أحزاب وفئات سياسية مهمشة من الجيش للتدخل في السياسة وتغيير الوضع القائم أمرٌ خطير، لكن الكثيرين ـ كما تشهد على ذلك تجارب دول تعرضت للإنقلابات ـ يرون تدخل العسكر أهون بكثير من استمرار نظام مدني مستبد وفاسد لفترة طويلة، ويرون في التغيير العسكري فاتحة لتغييرات قادمة، أو يرون أن مواجهة الإنقلابيين كطبقة حاكمة أهون بكثير من مواجهة طبقة سياسية أو عائلة مالكة تمرست في التلاعب واستخدمت العنف في حدوده القصوى وبشكل غير مبرر في معظم الأحيان. زد على هذا، فإن بعض الدول التي شهدت تغيرات ديمقراطية مهمة، كما في تركيا، فإن بعض اللاعبين الخاسرين من العملية الديمقراطية قد يطلبون تدخل العسكر، كما هو واضح الآن، ولكن العسكر حين يتدخل فلن يكون لصالح فئة مدنية، بل على حساب الحكم المدني، وهذا ما حدث في تركيا فعلاً وبشكل متكرر، كما حدث في الباكستان وبنغلاديش.

بيد أن الشرعية يحتاجها الإنقلابيون حين ينجحون في إسقاط الحكم المدني أيضاً. كثير من تلك الإنقلابات نجحت في صيانة وبناء شرعية للإنقلابيين، وعبر وسائل مختلفة، من بينها:

ضبط الوضع الأمني؛ وتحقيق إنجازات إقتصادية واجتماعية، وهذا عادة ما ينجح فيه الإنقلابيون في سني حكمهم الأولى: كوريا الجنوبية، مصر في سنوات ثورتها الأولى، وعبدالكريم قاسم في العراق، وتايوان، وغيرها. وهذا ما أدهش الباحثين، فأرجعوا السبب الى أن مؤسسة الجيش أكثر انضباط وأقدر على ضبط الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بعقلية عسكرية، حيث يتم تحويل الضباط الى موظفين كبار يديرون مؤسسات الدولة فتتجمع فيهم خصلتان: خصلة الإنضباط والإلتزام، وخصلة الخبرة البيروقراطية.

بعض الإنقلابات تطور شرعيتها من خلال صناعة قيادة كارزمية، مثل عبد الناصر. أو من خلال تقليص استخدام القوة المفرطة، أو من خلال الإتكاء على مصادر تقليدية للشرعية: ولاءات دينية وقبلية، أو عبر تبنّي أيديولوجية جديدة، اشتراكية، قومية وما أشبه. أو من خلال توظيف النجاح في السياسة الخارجية لتكون واحداً من مصادر الشرعية (مواجهة اسرائيل بشأن فلسطين، أو مواجهة الهند بشأن كشمير، أو مواجهة الباكستان بالنسبة للبنغلاديشيين، أو مواجهة كوريا الشمالية من الجنوبية، أو التمدد وتوسيع نفوذ الدولة في أقاليم متنازع عليها كما في أندونيسيا سوهارتو) وهكذا.

الأزمات السياسية والإقتصادية

في الغالب، فإن العسكر يتدخلون في السياسة أو يقومون بانقلاب حينما يكون وضع الدولة والمجتمع غير طبيعي، ويعيش أزمة إما بسبب السلطة أو بسبب صراع أهلي داخلي (نيجيريا في ١٩٦٦) حيث تدخل العسكر بحجة حماية الدولة من التفكك. وفي الغالب أيضاً، فإن الإنقلابيين لا يغادرون مواقعهم إلا في حال وقوع أزمة أيضاً، يثبت من خلالها أن المجتمع لا يريد ولا يحبذ بقاءهم (عسكر كوريا الجنوبية وسوهارتو أندونيسيا). الإنقلابيون في البداية يتدخلون فيحلون الأزمة، فيأكلون من رصيد نجاحهم فيها لمدة قد تطول كثيراً، ولكنهم في النهاية يتحولون الى نظام مدني، بعد أن ينزعوا عنهم ملابسهم العسكرية؛ وتتفشى فيهم أمراض سابقيهم المدنيين، من فساد واستبداد وفشل، فتتطور الأزمة ولا تحل إلا بانقلاب آخر، أو بثورة شعبية تطيح بهم، أو بإعلان انسحابهم من الحكم وتسليمه للمدنيين، حين يجدوا أن المجتمع لا يقبل باستمرارهم في السلطة، أو أن ذلك الإستمرار قد يكلف البلاد الكثير من العنف والدم.

الأزمات الإقتصادية والسياسية الحادة قد تشجع العسكر لاستثمار السخط الشعبي كمبرر للسيطرة على السلطة. وحين ينجحون في حل الأزمة الإقتصادية كما حدث في انقلاب سوهارتو في أندونيسيا والإنقلاب العسكري في تايلاند، تتطور لدى العسكر القناعة بأن لهم الحق في الإستمرار بالحكم، وهو ما حدث بالفعل قبل أن يفشلوا مجدداً. كل الدول في العالم قد تواجه أزمات عميقة، ولكن (عدد) تلك الأزمات وأسبابها وطبيعة الإستجابة لحلها مختلف. في الدول الديمقراطية قد تستقيل الحكومة، أو لا ينتخبها الناس مرة أخرى إن كانت الإنتخابات على الأبواب، وقد تتراجع الحكومة عن بعض برامجها الإقتصادية مثلاً إذا ما ووجهت بسخط وشغب في الشارع (ضريبة الرأس في عهد تاتشر). أما في دول العالم الثالث التي تغيب عن كثير منها المؤسسات الديمقراطية، تحدث الإضطرابات رداً على الأزمات واحتجاجاً عليها، وتتواصل المظاهرات أحياناً، وتنفجر أعمال الشغب، وقد تتطور الى ثورة أو الى تدخل عسكري عبر الإنقلاب، حيث تعتبر الأجواء ملائمة جداً لذلك (انقلاب سوار الذهب على النميري).

على سبيل المثال، كانت هناك أزمة من نوع ما قبل كل الإنقلابات التي شهدتها مصر عام ١٩٥٢، وسوريا عام ١٩٤٩، وايران ١٩٥٢، والعراق ١٩٥٨، وسودان النميري عام ١٩٨٥، وتركيا عام ١٩٨٠، وانقلابات موريتانيا المتكررة، وكذلك انقلابات فيجي، وبنغلاديش والباكستان. في مثل تلك الظروف المتأزمة، يستعيد العسكر العبارات التي رسخت في داخلهم (ثقافة عسكرية) بأنهم هم حماة الدولة والمحافظين على مصالح الأمة وليس المدنيون الأغبياء المترهلين، وأنهم هم عماد الدولة، وأن واجبهم الحفاظ عليها وقطع يد الحكام الفاسدين، وبالتالي فهم يعطون لأنفسهم الحق في التدخل لتصحيح الوضع بطريقتهم في أي وقت يشعرون فيه بأن ذلك ضرورياً.

في مصر، بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢، يمكن وصف تلك الفترة بفترة العنف المحمي، حيث شهدت الدولة موجة من الإغتيالات السياسية، واعتماداً مفرطاً من الحكومة على القمع لإبقاء سلطة العرش مستديمة على كامل التراب الوطني، وقاد ذلك الإستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين وغيرهم من المثقفين الى اضمحلال مستمر لشرعية العائلة المالكة الحاكمة. وقد عكس الإضطراب السياسي في مصر قبل الثورة نفسه على شكل حكومات قصيرة العمر، ما تلبث أن تتشكل حتى تقال. أما الوضع الإقتصادي خاصة بالنسبة للأكثرية الفلاحية فأصبح أكثر سوءاً. وجاءت هزيمة الجيش المصري في فلسطين في حرب ١٩٤٨، لتكشف حجم الفساد المستشري في القصر والمتعاونين معه، ولتخلق تلك الهزيمة سخطاً بين ضباط الجيش الكبار. أيضاً فإن تدخل السفارة البريطانية الصارخ والفاقع في السياسة المحلية، مترادفاً مع وجود قواعد عسكرية بريطانية على الأرض المصرية، كلا الأمرين أقنعا المواطن

المصرية أنه في واقع الأمر تحت احتلال مباشر من قبل قوة إمبريالية. وجاء السؤال: من يستطيع أن يواجه القصر، ويواجه البريطانيين غير الجيش؟!

نفس الصورة يمكن رسمها بالنسبة للعراق، ففي عام ١٩٤٩م، بعض الضباط الساخطين، والذين خططوا لاحقاً لانقلاب عسكري، رجعوا من فلسطين مهزومين، ورأوا أن الأوامر التي أعطيت لهم من السلطات العليا، منعتهم من المشاركة الكاملة في الحرب ضد الدولة اليهودية الجديدة.

الجيش السوري أيضاً تأثر بهزيمة فلسطين/ النكبة. فكان أن قام الجيش السوري بأول إنقلاب (عربي!) بمجرد أن عاد مهزوماً من الحدود وذلك عام ١٩٤٩ على يد حسني الزعيم. وقد اعتبر إنقلاب الجيش المهزوم على السلطة السياسية دفاعاً عن شرف الجيش في خضم صراع حاد بين السياسيين والعسكريين حول مسؤولية الأداء الضعيف في حرب ١٩٤٨م.

الجيش المهزوم ربما يكون أكثر خطراً من الجيش المنتصر. وقد تأثرت الإنقلابات الثلاثة الأولى في العالم العربي في مصر وسوريا والعراق بالهزيمة الأولى، كما تأثرت أيضاً بالأوضاع السياسية والإقتصادية المتأزمة. فقبل انقلاب ١٩٥٨م في العراق، وقعت انتفاضتان شعبيتان وأخمدتا، الأولى في فبراير ١٩٥٥م، حينما حاول زعماء مدنيون إشعال انتفاضة شعبية ضد حلف بغداد. والثانية جاءت بعد العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر ١٩٥٦م، ولكن نوري السعيد، قمع الإنتفاضتين. مضافاً الى ذلك كانت هناك بعض الصعوبات الإقتصادية، وكانت تلك الإنتفاضتان مؤشراً على حاجة النظام لتغييرات اجتماعية ضرورية تطالب بها أجيال شابة جديدة وطبقات اجتماعية قد تشكلت، كانت تبحث لها عن دور في النظام السياسي، وتمثيلاً واقعياً بين القوى السياسية التقليدية العتيقة والعجوزة التي قاومت التغيير المتدرج فتحطمت عبر الإنقلاب العسكري بعنف وتمت تصفيتها.

في السعودية، ورغم تصاعد الإيرادات النفطية منذ منتصف الأربعينيات الميلادية، إلا أن الدولة نخرها الفساد، وكان الشعب نصف عار، وخزينة الدولة تم تفريغها من قبل الأمراء، وكان الحكم (الأبوي) يفرض قيوده الصارمة على الحياة الإجتماعية والسياسية، وكانت هناك شرائح مجتمع جديدة وأجيال جديدة تبحث لها عن موقع وتطالب بالتغيير في حدوده الدنيا. ولما كانت الملكيات في الغالب رعناء، فقد توجهت الأنظار الى الجيش المشكل حديثاً من عناصر مدينية/ حجازية في الغالب، وتبين أن الإنقلابات الفاشلة كانت تحظى بدعم شعبي لو نجحت، في ظرف سياسي واقتصادي بالغ السوء. والمدهش ان العائلة المالكة لم تغير من نهجها، وما خفف من وقوع انقلابات خاصة بين ١٩٧٠-١٩٨٢، هو أن الوضع الإقتصادي بدأ بالتحسن الى حد ما، لا لأن العائلة المالكة قد ضبطت فسادها، بل لأن أموال النفط كانت بالحجم الكبير الذي ترك شيئاً للشعب.

الإنقلابات العسكرية التي وقعت في البلدان العربية المجاورة كان لها هي الأخرى انعكاس على الجيش السعودي. فبعد انقلاب العراق ١٩٥٨، خرج طلاب المدرسة العسكرية في الطائف وهم يلوحون بقبعاتهم: باقي اثنين، واحد (المقصود الملك سعود) وحسين (الملك حسين). وانقلاب الشمراني الفاشل ايضاً في منتصف الخمسينيات الميلادية يمكن عزوه الى التأثير المصري. فالإنقلابات الناجحة تشجع غيرها على الوقوع.

وهذا الإنقلاب الأخير الذي أعلن عنه الشهر الماضي جاء في فترة اقتصادية بالغة الصعوبة. ففي الوقت الذي تجني فيه العائلة المالكة أكبر إيرادات نفطية في تاريخها، نرى في المقابل الفساد يزداد، والطبقة الوسطى تضمحل، والفقراء يزدادون فقراً، والخدمات تتدنى، والأكثر أهمية هو انهيار سوق الأسهم الذي أتى على الجزء الأعظم من ثروات المواطنين. ولا يمكن أن تمرّ هذه الأزمة بدون تبعات سياسية. ولا بد أن الإنقلابيين الجدد، كانوا يدركون حجم السخط الشعبي على العائلة المالكة من جوانب عديدة: سياسية حيث لا إصلاحات، وحيث القمع، وحيث المفارقة واضحة بين النظام السعودي وكل الأنظمة المجاورة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والخدمية. واقتصادية، حيث البطالة المتزايدة والتعليم السيء وفشل سياسات الإسكان وغياب الرقابة المالية وتصاعد حدة الفساد مع تصاعد الإيرادات، وحيث غياب التنظيم، وسرقة المواطن في وضح النهار عبر الأسهم والمكاتبات العقارية وغيرها.

السعودية ومنذ ١٩٨٥ تمرّ بأزمات اقتصادية وأمنية وسياسية وفكرية وأيديولوجية وتربوية وتعليمية متلاحقة، وحتى الآن لم تحل أزمة واحدة منها، رغم تبدل الأحوال وزيادة الإيرادات، وإن مثل هذه الأزمات المزمنة ليس فقط أكلت من رصيد العائلة المالكة وشرعيتها، بل جرّأت المواطنين على مواجهتها، ودفعت بمجاميع عديدة للإطاحة بها أو تغيير مسارها. وما نشاطات القاعدة والتيار السلفي عامة منذ بداية التسعينيات الميلادية الماضية وحتى الآن إلا دليلاً على عمق تلك الأزمة التي أصابت ليس الأبعدين، بل حتى أولئك المحسوبين في دائرة الولاء للعائلة المالكة.

طبيعة العسكر

أين تكمن قوة العسكر؟

بالطبع تكمن القوة الأساس في أنه يمسك بالسلاح، ولا شيء أقوى من السلاح. لكن هناك أمراً آخر ذو أهمية بالغة، وهو أن الجيوش في كثير من الأحوال أكثر تنظيماً من بقية مؤسسات الدولة، وتتمتع الجيوش بالإنضباط الشديد، والتنظيم التراتبي، ومجموعة من القيم الخاصة بالعسكريين، تفصلهم عن المجتمع المدني روحاً وعقلاً وممارسة، وهي كلها تساعد في زرع الإستعلاء لدى العسكريين مقابل المدنيين (الساسة) كما تشعر القائد العسكري بحجم القوة التي يمتلكها في حال أصدر أوامره لمرؤوسيه من الرتب الأدنى.

يضاف الى هذا، فإن تحديث الجيش بالأسلحة الحديثة يغري قادته بالإنقلاب، وكلما كانت مؤسسة الجيش قوية مترابطة كبيرة الحجم وبيدها السلاح المناسب، كلما تعاظم خطرها. وقد لوحظ في السعودية - على سبيل المثال - أن أغلب الإنقلابات جاءت في فترات تحديث الجيش، خاصة القوة الجوية. يكفي أن نعرف أن أول انقلاب معروف في الأربعينيات الميلادية والذي استهدف قتل الملك عبدالعزيز، وهي المحاولة التي رأسها الحجازي عبدالله منديلي الساخط على حكم الوهابية النجدية للحجاز، اعتمدت في أحد جوانبها على استخدام الطائرات في قصف مخيم الملك ومن معه. وكذلك فإن أخطر انقلاب مرّ على الحكم السعودي عام ١٩٦٩م كان أحد أهم ركائزه استخدام الطيران في القصف، بل نجد أن الإنقلاب الحالي الذي كشفت السلطة عن بعض تفاصيله في ابريل الماضي، حوى حديثاً عن استخدام الطائرات، والتي لها أهمية بالغة في بلد مترامي الأطراف كالسعودية.

تحديث الجيش لا يرتبط فقط باستخدام السلاح، وإنما يعني تطوير الجندي والقيادة، وتوسيع قابلياتهم، وفتح الآفاق أمام طموحاتهم، وزيادة مهاراتهم وتواصلهم مع العالم الخارجي، وكل هذا يشجع على مطالبة العسكر بالمزيد من السلطات والتدخل أكثر في الشأن السياسي. باختصار إن تحديث الجيش يخرج ضباطاً لهم مطامح النخبة السياسية، فإذا ما كانت أجواء البلاد السياسية مغلقة وإذا ما كانت تمرّ بأزمات متواصلة، فإنه على الأقل يفكر في العمل على إحداث انقلاب عسكري شامل لتحقيق الهدف.

الحكومة السعودية النجدية، أسست الجيش السعودي على أنقاض جيش دولة الحجاز، أما قوات الإخوان النجدية فقد تحولت الى قوات قبلية، وجرى تطويرها الى الحرس الأبيض ثم الحرس الوطني. كان آل سعود - ولازالوا - بحاجة الى الإثنين. الجيش النظامي لا بد منه لحماية الحدود، وحماية الدولة من الشرور القادمة من الخارج، من اليمن، ومن مصر الناصرية، ومن صدام حسين، ومن إيران الخميني (اسرائيل لا تشكل خطراً!). والحرس الوطني قوة موازية لمواجهة التمردات الداخلية، وكذلك لموازنة قوة الجيش في حال قرر الإنقلاب، فالجيش السعودي لا يوثق به كثيراً، في حين أن القوة البدوية القبلية التابعة للحرس أكثر ولاءً وأقل خطراً لأن قادة الحرس وعناصره أقل طموحاً باتجاه السلطة السياسية وأقل تعليماً ومهارة. ولهذا استخدم الحرس

بكثافة في قمع الداخل كما حدث في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩م، ومع جهيمان أيضاً.

الجيش كان على الدوام بقيادة مدينية، حجازية. والحرس نجدي وهابي. ولما تكررت الإنقلابات، أقصي الحجازيون عن الجيش منذ بداية الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، فيما يشبه المذبحة، خاصة في القوات الجوية، وتولى الضباط النجديون منذئذ كل المراتب العليا في الجيش، في حين أوكلت المراتب الدنيا للقادمين من المنطقة الجنوبية. ومع هذا، فإن الثقة في الجيش لاتزال ضئيلة.

أما الحرس، فلازال أثيراً لدى آل سعود، وقد بدئ بخطة تطويره منذ منتصف السبعينيات الميلادية، حيث أنشئت مدارس محو الأمية بين عناصره، وطعمت عناصره ببعض المتخرجين من الجامعات، كما تمّ تسليحه ببعض الأسلحة المتوسطة، وطائرات الهيلوكبتر، تحسباً لتوسيع دوره في حال الأزمات الداخلية أو في حال المواجهة مع الجيش نفسه. ولكن زيادة تحديث الحرس الوطني قد تزيد من جديد الخوف منه، وتطور بين قيادته طموح النخب السياسية.

السيطرة على العسكر

وهي مشكلة تواجه كل الدول في العالم. في الدول الديمقراطية كان الحل عبر تأسيس سيطرة ديمقراطية على العسكر وعلى جهاز الإستخبارات، وعبر تقعيد الإستقرار من خلال الإصلاحات السياسية والإقتصادية المستمرة، للحفاظ على حيوية النظام الديمقراطي.

ومع أن كثيراً من دول العالم الثالث صارت لديها الخبرة في التعامل مع الإنقلابات، خاصة دول عديدة في العالم العربي (سوريا مثلاً والتي تعد أكثر دولة عربية تعرضت للإنقلابات الناجحة والفاشلة) إلا أن خطر الإنقلابات لازال قائماً رغم الإجراءات الإستباقية. من بين هذه الإجراءات المتعارف على استخدامها للتقليل من خطر الإنقلابات التالي:

١ ـ حصر عدد أفراد الجيش ومنعه من التضخم عددياً. فكلما كانت نسبة عدد أفراد الجيش الى المجموع الكلي للسكان قليلاً، كلما تضاءل الإنقلاب. فعدد الجيش الصغير يمكن ضبطه من جهة، ويمكن إشباع رغباته ورغبات قيادته من جهة ثانية من حيث الميزانية والخدمات والرواتب. والطريف أن القوى الإستعمارية التي خلقت عدداً غير قليل من الجيوش العربية، أبقت عدد تلك الجيوش صغيراً وتحت السيطرة ولا يتزود إلا بأسلحة بسيطة متدنية، حتى لا يتمرد على صانعيه. وحين جاءت الحكومات في فترة ما بعد الإستقلال زادت من حجم الجيش وتسليحه، فأصبح هذا الأخير اللاعب الأكبر في السياسة!

العائلة المالكة السعودية اعتادت هي الأخرى على جعل الجيش السعودي وبكافة فصائله البرية والبحرية والجوية لا يزيد عن ٦٠ ألف جندي، حسب التقديرات، والأقرب أن العدد هو أقل من ذلك. وزاد الأمراء عدد أفراد القوى الأمنية التابعة لوزارة الداخلية ليصل عدد موظفي الداخلية في كل القطاعات الى أكثر من ٣٥٠ ألف شخص، في حين يبقى الحرس الوطني في حدود ٣٠ ألفاً، اكتشف أثناء حرب تحرير الكويت أن أكثر من نصفهم مجرد مسجلين يستلمون الرواتب ولا يمارسون عملاً في الحقيقة. ويبدو أن الخطر الخارجي الذي يهدد الدولة كلما تضاءل، كلما كان النظام أقدر على تقليص عدد الجيش، وعدم اعتماد التجنيد الإجباري. والعائلة السعودية الحاكمة مطمئنة الى دعم الغرب لها بالسلاح والمقاتلين، ولذا فاهتماماتها محلية، وهي لا تخشى هجوماً اسرائيلياً أو إيرانياً أو عراقياً، وإذا ما جاء مثل هذا الهجوم، فتجربة ١٩٩٠-١٩٩١ يمكن أن تتكرر ويستدعى الجنود الأجانب لحماية العرش السعودي.

٢ ـ تعمد معظم الدول الى إجراء تبديلات في القيادة العسكرية بين حين وآخر، للخبطة الإنقلابيين إن وجدوا. وفي السعودية يقوم الأمراء إضافة الى ذلك بإحالة الضباط على التقاعد المبكر وهم في الأربعينيات والخمسينيات من العمر، وإلحاقهم بإحدى المؤسسات الحكومية لينتفعوا منها، أي يتم إبقاؤهم في دائرة المنتفعين من الحكم ومراضاتهم عما حدث لهم من الإقالة المبكرة!

٣ ـ اعتادت الأنظمة على منع الجنود من ممارسة العمل السياسي أو الإرتباط بحزب من الأحزاب، ولكن هذه الممنوعات لا فائدة منها في بلدان عديدة، فالجيش مهما جرى فصل أعضائه عن المجتمع، لا بدّ وأن يتواصل مع المجتمع ويحسّ بمشاكل المواطنين، وإذا ما اطمئن الى سلامة العملية الديمقراطية والإصلاحية الداخلية ـ كما في الدول الديمقراطية ـ فإنه يلتزم بذلك في أغلب الأحوال، أما إذا كان الحال كما في البلدان العربية، فإن الجيوش تكون قريبة من الهم العام وتتدخل فيه عبر الإنخراط في تنظيمات تستهدف قلب نظام الحكم.

٤ ـ تحويل الجيوش الى جيوش أيديولوجية (عقائدية) بحيث يصبح الجيش جزءً من العملية السياسية، وخادماً لأيديولوجيا النظام كما في ايران الحالية وكما في الصين، وبالتالي فإن الجيش المحكوم بقيادات مدنية، لا يستطيع الإنقلاب نظراً للأيديولوجيا التي يحملها في الأساس.

٥ ـ وللسعوديين تجربة خاصة بهم في محاولات منع الإنقلابات. فالأمراء حين وجدوا أن جزءً من المشكلة يعود الى أن فئات اجتماعية غير موثوقة، كالحجازيين فإنهم جردوهم من سلطاتهم في الجيش بشكل شبه نهائي في عملية (تنجيد الجيش) منذ بداية الثمانينيات الميلادية الماضية. وحين وجدوا أن بعض القبائل (شمر والعجمان وغيرهما) والمناطق والمذاهب غير موثوقة، لم يسمحوا لها بالخدمة في الجيش ابتداءً، كما هو حال الشيعة والإسماعيلية. ولذا أبقي الجيش كما الحرس بيد (نجد/ أهل التوحيد).

ومع هذا، حين وجد الأمراء أن نزعة الإنقلاب متأصلة، خاصة من القوات الجوية، دفعوا بعدد غير قليل من الأمراء ليصبحوا طيارين عسكريين، ولذا فإن أكثر من نصف الطيارين العسكريين السعوديين هم من الأمراء أنفسهم. زد على هذا فإن وزارة الدفاع بيد الأمراء، وقيادة الجيش بيدهم من الناحية الفعلية، وقيادة القواعد العسكرية، وغير ذلك. لكن من يضمن أن لا يظهر بين الأمراء من يقوم بانقلاب؟! ومن يستطيع أن يضمن أن لا يخترق القوات الجوية أفراد من نفس المذهب المحبب للعائلة المالكة ومن نفس المنطقة الأثيرة لدى الحكم/ نجد؟! ومن يستطيع ضمان أن لا تقوم مخابرات أميركا بالإتفاق مع أمراء وغيرهم بإعداد انقلاب عسكري، إذا ما رأوا أن مصالحهم تتطلب ذلك.

إن الإنقلاب الأخير لم يكشف عن أسماء، حتى نعلق عليها هنا، ولكن من المرجح أن بعض النجديين منخرطين في الإنقلاب كقيادة، كما أن معظم الإنقلابيين من ذوي الميول السلفية/ الوهابية. وقد ثبت من خلال الصراع مع القاعدة خلال السنوات الماضية أن الجيش والحرس اللذان أريد لهما أن يكونا نجديين سلفيين، لتحصين العائلة المالكة والدفاع عنها، قد تم اختراقهما بذات الأدوات ولكن ليستخدما ضد العائلة المالكة والإطاحة بها!

مصادر

Aristotle, The Politics and The Constitution of Athens, ed. Stephen Everson (Cambridge, 1996).
Morris Janovitz, Military Institutions and Coercion in the Developing Nations.
J. Blondel, Comparative Government (Cambridge, 1995).
Paul Cammck, David Pool & William Tordoff, Third World Politics (Kent 1993).
R. Hrair Dekmajean, Egypt under Nasir, (New York, 1971)
Majid Khadduri, Republican Iraq, (London 1969).
Roger Owen, State, Power & Politics in the Making of the Modern Middle East (London, 1997).
Andrew Heywood, 'Militaries and Police Forces' in Politics, pp 359-378.
Rod Hague, Martin Harrop & Shaun Breslin, Comparative Government and Politics, (London, 1998).

الإنقلاب في الصحافة السعودية

تفتيت الفكر المتطرف

آفة الفكر الأحادي تكمن في التعددية. التعددية غير موجودة لدى أطياف الإنتلجنسيا لدينا، و(وهي) دليل على أزمة الأحادية الفكرية التي يعاني منها الكل ضد الكل، لا يجدي معها تجاهل حقيقة (صراع التيارات) الذي نراه ناعما على السطح، لكنه يحمل في قاعه ضغائنه الخاصة والخطيرة. ذهنية البحث عن حلول فكرية يجب أن تكون خارج فلك الذهنية الأمنية. إدارة الفكر بالطرق القديمة التي تعتمد المنع والحجب لن تجدي. (الحل) بازدهار مؤسسات المجتمع المدني، والسياسية بزيادة رقعة المشاركة الوطنية، أو فلنستعد لأضرار كثيرة.

مجاهد عبدالمتعالي
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٨

إرهابيون بخطط متطورة!!

كشف أكبر خلايا للإرهابيين في المملكة، وطرق عملهم ومخابئ نقودهم وأسلحتهم يعطينا دليلاً خطيراً على تطور منهجهم، أي أن التدريب على الطائرات لضرب مواقع نفطية استراتيجية، ومحاولة اقتحام السجون، وإجراء عمليات اغتيال نوعية، وسع مساحة العمل بطرق غير معتادة، وبقدر ما يعتبر الجهاز الأمني متطوراً، هو الآخر، ومباغتاً، ورائعاً في تعاطيه مع هذه المجاميع وتعدد وسائل عملها، إلا أن الموضوع يرينا أن المخاطر لا تزال قائمة.

يوسف الكويليت
الرياض، ٢٠٠٧/٤/٢٨

مواجهة الإرهابيين أم الإرهاب ككل؟

الفرق بين الفكر الإرهابي والمتطرف، هو أن الأول حركي، مضى بالنص العقدي (الأيديولوجي) إلى أبعاده التنفيذية، فيما الثاني ظل عند الحدود النظرية تاركاً الممارسة إما لأسباب مرحلية تكتيكية، أو لعدم قناعة فعلية بسبب خطورة المغامرة الإرهابية، أو باعتباره يمثل الجناح الفكري أو السياسي ليوازن عمل الجناح العسكري الذي يقوم به الإرهابيون. هناك مشكلة في تحديد ما هو الفكر الإرهابي. هناك مشكلة في تحديد درجة المواجهة العامة مع الفكر المتطرف: سحقه، منعه، الحوار معه، دمجه. ومشكلة في تحديد درجة المواجهة الفكرية: المنع الكامل، المنع الجزئي، الحوار الكامل، الحوار الجزئي.. ومشكلة أخرى في طريقة تنفيذ هذه الدرجات، ومشكلة في من ينفذها، وتوجه ضد مَنْ؟ ومشكلة أخرى في مواقع هذه الدرجات من التنفيذ: المدارس، المنابر، الإعلام، المؤسسات الاجتماعية. ومشكلة أخرى في التعامل الفردي أمنياً مع مروجي الفكر المتطرف.

أهم مواجهة للفكر الإرهابي لم تحصل بعد.. فالعقلية المتطرفة لا تزال مهيمنة في بعض المواقع، ولا يزال لها تأثير قوي في مواقع أخرى. فإذا قلت إن قواعد الفكر المتطرف هي: تبجيل الذات واحتكار الحقيقة، رفض الآخر، العقلية الانفعالية العاطفية غير السببية وغير العقلانية، الإيمان بالخرافات، لوجدنا أنها متغلغلة في مجتمعنا وفي مؤسساتنا. فلو راجعنا المناهج الدراسية مثلاً، سنجد أن الآخر يوجه ضده خطاب عدائي أو يتم تغييبه في أفضل الحالات، وسنجد أن المواد النظرية تخلو من التنويع الفكري وثقافة الحوار، وسنجد معاداة للثقافات الأجنبية وغير الإسلامية، فمواد التاريخ ليست إلا حيزاً ضيقاً، وعلم الاجتماع ليس سوى مادة دينية وعظية، والمواد الدينية منحصرة في منهج فقهي واحد وحيد، يتم التركيز فيها على قيم إسلامية دون أخرى بطريقة انتقائية تدعم التشدد.

المجتمعات المفتقرة لرحابة النقاش ومداولة الفكر واحترام الآخر تنتج فكراً ضحلاً متعصباً يشكل أرضية خصبة للإقصاء والعنف. ليس مطلوباً إقصاء أصحاب وجهات النظر المتشددة عن الحوار، بل عدم تشجيعهم على الاستبداد في المواقع التي لهم فيها نفوذ.. فإن إقصاءهم أو التعسف والإفراط في استخدام القوة ضدهم قد يؤدي ببعض الفئات التي تميل لهم بمزيد من التطرف الذهني ومن ثم العنف السلوكي. إنما المطلوب هو الدعم الحقيقي لحرية التعبير والتفكير ودعم: العقلية العلمية التوثيقية، النقد الذاتي، التعددية والقبول بالآخر واحترامه، حقوق الإنسان، دعم مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في اتخاذ القرار، المكاشفة والشفافية.. هذه هي المركبات التي ستفكك الفكر الإرهابي.

د. عبدالرحمن الحبيب
الجزيرة ٢٠٠٧/٤/٣٠

الرصاصة قرب الرأس: الإطاحة بالحكومة

بيان وزارة الداخلية الأخير يعيدنا الى البداية الاولى لمحاربة الارهاب..فالمسألة لم تعد مقترنة بفئة ضالة مغرر بها كما يريد الاعلام تثبيت هذه الفكرة. نحن نقف الآن أمام تنظيم سياسي، وهو تنظيم ليست له أية مشروعية سياسية ولا أجندة (خيرة). تجمع هذه الفئة أمام الحرم ومبايعة شخص لتقبل أوامره هو خروج فعلي وصريح عن سيادة الدولة. الاعلان عن المبايعة يعني السعي للاطاحة بالدولة، وهذا الهدف لا يمكن أن يستقيم مع وجود أفراد متناثرين وإنما يستقيم بوجود قوى تقف خلف هذه الرغبة ، فبيان وزارة الداخلية يحمل في طياته خطورة هذا التنظيم. أشعر بأننا نعيش كابوساً علينا جميعا أن (نهشه) من مرقدنا، فوالله لو تمكن منا هؤلاء لسحبوا جثثنا لمرمى القمائم من غير اكتراث بدفنها، علينا جميعا ان نفيق فالرصاصة قريبة من الرأس.

عبده خال
عكاظ ٢٠٠٧/٤/٣٠

١١ عاما من التطرف الإرهابي

الحقيقة مهما حاولنا تخيل السيئ في الشبكة الارهابية الكبيرة التي اصطيدت في السعودية وأعلن عنها، الأول فلن نستطيع ابدا ادراك اخطارها لو نجحت ومضاعفاتها ايضا. هذه المرة عددها وحجم مخططها يؤكد حقيقة واحدة ان الارهاب مستمر، في تزايد، والله وحده يعلم حجم الخطر الذي يمكن ان يحدثه. المخطط المكشوف عنه يذكرنا بأحداث ١١/٩. الذي أعنيه ان شبكة الـ ١٧٢ من حيث الضخامة في العدد والامكانيات والطموحات التدميرية، هي أضخم مما عرفته المملكة في مجال الارهاب من قبل، ولو افلحت - لا قدر الله - لكانت فاجعتها دولية. المشكلة ثقافية ظهرت على السطح في أواخر ٩٥ في انفجار في الرياض ولم تتوقف حتى اليوم. الاشخاص متشابهون والجماعات هي نفسها، واللغة الفكرية مماثلة تقريبا بمبرراتها. في المقابل ما الذي تغير على الساحة الثقافية لمحاربتها؟ التطرف الفكري بقي مستمرا وعلى الملأ، فقط نزعت منه لغة التهديد وان بقيت مغلفة.

عبدالرحمن الراشد،
الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٤/٢٩

الجيل الرابع وفقدان التواصل

تبين للكبير والصغير الفشل الذريع الذي منيت به لجان المناصحة التي كلفت بمحاولة إرجاع الشباب التكفيري لجادة الطريق. هناك فجوة كبيرة جداً بين الشباب التكفيري والتيار الديني التقليدي. سبب كل الكوارث عدم رغبة أو – قدرة – التيار الديني التقليدي على سماع أصوات الشباب ، وإخراج ما يعتمل في النفس من قلق وأوصاب وإحباط. الموقف المتصدي لتساؤلات التكفيريين كان ضعيفاً و خجولاً

وهارباً من الحوار إلى محاولات الإسكات والاحتواء وتغيير الموضوع. هل مساعدتهم مادياً وتزويجهم وتوظيفهم كافية؟ آخرون يرون أن الحل يكمن في سل السيف وقطع الرؤوس ونشر الدم. سياسة السيف لن تولد إلا روح الثأر والرغبة في الانتقام. هكذا علمنا التاريخ، ولقد رأيت بأم عيني من الشباب التكفيري من لا يحركه سوى الرغبة في الانتقام.

خالد الغنامي
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٧

الإرهاب والمشروع الوطني المضاد

مقاومة الأعمال الإرهابية والعنفية يتطلب: فسح المجال القانوني لكل القوى والتعبيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، لكي تمارس دورها التوعوي والتنويري في الأمة؛ وتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعميق مفاهيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي.

محمد محفوظ
الرياض، ٢٠٠٧/٥/١

لقاء مع نايف

وقراءة سموه لأُمّ المشاكل استدعت أحداثاً ضاربة في عمق الغموض كاغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كندي). والحدث الزلزلة قريب في ملابساته وغموضه من حادث الاغتيال، فالإرهاب، والقاعدة، وربطهما بالإسلام أو بالمناهج دعوى كاذبة خاطئة، وترويج ذلك من قبل المستغربين تمكينٌ من رقاب المسلمين. وسموه لا يبرئ المتورِّطين من أبناء البلاد ولا يسمح لأحد أن يحمِّل البلاد وأهلها ومناهجها ودعوتها (الإصلاحية) (أي الوهابية) مقترفات الضالين والضالعين في الجريمة من أبناء البلاد، فتلك مسؤوليتهم، وعليهم أن يتحمّلوها وحدهم، فالمملكة لم تهيئ الأجواء لصناعة الإرهاب، ولم تتوان في مواجهة الإرهاب، والكتبة الذين يُنْحون باللائمة على المناهج والجمعيات والمؤسسات الدينية يواطئون أعداء الأمّة، وإذعان الخانعين تحميل لما لا يُحتمل من التبعات، وتوهين لعزمات البلاد وأهلها وتدنيس لردائها الطاهر من كلّ دنس.

حسن الهويمل
الجزيرة ٢٠٠٧/٤/٢٤

نايف: ليس لهم إلا البندقية والسيف!

كان إرهاب جهيمان.. هو البداية التي عرفها الوطن لمعنى كلمة إرهاب، ثم ظهرت قضية أفغانستان فكانت النواة لبزوغ فجر الإرهاب الذي عرفه العالم اليوم. انبرى خطباء المساجد والدعاة في عملية غسل مخ لأفراد المجتمع، مصورين للجميع أن الطريق إلى الجنة يبدأ من أفغانستان. وكانت أيدٍ خفية تعمل دون هوادة تخطط لما بعد هذه الحرب. كانت ساحات المساجد تمتلئ بجامعي التبرعات وكنّا ندفع ما خفّ حمله وغلا ثمنه، مأخوذين بأقوال الدُعاة وخُطباء المنابر، لترتد هذه الأموال والعطايا رصاصاً وقنابل ومتفجرات يُفَجّر بها الآمنون والمستأمنون. كما كان للمناهج الدراسية طرف في هذا التطرف مع دُعاة أغرقوا بيوتنا وأسواقنا بكتيّبات وأشرطة ومطويات تحمل الشدّة والتكفير والتبديع لكل مخالف لرأيهم. والسؤال هل هناك جدوى للحوار مع هؤلاء الخوارج؟ رأي رجل الأمن الأول نايف هو الأصدق: الحوار مرفوض مع هؤلاء وإن مجرد القبول بمحاورتهم يعني التسليم بأفكارهم الضالة فليس لهم إلاّ البندقية والسيف.

نجيب عصام يماني
عكاظ ٢٠٠٧/٥/٨

زرعوا.. فأكلنا

عندما وقعت تفجيرات الرياض عام ١٩٩٥ بأيد سعودية، ثم تلتها تفجيرات الخبر عام ١٩٩٦ وبأيد سعودية أيضاً، ثم جاءت الطامة الكبرى بأحداث ١١/٩، وتبين أن أكثرية المشاركين فيها كانوا من السعوديين، صُدم الكثير من السعوديين بما جرى، وأخذ سؤال حاد يطوف: أكل هذا العنف وكل هذا الفكر التدميري كان يقبع بيننا، ويتنفس هواءنا ونحن له من الجاهلين؟ كان من المفروض أن نعلم تلك الأيام أن ما جرى كان لا بد أن يحدث بهذا الشكل أو ذاك، وكان بالإمكان تجنب ما كان لو كانت هناك عين راصدة لتقلبات الأحوال في المملكة. بعد أحداث ٢٠٠١ تحديداً، بانت حقيقة هذا الخطاب (السلفي) وأهدافه السياسية، ألا وهي نشر الفوضى والدمار من أجل اقتناص تفاحة السلطة في النهاية، ولكن المشكلة بقيت في أن الحسم في هذه المسألة بقي غائباً. المواجهة مع أرباب هذا الفكر ما زالت مترددة، بل وخائفة أحياناً كثيرة. المشكلة الرئيسة هي أن من يستنكرون الإرهاب والفكر، الذي أفرخ الإرهاب، لا يذهبون إلى الجذور فينكرون ذات الفكر بقدر ما يصفونه بمختلف الصفات المخففة. نحن اليوم نجني ثمار ما غرس (السابقون).

تركي الحمد،
الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٤/٢٩

الحزم والقصاص.. لا مناصحة ولا مسامحة

يا سمو الأمير لا يكفيني كمواطنة أن أعرف أنكم قبضتم عليهم، ولا أنكم سجنتموهم .المناصحة كانت ضرورية في وقت ما، أما الآن فلا مجال لتبريرات جوفاء من هؤلاء، تعتمد على جهلهم بالحكم الشرعي. كمواطنة أريد المزيد، أريد أن يكون المفسدون في الأرض أصحاب هذه الخلايا الإرهابية، عبرة لمن تسول له نفسه اللعب بمقدرات هذه البلاد. هؤلاء لم يقتلوا رجلا ولم يسرقوا بيتا، بل عمدوا لقتل أمة وسرقة وطن؛ أنا أعتقد يقينا أن من أمن العقوبة أساء الأدب.

أميمة أحمد الجلاهمة
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٥

ما بعد الجمعة؟!

بعد بيان الداخلية تدخل المملكة مرحلتها الثالثة في مواجهة الإرهاب النشط والكامن، الظاهر والمبطن، في هذه المرحلة تتضح صور الإرهاب المتجدد، والإرهابيين الجدد الذين بدأوا يغيرون من ممارساتهم وأساليبهم ووسائلهم وأهدافهم وحتى مظاهرهم. الحرب ضد هؤلاء حمي وطيسها واشتد عراكها. هؤلاء المفسدون ليسوا ضالين. إنهم مصممون على التمرد والطغيان، وإعلان العصيان، ومدبرين أمرهم للخروج عن البيعة التي أعطيت لولي الأمر.

جهير المساعد
عكاظ ٢٠٠٧/٤/٣٠

(رب اجعل هذا البلد آمنا)

فجأة اخترقت شاشات التلفاز ورسائل الهواتف الجوالة عبارة خبر عاجل، تفيد بأن السلطات الأمنية السعودية تمكنت من إحباط أكبر مخطط إرهابي يمر على السعودية. الذي يبدو من التفاصيل المعلنة أن المخطط الارهابي كان في مراحل متقدمة جدا، وأن الجانب التنفيذي من المخطط كان على وشك الحدوث. وبدون تشنج، اذا ما تمت مراجعة الخبر الصاعق، ستتبين الكثير من الحقائق المفزعة والمقلقة. فعدد الذين تم القبض عليهم ضخم للغاية، مما يؤكد أن التطرف لا يزال موجودا، وأن الفئات المتطرفة والإرهابية قادرة على جذب الشباب ضمن مخططاتها، وكان مقلقا جدا حجم النقود الموجودة بحوزتهم .. حتى (نوعية) الأطراف والخطط المستهدفة حدثت فيها نقلة نوعية كبرى، وأصبح التدمير والإفزاع والخراب الأكبر هو الهدف المنشود. إنها حرب معلنة وواضحة وعليه، فالتعامل المطلوب مع هؤلاء الارهابيين، يجب أن يأخذ منحى آخر تماما.

حسين شبكشي
الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٤/٣٠

كل ما مضى شيء والمقبل شيء آخر

مع وجود عدة تنظيمات تتبنى صيغة ’القاعدة‘، علينا أن نؤمن ونقر بمرحلة جديدة من مكافحة ’القاعدة‘. مرحلة تختلف جذرياً عن كل ما كنا نعمل عليه. في السابق كان أمامنا تنظيم وأسماء نعرفها، وصور معلقة في كل مكان، أي أن الخصم واضح ومعروف، أما اليوم مع هذه التشكيلات الجديدة المضبوطة، فالحال بات أصعب

وأكثر حساسية. حالنا اليوم، ليس ملاحقة لمشتبه بهم وإحباط مخططاتهم. نحن أمام جيل تشرب أفكار 'القاعدة' وتلقف أفكارها، جيل الانترنت، الذي قد لا تنفع معه خطط الوقاية الفكرية، والمتبعة منذ ٤ سنوات. هذه الخلايا السبع، ليست خلايا كما يظهر، بل سبعة تنظيمات واضحة وصريحة. واحدة منها تتبع التنظيم القديم، الذي أسسه يوسف العييري وكان فهد الفراج آخر قادته. والبقية تنظيمات منفصلة عن بعضها، لا أحد يرتبط بالآخر، ولكنهم حملوا منهجاً واحداً وكتاباً واحداً عنوانه (موسوعة القاعدة الجهادية).

فارس بن حزام
الرياض، ٢٠٠٧/٥/١

الفئة الضالة وجبل الجليد

قد أبدو متشائماً. ولكن لا تلوح لي في الأفق القريب أي بادرة سريعة للانعتاق من معضلة التطرف الإسلاموي ما دامت استراتيجيات مواجهة التطرف تسير بهذا الشكل المرتبك. الصورة تبدو مثل رؤية جبل الجليد. كأننا لم نجرؤ إلى الآن على الغوص في العمق لنرى مدى ضخامة الجذور. الانتحاريون ليسوا سوى ضحايا للجهل المفروض فرضاً في المدارس والجامعات. كثير من مؤسسات التعليم هي بؤر لتجهيل الأفراد وتنميط عقولهم في اتجاه واحد هو (الحقيقة المطلقة). وذلك يكون في ظل إهدار حقوق الإنسان، وانتشار البطالة والفقر وغير ذلك مما يدفع إلى ردود فعل انتقامية مدمرة للذات. لا بد لنا أن نغوص لنكتشف حقيقة جبل الجليد ذاك كي لا يتفاقم الوضع فتغرق السفينة بمن فيها.

سعود البلوي
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٤

ليس هناك من حل: أديروا الأزمة

لن أقول إن كشف الخلايا السبع كان صدمة. فهو خبر كان متوقعا، وليس ذلك بسبب قصور المواجهة الأمنية والمخابراتية، ولا بسبب فقدان الرغبة الرسمية في الحرب على التيار (القاعدي)، فالصراع بين (القاعدة) وبين الدولة السعودية الثالثة هو صراع وجود وبقاء. نعم، ليس صدمة ما كشف عنه، رغم كل (الإبداعات) الجديدة فيه من قبل (القاعدة)، من تدريب الطيارين الانتحاريين، مرورا بابتعاث المتدربين، إلى استغلال (طفرة) الاستثمار وهاجس تشغيل الأموال لدى السعوديين من أجل ضخ المال في الجسم الارهابي. كل هذه الإبداعات، على فرادتها، تظل تفاصيل. جذور المشكلة لم تعالج ولم يقترب منها إلى الآن. لم تعد المطالبة بالإصلاح الفكري الآن أمرا محرما، بعدما كانت كذلك في بواكير الحرب على الإرهاب في السعودية. حاليا، وبعد حوالي ٤ سنوات من حرب الكر والفر بين (القاعدة) والأمن السعودي، أصبح واضحا لكل ذي عينين أن الحرب طويلة. هذا المقال الذي بين يديكم، يزعم أنه لا يوجد حل لمشكلة الإرهاب الديني، وانه يجب أن نتعامل مع هذه المشكلة بطريقة (إدارة الأزمة) وليس حلها. والفرق أن حل الأزمة يعني أن المشكلة قابلة للحل و(الإنهاء) بسلة من الخطوات والإجراءات. هناك نوع من الأزمات لا يبدو قابلا للحل، بل للإدارة وتقليل الأضرار. الفكرة هي أن حل الأزمة الإرهابية صعب المنال حاليا، لأنه حل يتطلب رؤية جديدة في الفكر والتربية والسياسة، رؤية تنطوي على تنازلات ونقد عميق للذات، واستعدادا لقبول نتائج هذا النقد، وتحولا مؤلما نحو أرض جديدة، بكل ما يعني ذلك التحول من شطب للأفكار القديمة، وتجاوز للأوهام السالفة.

مشاري الذايدي
الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٥/١

ولا يزال الإرهاب مجهولاً

اكتشاف الخلايا الإرهابية يؤكد على حقيقة مؤلمة، وهي أن تغلغل الفكر الإرهابي في نسيجنا الاجتماعي كان أشد مما يتصوره أكثرنا تشاؤما . كثير من تقلقه وتزعجه العمليات الإرهابية المباشرة، بوصفها ظاهرة إجرامية متعينة. لكن، بمجرد زوال هذه العمليات أو انحسارها، فإنه يتنفس الصعداء، متصورا أن قد تم القضاء على الإرهاب. هل نحن نأخذ الظواهر الكبرى في الاجتماعي على هذه الدرجة المتدنية من التبسيط؟ هل ما زلنا نعتقد أن الإرهاب مجرد ضيف حل بيننا؟ هل الظواهر الاجتماعية المعقدة تشتغل على هذا النحو الذي نتخيله؟ أسئلة من هذا النوع لا زلنا نلتف عليها، بواسطة خطاب يبرئ الذات، سلوكا وثقافة، ويرمي الآخر بجريمة وجريرة الإرهاب.

محمد علي المحمود
الرياض، ٢٠٠٧/٥/٣

فتشوا بيننا

عدد الإرهابيين المقبوض عليهم هذه المرة، ونوعية الأسلحة المضبوطة بحوزتهم، وكمية الأموال التي كانت معهم، والمخطط الذي كانوا ينوون تنفيذه.. كل هذه المعطيات والملابسات تحتم علينا التوقف ملياً عندها، وأن نسأل كيف دخلت كل هذه الكميات والنوعيات من الأسلحة إلى داخل البلاد؟! كيف تمكنوا من استمالة هذا العدد الكبير من الشباب؟ متى ندرس الأسباب الكامنة وراء انجرار الشباب خلف قادة الفكر الضال؛ اقتصادية، اجتماعية، دينية، ونقضي عليها دون أن نخشى من تبعات غضب المتشددين من رجال الدين؟!

محمد الحربي
عكاظ ٢٠٠٧/٤/٣٠

تفكيك الإرهاب بتفكيك ممارسات التطرف

بعض الممارسات الدينية طوّرت خلال مرحلة ماضية بطريقة تخدم الإرهاب دون أن نعلم كيف أن ذلك التطوير في ممارسة الدعوة لم يكن الهدف منه عملية تسهيل للمعرفة الدينية بقدر ما كان خطة محكمة لزرع فكر متطرف ومتشدد يتغلغل في المجتمع بطريقة يصعب الانفكاك منها. الوعظ الديني تطوّر عبر زمن الصحوة والتشدد ومازال ليكون وعظا سياسيا بحتا، ولذلك أصبحت أهدافه مختلفة. المعالجة الفكرية يجب أن تبدأ بمعالجة الخطاب الديني من جديد.

علي الخشيبان
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٤

أين الخلل؟

هذه الخلايا توحي لنا بأن الظاهرة الإرهابية ما تزال في نشاطها المتكرر لخلق حالات من التدمير على مستوى أعلى. ما الذي كنّا نفعله طوال هذه المدة؟ هل كانت معالجتنا للظاهرة الإرهابية لا تدخل في العمق بقدر ما تعالج السطح الخشن؟ لماذا ما نزال نُصدَم بظهور خلايا أخرى بهذا الحجم وبهذه الخطورة؟. قراءتنا للظاهرة فيها من الخلل الشيء الكبير، ولقد تم ترويج فكرة الانحسار للظاهرة من الواقع المتعين، حتى ظننا لفترة أن المجتمع والخطابات الدينية كاملةً في طورها الأخير لمرحلة الوسطية. أخشى ما أخشاه أن تصبح الوسطية فضاءً واسعاً يمارس من خلاله خطاب التطرف والإرهاب بعض التقية لتمرير الكثير من رؤاه المتطرفة. إن وصف (الفئة الضالة) فيه الكثير من الغموض والموارية وكأنه تبرئة للذات، بدليل أنه تم ترويج فكرة أنه فكر موفد من الخارج. المعالجة التي سعينا إليها أقرب إلى الأمنية، في حين أن الكثير من الأصول الثقافية والدينية والتراثية التي يعتمد عليها منظرو الفكر الإرهابي لم يتم التطرق إليها، ولم تتم مساءلتها مساءلة معرفية، وحتى المناهج التربوية التي تثقل كثيراً بعبارات التصنيف والإقصائية ما تزال هي ذاتها فلم تُحرك ساكناً.

شتيوي الغيثي
الوطن ٢٠٠٧/٥/٤

الدفاع عن العقيدة السلفية

هذا الفكر لا يمكن أن يتوقف إلا أن تقف كل شرائح المجتمع وفصائله جنبا إلى جنب في وجه هذا الفكر الخارجي الآثم ويتحدوا في الدفاع عن عقيدتهم (السلفية) وأمنهم وبلادهم وحرماتهم. إن الوقوف مع ولاة أمرنا وحكامنا ورجال أمننا في هذه البلاد المباركة تجاه هذه الفئة الضالة التي تحمل هذا الفكر الخارجي إنه والله من أوجب الواجبات على كل فرد من أفراد المجتمع له قدرة في المشاركة بأي شيء كان في وجه هذه الفئة الضالة.

عبدالله بن عبدالرحمن الأحمد
الجزيرة ٢٠٠٧/٥/٣

وجهيمان آخر؟!

أسعدتنا النجاحات الكبيرة لرجالنا البواسل الذين تمكنوا من تجميع هذه العصابات الإجرامية وأخذها بالجرائم المشهودة، والقبض عليهم جميعاً بما فيهم شيطانهم الذي علمهم السحر.. الرجل الذي أخذ البيعة الخاسرة منهم على الفساد والإفساد وطاعته بل ومبايعته عند الكعبة.. هل الزمان يعيد نفسه؟ كلا.. ولكن.. وهو بهذا أصبح (نسخة) مكررة من سلفه (جهيمان).. الذي نفذ مؤامرته الحمقاء وجهالته العمياء. لا شك أن المجموعة التي بايعت زعيما لها على السمع والطاعة له أمام الكعبة هي أشر وأخبث هذه الفئة الضالة؛ لأنهم بهذه (المبايعة الإجرامية) قد خرجوا على ولي أمر المسلمين، وأرادوا فرض الفوضى والتقاتل بين أفراد المجتمع المسلم الآمن المطمئن!

عبدالله بن إدريس
الجزيرة ٢٠٠٧/٥/١

جاء الحق

أخيراً.. أعلن المفتي العام للمملكة مسميات وصفات الباغين المعتدين الآثمين. كان حلمي وأمنيتي منذ انفجار أول شرارة الإرهاب الدموي أن يسمي أولي الحكمة (الفئة الباغية) باسمها الصحيح فلا يقولون عنها (الفئة الضالة) ولا يسمونها (المسلمون المتشددون) أو (المسلمون المتطرفون)، ولا يستخدمون عند الحديث عنها ألفاظاً منتقاة تعبر عن الرجاء فيها... مثل الألفاظ انتشرت وألقت بآثارها على وعي الناس وعقولهم ومواقفهم ونشأ على إثرها التعاطف عند بعض العامة الذين يرفضون الإبلاغ عن هؤلاء المجرمين بحجة أنهم متدينين أو يرفضون معاداتهم بحجة أنهم ليسوا أعداء لنا. هؤلاء المجرمين الآثمين يمثلون فظائع بشعة.. وما هم إلا حركة احتجاج سياسية اجتماعية ترفع شعارات إسلامية وتبيح القتل المتعمد والتخريب المدمر.

جهير المساعد
عكاظ ٢٠٠٧/٥/١

فشل كل الحلول

تبدل الخطاب الإعلامي من بعض الزملاء الكتاب. رفضوا المناصحة في البداية والحوار، واليوم يلومون قصور 'لجنة المناصحة'. قالوا إن التركيز يجب أن ينحصر في السيف والبندقية، واليوم تساءلوا عن الفكر، الذي مازال يقاوم كل الدماء المهدورة. تحدثوا عن أدوار خفية في التجنيد من بطولة المراكز الصيفية وحلقات تحفيظ القرآن، فأعيد تنظيمهم إدارياً ورقابياً، ومازال التجنيد مستمراً بكل جرأة. أكدوا على ضلوع المؤسسات الخيرية في الضخ المادي، فجاءت التنظيمات المالية الصارمة، ومازال المال يتدفق بسلاسة إلى التنظيم وخلاياه، وإلى كل من يرغب في إنشاء تنظيم مشابه. بعد عام من الإعلان الرسمي عن وجود القاعدة، صدر عفو ملكي عن المطلوبين. كانت المهلة شهراً، فاقتصرت الاستجابة على ٦ عناصر غير مهمة. تكرر النداء بعد عام، ولم يستجب أحد. قبل العفو، عشنا تجربة التراجعات المتلفزة، فأطل علينا ٣ من أبرز مشرعي التنظيم. قالوا إنهم تراجعوا، فلم يحرك حضورهم عموداً في بناء 'القاعدة'. لكن المقابلات توالت مع ١٧ موقوفاً حكوا تجاربهم، ولم نلمس أثراً بعدها. في جانب آخر تقول 'لجنة المناصحة'، إنها حاورت ٧٠٠موقوف، لتعلن أن ٨٠٪ منهم قد تراجع عن أفكاره التكفيرية. لكن من جانبي، لا أثق بأي قرار خلف القضبان، فلو كنت مكان الموقوف لأقررت بكل ما يرضيهم.

فارس بن حزام
الرياض ٢٠٠٧/٥/٨

سحرنا الذي انقلب علينا

لم يكن مفاجئا بيان وزارة الداخلية الأخير.. لأن مولّدات الإرهاب لم تتوقف قط، وأركانه الراسية لم تصلها بعد معاول النقد والكشف. من أكبر الكذبات التي تم الترويج لها أن الفكر التكفيري والإرهابي فكر وافد من الخارج، وما دمنا نردد هذه العبارات فإننا سنبقى كمن يحمل عقربا في جيبه ولم يعترف أنها في جيبه. (يجب) أن نعترف أن عقربنا من داخلنا، ليس بجسمها فقط بل بسمّها أيضا. الإرهاب من الداخل أفراداً وفكرا، هو سحرنا الذي انقلب علينا.

(الفئة الضالة) تسمية مشوّشة كثيرا، إنها لا تجيب عن شيء، ضالة لماذا؟ وفي أي اتجاه؟ ومن أين أتت ضلالتها؟ هذه العبارة تستر أكثر مما تكشف، وكأنها تصف حالنا الذي لم يجد طريقه الواضح بعد. ما زلنا نحلم حتى اليوم بأن أحداث الإرهاب هي غمامة صيف ستمر وتنجلي. هذا الوهم يعني بقاء الإرهاب. كيف نعالج الإرهاب بحملات من الوعظ التقليدي الذي لا يقول شيئا سوى أنه خطاب مفلس ولا ينتمي لهذا العصر ولا يستطيع أن يقنع أحدا، بل إنه جزء من المشكلة أصلا. هذا الخطاب لا يزال هو المؤمل منه حل المعضلة. وهل يحل المعضلة من صنعها؟! كيف يمكن أن نواجه الإرهاب دون أن نتوجه إلى نظامنا التربوي والتعليمي لنراجعه؟ نحن لم نتجرأ بعد على أن نزيل تكفيرنا لبقية المسلمين من الكتب التي نعلمها لأبنائنا. ما زلنا نعلم أبناءنا إلى اللحظة أن الأشاعرة وهم أكبر جزء من المسلمين خلف لمشركي قريش كما يعبّر مؤلف كتاب التوحيد للصف الأول الثانوي. نوقع ضمن اتفاقية مكة على ألا يكفر من المسلمين الآخر ولكن أيدينا لا تصل إلى تغيير ما نقوم به تجاه كل الطوائف المسلمة فما بالك بغير المسلمة. قد تستعمل سلاح التطرف والغلو ضد الآخرين ولكن يجب أن تعلم أن ذات السلاح سينقلب تجاهك يوما من الأيام.

عبدالله المطيري
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٢

تجريم أب الإرهابي!

أدعو وزارة الداخلية إلى توقيف كل رب أسرة وربانها ومساءلته بل ومعاقبته حين يُخل بدوره المطلوب منه من متابعة لأفراد أسرته. وحين أطالب وزارة الداخلية بعقاب الوالد الذي أهمل ولم يبلّغ عن شكوكه في تصرفات ابنه أو غيابه أو فقده، ثم تركه يخطط ويدفن في باطن الأرض أسلحة ثقيلة ويحمل فوق كتفه أسلحة خفيفة، ويجمع الأموال بطرق غير مشروعة، فإنني أجزم بأن مطالبتي مشروعة. العاصفة التي هبت على بلادنا واقتلعت أطناب الأمن والهدوء من نفوسنا، والفوضى التي عمت مجتمعنا، تحتاج إلى وقفة وصرامة، وبات من الضروري حزم الدولة في ضبط تلك الفوضى.

رقية الهويريني
الجزيرة ٢٠٠٧/٥/٥

نجح رجال الأمن و فشلت لجان المناصحة

منذ أن خرجت علينا لجان المناصحة هذه و هي تسوق لنا البشائر تلو البشائر عن انتصاراتها و بطولاتها المصنوعة من ورق. قالوا إن مشكلة الإرهاب قد تم القضاء عليها بنسبة ٨٠٪. قالوا إن الشباب المنحرف قد رجعوا إلى الحق و تركوا ما كانوا عليه، لكننا رأينا منهم من عاد وانخرط في سلك الموت مرة أخرى ولم يمض على إطلاق سراحه سوى فترة بسيطة. لجان المناصحة فشلت فشلا ذريعاً في تنفيذ المهمة التي وكلت إليها ولم تقم بواجبها في استعادة أبنائنا من براثن الإرهاب، ولم تستطع أن تفند حجج الإرهابيين، وإلا لما وجدنا هؤلاء المتطوعين الجدد من الشباب الصغار يركضون وراء دعاة البيعة.

خالد الغنامي
الوطن، ٢٠٠٧/٤/٣٠

المصالحة.. قبل (المناصحة)

بشاعة المشهد المقززة، كان يمكن أن تكتمل، فتبدو الصورة مخيفة أكثر، لو تمكن الجناة مما عزموا عليه من سوء. ماذا لو مضت كل خلية إرهابية، من بين الخلايا السبع، إلى غايتها، ففجرت منشآت نفطية، وقصفت مطارات مدنية وعسكرية، وقتلت في عمليات انتحارية واغتيالات، شخصيات عامة، ومواطنين ومقيمين؟ منذ سبع سنوات، والإرهاب يضرب باسمنا في جهات العالم، ثم يضرب بيننا وبقوة، وكثير من حملة الأقلام من بيننا، صامت ساكت ولا كلمة، وكثير جداً ممن يعتلون المنابر كل يوم جمعة، لا شغل لهم، إلا الدعاء لنصرة المجاهدين (في كل مكان)؟! ودأب (منابريون) آخرون، على الهجوم المنظم على قليل من الكتاب والمثقفين، الذين أخذوا على عواتقهم التصدي للتشدد والتطرف.

حماد السالمي
الجزيرة ٢٠٠٧/٥/٦

المجابهات الأيديولوجية..وهشاشة الدولة

صدام الهويّات

هاشم عبد الستار

لم يكن التجاذب الداخلي الذي شهدته البلاد على مدار السنوات الماضية منحبساً في شكل ثقافي أو سياسي ضيق، بل يضمر ماهو أعمق، في ظل بحث طويل عاشته الجماعات عن هوية نهائية، وفي رد فعل على عجز الدولة عن توفير شروط وحدة وطنية قادرة على توليد هوية كليّة تخفف من وتيرة تصاعد الهويّات الفرعية التي تفجّرت بمديات متسارعة ومتزامنة ما ينبيء عن تمردّات هادئة على الدولة.

ما ذكرته هدى الصالح عن وجود ما لا يقل عن عشر هويات دينية بين سكان السعودية، ليس سوى إطلالة فوقية على السطح الاجتماعي والثقافي في البلاد، فثمة أزمة عميقة تشهدها الدولة تعكسها جنوحات متوالية نحو (التشكّل الجماعي) تنزع بالأفراد في سياق البحث عن هوية تنطوي على تعبيرات ثقافية وإجتماعية وسياسية متطابقة مع ميولهم وحاجاتهم. فلا الدولة نجحت في صنع هوية وطنية جامعة، لإصرارها على فرض مكوّنات هوية مستمدة من تاريخ وثقافة وتقاليد النظام السياسي غير الحائز على مقبولية عمومية، ولا الدين، بالتفسير الوهابي، نجح في تشكيل هوية دينية جامعة، لإصراره على محو البنى العقدية السائدة، وإكراه بقية الجماعات الدينية على الانضواء في المذهب الغالب على خلفية أن كل من ليس على دين المذهب الرسمي فهو ليس بمسلم.

بالنسبة للقبيلة، كمكوّن إجتماعي رئيسي في الجزيرة العربية لم يكن قيام الدولة القطرية سوى أداة وأد وليس استيعاب، ما أشعرها بالتهديد خصوصاً وأن الدولة القطرية لم تؤسس على قاعدة وطنية استيعابية، وإنما قبلية إقصائية، فجاءت رد الفعل من سنخ سلوك مؤسس الدولة، وبالنسبة للإقليم، لم يكن قيام الدولة سوى محواً لتراث، وتاريخ، ومنظومة القيم، والنظم الإدارية والإجتماعية والقضائية السائدة فيها، وليس دمجها في بنية الدولة الجديدة، ولا صوناً لميراثها الحضاري والتاريخي، وإنما كانت نزعة تسلّطية لمنطقة على أخرى اعتمدت القتل، والقهر السياسي، والإكراه الثقافي والعقدي وسيلة للإلحاق، فجاء رد الفعل مقابلاً للفعل التسلطي للدولة، فجاءت هويتها منسوجة من تراب الإقليم، وطقوس أهله، وقيمه الإجتماعية، وسوابقه القضائية والتنظيمية والادارية. وبالنسبة للمذاهب وكذا بقية المعتنقات الفكرية المتنوعة، لم تؤسس الدولة منذ ولادتها لمبدأ التسامح الديني، والاقرار بحق كل مذهب في التعبير عن نفسه بحرية تامة ما لم تكن تنطوي على كراهية الخطوط العقدية الأخرى، وإنما جاءت بمبدأ (تكفير) الآخر غير الوهابي، تسويغاً لإعلان الجهاد ضده، وتجريداً لجيوش الفتح التي دخلت الى المناطق عن طريق إسالة الدماء، ومصادرة الممتلكات، وإجبار الأهالي على الامتثال للعقيدة الغالبة.

صرامة الموقف السياسي والديني أحبط فرصة نشوء هوية كليّة وخلق ردود فعل مضادة أعادت بعث الهويّات التقليدية وإنتاج أخرى حديثة

صرامة الموقف السياسي والديني لم يحبط فرصة نشوء هوية كليّة فحسب، بل خلق ردود فعل مضادة دفعت نحو إعادة بعث الهويّات التقليدية، كما شجّعت جماعات أخرى وكرد فعل على الصرامة السياسية والدينية الرسمية على تصنيع هويات خاصة بها.

لم تنجح محاولات وأد الهويات الفرعية، كما أخفقت الدولة والمؤسسة الدينية في تعميم هوية كليّة، بل أن التطورات اللاحقة أثبتت إستحالة تصنيع هوية عامة في ظل الانفتاح الثقافي العولمي، والتحوّلات الاجتماعية والفكرية والسياسية التي عصفت بأسس المنظومات الثقافية والحضارية في العالم. ولذلك، فإن من العسف الفكري إدعاء جماعة ما حق تمثيل باقي الجماعات أو تنصيب نفسها ناطقة بإسمها. في الواقع، أن تمسّك الجماعة الغالبة، سياسية كانت أم أيديولوجية، برؤية صارمة إزاء الآخر، ونبذها حق الشراكة السياسية والدينية، وإنكارها لمبدأ التعايش بين الجماعات الدينية والسياسية يجعل من فرصة الحوار ضئيلة للغاية، إذ لا يمكن لحوار وصولاً الى توافق على ثقافة وطنية مصنّعة لهوية كلية أن يعقد فضلاً عن أن يحقق نتائج مثمرة دون الإقرار المبدئي بحرية المعتقد، وحق الآخر في التعبير عن معتنقاته الايديولوجية.

هذا المشهد العام تواصل في سلوك الدولة والجماعات المشتقة منها، ما جعلها تضيق بوجود (آخر) يختلف معها أو عنها. ولكن ما هو غير مرئي، أن حفراً عميقاً كان التحديث يقوم به ناسفاً البنى التقليدية ليرسي أسس منظومات قيمية وبيروقراطية جديدة، أسفرت عن انهمار الساحة المحلية بتيارات فكرية وسياسية مناهضة للقائم والموروث، ليقسم المجتمع على أساس ميول أفراده ماضوية وحداثية وهجينة.

إخفاق الدولة في توليد هوية وطنية في بعديها الثقافي والجيوسياسي كان يتم على وقع تبدّلات عميقة في نظام القيم المنتجة عبر تحوّلات اقتصادية وإجتماعية جرت تحت ظل حركة التحديث التي شهدتها البلاد على مدارعقود، الأمر الذي نبّه إحساساً ما لدى قطاع كبير من الأفراد بالحاجة الى هوية ثقافية جديدة، فيما كانت مجاميع أخرى ترتد بعنف نحو تحصيناتها الثقافية التقليدية في سياق إحياء هوياتها كتعبير عن رفض الانثيال وراء موجات التحديث، ورغبة في توفير مصادر حمائية تحول دون ذوبانها في تيار التحديث الذي أطلقته الدولة ترسيخاً لوجودها السياسي.

الاحساس بالأزمة التي عاشها الأفراد بفعل البعثرة العنيفة التي شهدها نظام القيم الفردية والجماعية كان قادحاً لإحساس الأفراد والجماعات بالرغبة في البحث عن هوية بديلة أو عودة الى هوية خاملة تكفل الإحساس بالفردانية والإنسجام والتآلف وكذلك الإستمرار والإستقرار على المستويين النفسي والإجتماعي. والإحساس بـ (الأزمة) ليس سوى تعبيراً عن منزع شديد نحو البحث عن (دور) يلعبه الفرد يترجم

عبره هويته الثقافية وإحساسه بالكيانية الفردية والذي يأخذ أشكالاً ثقافية، وإجتماعية، وسياسية.

لا تعبِّر الكتابات الثقافة والصحافية بالضرورة عن هويّات أصحابها، فقد يضمر هؤلاء هويّات أخرى بسبب المحافظة الإجتماعية، والمصالح الخاصة، أو الخوف من البطش الذي تسببه قوانين النشر الصارمة، فقد يمجِّد بعض الكتاب سياسات معينة لدى الدولة أو رؤية دينية أو أيديولوجية محددة ولكن ليس على سبيل تطابقها مع القناعات الثقافية أو الايديولوجية لديهم، فصراع الهويّات يتم خارج الفضاء المتاح إجتماعياً، أو ثقافياً، أو سياسياً. ويمكن للمرء أن يرقب بزوغ الهويات الفرعية في ظل انحسار هيبة الدولة بوصفها مصنَّعة إفتراضية لهوية عليا - وطنية.

قد يمرّ الأفراد بمرحلة تحقيق تتسم بالتقلّب في رحلة الكشف عن هوية نهائية، قبل بلوغ نقطة حسم خيارات الهوية، وليس مستغرباً أن تجد بعض الأفراد المنضوين في الجماعات الدينية المتطرفة قد عاشوا قسطاً من حياتهم فوضى أخلاقية تتسم بخروقات دينية وتهتكات إجتماعية مثل استعمال المخدرات، والاعتداءات الجنسية، وسرقة البيوت والمحال التجارية والسيارات، قبل استيعابهم في مجاميع دينية جهادية يرون فيها قناة خلاصية من اقترافات ماضية وفّرت لهم (ضربة حظ) أو (تصفية شاملة) لذنوبهم عبر خيار العمليات الانتحارية (أو الاستشهادية كما يسمونها). في بعد الهوية، يمثّل هذا التحول الدراماتيكي مدركاً بالنسبة للأفراد الذين يعيشون أزمة إكتشاف الذات، وهي أزمة لا يعيشها، بالضرورة، كل الأفراد، فهناك من ارتضى العيش ضمن هوية موروثة، أو أن بعضاً آخر لا يعتني كثيراً بهويته، لغياب أزمة الدور أو الرؤية الشاملة للحياة.

أولئك الذين شعروا بأن هوياتهم قد طمست بفعل تيار الحداثة المعولمة ينفرون مثنى وفرادى على نحو عاجل الى المحاضن التقليدية للهويات الاجتماعية أو الايديولوجية التي يرون فيها ملاذات آمنة تقيهم خطر الاضمحلال الاجتماعي أو الفناء الأيديولوجي. كل ذلك تم في ظل جنوح الدولة نحو تعزيز هوية تقليدية لا تتوافق مع سيرورتها نحو الانغماس في (الأمركة) وليس العولمة بمتوالياتها الليبرالية والديمقراطية.

تولّدت القطيعة بين الدولة والأجيال الجديدة المنبعثة من تيار التحديث على مستوى الهوية، فأجهضت فرصة الحوار ليس بين الدولة وتلك الاجيال فحسب، بل وبين الأخيرة والمجتمع التقليدي المتمثل في رجال الدين والرموز الاجتماعية القبلية، وكذلك المؤسسات الثقافية التقليدية بما هي منتجاً لنظام قيمي وثقافي موصول بمركزية صارمة إجتماعية وسياسية. خطورة القطيعة تكمن في تلاشي اللغة الحوارية، وهذا عائد في جزء جوهري منه الى غياب شبه تام لتقاليد حوارية يمكن الركون إليها، وافتقار الجيل القديم الى مرونة ذهنية ونفسية تسمح بإطلاق مشروع حواري يتوقف نجاحه على انعتاق هذا الجيل من الإحساس المتضخم بالصوابية المطلقة، إذ لا طائل من حوار يكون فيه طرف مسكوناً بوهم تجريم الآخر وتنزيه الذات.

القطيعة الثقافية بين الاجيال الحديثة التي تلقت تعليمها في مدارس وجامعات تعتمد مناهج عصرية علمية وأدبية، وبين الاجيال السلفية التي مازالت متمسّكة بمناهج دينية تقليدية ماضوية، وهي قطيعة تزداد اتساعاً وخطورة وربما تؤدي في مرحلة لاحقة الى مصادمة شرسة، خلقت إطارات تشكّل جماعي تشبع رغبة الافراد في الانتماء.

الإحساس بـ (الأزمة) ليس مجرد تعبير عن منزع شديد نحو البحث عن (دور) يلعبه الفرد يترجم عبره هويته الثقافية وإحساسه بالكيانية

الهويّات النائمة

المشهد الثقافي والاجتماعي والديني في المملكة مرّ خلال العقود الثلاثة الأخيرة بتحوّلات جوهرية، يمكن أن نصفها برحلة إعادة اكتشاف الذات أو تحقيقها، وبات الأمر بالغ الوضوح في انفجار الهويات على وقع تقهقر رمزية الدولة ووهنها، حيث لحظنا إعادة انبعاث تشكيلات أيديولوجية وسياسية كانت فيما مضى خاملة، لم يكن يدلُّ عليها سوى قلة نادرة من الحضورات الثقافية البليدة، أو اللقاءات الوديّة الرامزة الى الحنين للماضي.

شأن القومية العربية، فإن الأصولية الاسلامية، على سبيل المثال، صدرت عن رد فعل على الاحساس بالتغوّل الحضاري الغربي الذي أوجد، وخصوصاً بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، خصماً حضارياً متمثلاً في الاسلام، مفضياً الى إنبعاث غير مسبوق لأشكال متعددة من الاسلام الحركي السياسي في ممانعة مفتوحة على طول خطوط المجابهة مع الغرب: ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، وأمنياً. لم تكن الحركية الاسلامية بتنويعاتها سوى تظهيراً جماعياً لهوية مهددة، ما أسبغ عليها أهمية إستثنائية وإضافية.

حين بدأ الحوار الوطني يعقد أولى جلساته في يونيو ٢٠٠٣، كان تمثيل الهويات الايديولوجية والسياسية ملحوظاً في تشكيلة المشاركين في الحوار، بما يرمز الى اعتراف ضمني بالتنوع والتباين، وقد تم ترسيخ الاعتراف في اللقاءات الحوارية اللاحقة.

وكنتيجة، لم يوفّر الحوار الوطني على مدى اللقاءات السبعة أرضية مصالحة بين الجماعات الثقافية والسياسية، فضلاً عن خلق مناخ متسامح يستوعب القواعد الشعبية، وقد انعكس ذلك لاحقاً وحالياً من خلال تصعيد الخطابات الايديولوجية التي إتسمت بالاقصائية والتحريضية، كما جرى في الاشتباكات التي حصلت على مسرح اليمامة بجامعة الرياض، واشتباكات معارض الكتاب، واغلاق المنتديات الثقافية، واكمل تصعيد الخطاب الطائفي مهمة الاستقطاب والقطيعة التي كادت أن تخرج عن نطاق السيطرة في ظل إضطرابات أمنية وسياسية محلية وإقليمية.

ما يغفل عنه مسؤولو الدولة، أن إخماد بؤر العنف وتفكيك جماعات التطرف ليسا ممكناً لسببين: أن المضخّات الفكرية مازالت تزوّد الساحة المحلية بجرعات هائلة من التعاليم العقدية المتشددة الممهدة لظهور تشكيلات تنظيمية عنفية. والآخر: أن سياسات الدولة قاصرة عن تخليق إطار ثقافي وحضاري مرن يسمح باستيعاب التنوع الداخلي ويحقق حاجات الافراد والجماعات.

الجهود اللاحقة التي حاولت امتصاص الاحتقانات الثقافية والعقدية عبر دعوة الجميع لاعتناق مبدأ الحوار والتسامح كانت تهدف الى تفادي فوضى عارمة كانت ستشهدها البلاد في ظل انفراط عقد الدولة التي بات التطرف يتسرب من عباءتها، ولم يكن ذلك يضع حداً لتوهّج الهويات الفرعية التي عمّقت سياسات الدولة وجوداتها الاجتماعية وتمظهراتها الثقافية والاعلامية.

توازن القوى الإقليمي

العراق وصراع النفوذ

فريد أيهم

إيران، العراق، السعودية شكّلت على الدوام مثلث توازن القوى الاقليمي، وأن سقوط الضلع العراقي لم يغيّر في طبيعة المعادلة، بالرغم من التمزّق الذي يعيشه العراق على وقع العواصف الأمنية العاتية التي تضربه من كل الاتجاهات.

القضية المركزية بالنسبة للعراق هو أن السعودية وإيران يسيطرون على المقاتلين الذين يتدفقون ويعملون على الساحة العراقية، وهما مسؤولان عن العنف الدائر في الساحة العراقية. فالسعوديون يريدون ضمانة أن لا يصبح العراق دولة تابعة لطهران، حيث أن نفوذاً إيرانياً متعاظماً على الجزيرة العربية قد يهدد إستقرار السعودية. وبالنسبة لإيران، التي حاربت ثماني سنوات مع قوات صدام حسين في الثمانينات تريد ضمانات بأن لا ينشأ نظام في العراق يفرض تهديداً عسكرياً على ايران. ولكن جوهر المشكلة يكمن في أن المجتمعين السني والشيعي في العراق قد أصبحا مستقطبين داخلياً بما يجعل طهران والرياض عاجزتين عن إخماد النزعة حدة الاستقطاب لديهما.

الموقف السعودي من أزمة العراق يتحرّك بصورة رئيسية بوحي من هواجس توازن القوى الإقليمي. فالخوف السعودي الرئيسي كما تعبّر عنه الدوائر الرسمية هو أن إيران ستوظف موقعها النافذ في العراق لترسيخ هيمنتها الإقليمية في حال الانسحاب الأميركي. ولذلك تبالغ الرياض في إلحاحها على واشنطن من أجل عدم الخروج من العراق في الوضع الراهن، مفصحة عن دعم العلني لادارة بوش في البحث عن خيار حل حاسم. وفيما تعبّر السياسة الاقليمية السعودية عن طريق منظار سياسة توازن القوى الكلاسيكية، والتوترات المذهبية السنية ـ الشيعية، التي تغلّف تلك السياسة، والأكثر أهمية هي تلك المنظورات التي عبرها ترى الحكمة السعودية الوضع الاقليمي.

ولم تتخل الحكومة السعودية عن تلك النظرة، في مجهودها من أجل حشد الدعم الشعبي خلف سياستها من أجل توازن القوة الايرانية. على أية حال، فإن اللجوء الى الولاءات المذهبية، سواء تمت بتشجيع من الحكومة أو خلافه، فإنها تنطوي على مخاطر للحكومة السعودية، سواء على مستوى السياسة المحلية في التعامل مع الشيعة في السعودية أو على مستوى سياستها تجاه إيران.

وفيما تأمل العائلة المالكة كبح النفوذ الايراني، ليس في العراق فحسب ولكن في المنطقة عموماً، فإن الرياض تريد تفادي أي مصادمة مباشرة مع طهران وأن تبقى منفتحة للتعاون مع الايرانيين. وحيث تصبح التوترات السياسية في المنطقة ذات طابع مذهبي، فإن الحكومة السعودية تفقد المرونة الضرورية لكبح أو إشراك طهران في لعبة توازن القوى الكلاسيكي.

الرياض وأزمة المبادرة

علنياً، لم تكن السعودية متحمّسة للغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣، بالرغم من تعاونها في تقديم التسهيلات الضرورية للعمليات العسكرية الأميركية. ومنذاك، وكما عبّر صانعو السياسة السعودية عن إحباطهم المتنامي مع تزايد أعمال العنف وتدهور الأوضاع الأمنية، فإن الرياض التزمت موقفاً سلبياً تجاه الأحداث، فبينما سمحت لجماعات العنف بالتسلل من أراضيها الى داخل العراق ما خفف عنها عبئاً أمنياً مقلقاً، الا أنها في المقابل لم تقدم ما يشير الى رغبتها في دعم العملية السياسية، بل سعت بحسب ما تفيد تقارير عدة تمويل جماعات العنف. الانكفاء السلبي عن الوضع السياسي العراقي يمكن إرجاعه الى عدد من العوامل، ولكن الأهم من بينها هو الرغبة السعودية لتحاشي أي تعقيدات في علاقاتها مع الولايات المتحدة. وطالما أن الولايات المتحدة تحتل العراق، فإن أي جهد سعودي لرسم دور فاعل ومستقل إزاء هذا البلد يفضي الى خطر النكد الأميركي. بمعنى آخر، أن أية مسعى سعودي لتدشين علاقات السيد ـ العبد مع المجموعات السنيّة العربية أو الجماعات المسلّحة في العراق قد يضعهم في موقع غير مريح لدعم الناس الذين يقتلون الأميركيين. وعليه، فإن الرياض تحاول المحافظة على مسافة احترازية في اتصالاتها مع الأحزاب والشخصيات العراقية سواء العرب أو الأكراد، السنة والشيعة، الحضر والعشائر، وبالتالي فهي تعقد روابط مع جماعات سنيّة عراقية محددة عبر رجال الدين المحليين أو الجماعات السلفية الجهادية المقرّبة منها، دون أن تترك أثراً وراءها يهدد بإحراجها أمام حليفها الأميركي. هذا الدور بالواسطة يعتبر استثناءً لحساسية الوضع العراقي، ولكن لا نجد هذا الأمر يتكرر في مناطق أخرى مثل اليمن ولبنان حيث يطوّر الأمراء الكبار علاقات وثيقة مع مختلف الأحزاب الحليفة لها، وبدرجة أساسية عبر تقديم الدعم المالي والدعم الدبلوماسي وفي بعض الأحيان الدعم العسكري المباشر للتأثير على سيرورة الصراعات ودعم المصالح السعودية.

الانكفاء السعودي المعلن عن الساحة العراقية سيبقى طالما أن الولايات المتحدة ستمنع ما يعتبره السعوديون أسوأ السيناريوهات في العراق: تعزيز النفوذ الايراني هناك، الحرب الاهلية الدموية في العراق.

وفيما تتصاعد الدعوات داخل الولايات المتحدة لإنهاء الدور العسكري الأميركي في العراق، فإن استقطاب الزخم بعد انتصار الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية في نهاية العام الماضي فإن العائلة المالكة واجهت رأياً يقول بأن الولايات المتحدة لن تكون عقبة أمام عراق تهيمن عليه إيران. فهم يخشون بأن تكون مقترحات تقرير جماعة دراسة العراق بسحب القوات الاميركية من العراق سياسة أميركية قادمة.

كما يخشى السعوديون أيضاً بأن القرار الأميركي بالانسحاب سيؤدي الى مبادرة دبلوماسية أميركية تجاه إيران، تقرّر فيها النفوذ الايراني في العراق في مقابل الانسحاب.

وتلتقي هذه المخاوف مع الأزمة اللبنانية المتواصلة، والتي بدأت بالعدوان الاسرائيلي على لبنان في صيف العام الماضي، ثم أخذت شكل الجمود السياسي بين المعارضة وقوى السلطة. لقد شاهدت السعودية في لبنان، مع الدعم الايراني لحزب الله، كدليل آخر، ويأتي في المقدمة الالتزام الايراني لمواصلة برنامجها النووي والدعم الايراني لحماس في صراع السلطة في الداخل الفلسطيني، ما اعتبرته الرياض مسعى ايراني للبحث عن دور مهمين في المنطقة.

ولذلك، فإن إصرار المسؤولين السعوديين على الولايات المتحدة بعدم الانسحاب من العراق كما عبّر عن ذلك الأمير تركي الفيصل، السفير السعودي السابق في واشنطن العام الماضي، يندرج في سياق هواجس الرياض من وقوع العراق تحت النفوذ الايراني، وما إطلاق الملك وكبار الأمراء خلال الفترة الماضية لتحذيرات مباشرة وغير مباشرة بالتدخل السعودي في

العراق في حال انسحاب الولايات المتحدة متزامنة مع تحذير واشنطن من الفراغ السياسي الذي قد تشغله طهران في العراق، سوى محاولة لكبح ميول أميركية بدأت تتنامى تحت ضغط الكونغرس الديمقراطي من أجل سحب القوات الأميركية من العراق. وبالرغم من أن التحذيرات السعودية ذات طبيعة سياسية وغير واقعية حيث لا تمتلك السعودية قوة عسكرية منافسة لنظيرتها الايرانية، وتدرك بأن أي تورط عسكري في العراق سيأتي بكوارث أمنية على نظامها السياسي وقد يؤدي الى إنهيار الدولة حيث ستكون حدودها مفتوحة على كل الجبهات، وهو ما تدركه العائلة المالكة تماماً، فهشاشة الوضع الأمني تحول دون الاقدام على مغامرات قاتلة خصوصاً مع مفاجئات العنف التي تتفجر بين فترة وأخرى. ولذلك، فإن التهديد السعودي بالتدخل العسكري المباشر هو مجرد طلقة فارغة في الهواء. الخيار البديل للتدخل السعودي تمثّل في دعم الجماعات السنيّة المسلّحة، حيث اعتبر استقبال الرياض في أكتوبر ٢٠٠٦ لزعيم هيئة علماء المسلمين الشيخ حارث الضاري، وهي جماعة دينية سنية على صلات وثيقة بالمتمردين، مؤشراً على خيارات الرياض في التدخل.

وعلى أية حال، فقد تنفّست الحكومة السعودية الصعداء حين بات واضحاً بأن إدارة بوش وحكومة المالكي تعارضان الانسحاب الاميركي من العراق، بالرغم من إنعدام الثقة في قدرة القوات الأميركية على تحقيق الاستقرار في العراق بمعزل عن الدور الايراني وكذلك السوري، الا أنه إستمرار الحضور العسكري الاميركي في العراق يدحض أسوأ السيناريوهات من وجهة النظر السعودية في الوقت الراهن.

السياسة الإقليمية السعودية

تنظر الحكومة السعودية الى أزمة العراق من منظور التوازن الاقليمي، بالنظر الى القوة الايرانية. على أية حال، فإن هذا المنظور قد لا يتطابق مع الرأي العام المحلي (وهو ليس موحداً على أية حال لطبيعة التباينات السياسية والاجتماعية)، الذي ينطلق في تقييمه للأزمة العراقية من خلال منظورين متداخلين: الاول، طالما استمرّ الاحتلال الأميركي لأرض عربية، فإن المقاومة المسلّحة تعتبر مشروعة، الثاني الصراع الطائفي.

منذ بداية الاحتلال الأميركي للعراق، تدفّق السعوديون من التيار السلفي الى العراق للمحاربة الى جانب المتمردين، وخاضوا حرباً دموية ضد المدنيين الى جانب القوات الأميركية. وينظر كثير من العراقيين الى السعوديين القادمين من خلف الحدود الشمالية بأنهم جاءوا لاشاعة الموت بين العراقيين وليس لطرد قوات الاحتلال الاميركية.

مؤتمر شرم الشيخ

تحدثت مصادر سعودية وأميركية عن حجم السعوديين في العراق بنحو ١٢ بالمئة من المقاتلين الأجانب، الذين يمثلون حسب مصادر أجنبية ١٠ بالمئة من المقاتلين العرب عموماً، ولكن الدور السعودي يزداد أهمية وخطورة في البعد اللوجستي والتمويلي، حيث تذكر مصادر عراقية بأن الدعم المالي السعودي الخاص والحكومي يساعد في تعزيز التمرد السني. وكانت مصادر عراقية حكومية قد ذكرت بأن المسؤولين العراقيين نقلوا الى نظرائهم السعوديين هواجسهم من تشجيعهم لمواطنيهم من مقاتلين وممولين لدعم التمرد في العراق. في المقابل، قامت الرياض ببناء سياج أمني على طول الحدود مع العراق، من أجل منع المتسللين من العراق الى داخل أراضيها، كما أعلن عدد من علماء المؤسسة الدينية الرسمية عن استنكارهم بشأن انضمام الشباب السعوديين لعمليات التمرد في العراق، وهو موقف يعارضه رجال دين سلفيين كانوا قد أصدروا بيانات تشتمل على دعوات غير مباشرة بالمشاركة في الجهاد ضد القوات الأميركية. المسؤولون السعوديون يقرّون بصورة سرّية بأن ليس هناك شيء يمكنهم القيام به لوقف السعوديين من السفر الى العراق عبر دمشق والمشاركة في القتال الدائر في العراق.

وفيما شهد القتال في العراق تحوّلاً دراماتيكياً في العام ٢٠٠٦ الى ما يقرب الصراع المذهبي بين العرب السنة والعرب الشيعة، فإن الرأي العام السلفي بدأ يركّز على التهديد الذي يواجهه السنة في العراق من قبل الاغلبية الشيعية. ففي السابع من ديسمبر ٢٠٠٦، بعث علماء الدين السعوديون، المنضوين تحت الجامعات الاسلامية في البلاد، دعوة الى العالم السني لحشد الدعم للأقلية السنية في العراق، في مواجهة الاحتلال الصليبي الأميركي والمؤامرة الصفوية الرافضية، حيث صيغ البيان بلغة طائفية فاقعة لم تعارضه الحكومة السعودية بل تطابق لاحقاً مع تصريحات علنية للملك وعدد من الأمراء الذين تحدثوا بلهجة مماثلة عن موقف رسمي إزاء ما يجري في العراق.

ليس ثمة شك بأن الهوية الطائفية التي طالما كانت تحت السطح في الشرق الأوسط قد تم تصعيدها مؤخراً على خلفية أزمة العراق، وكذلك أزمة لبنان وجهود الادارة الاميركية لتشكيل معسكر من الدول العربية السنيّة الهادف الى عزل إيران. بالرغم من أن نهاية مدى الهيجان الطائفي غير معروفة الا أن ثمة مؤشرات على أن وتيرته قد تراجعت بدرجة ملحوظة بفعل ممانعة شعبية ونخبوية إسلامية وليبرالية لتوظيف العامل الديني في الخلافات السياسية لأهداف إمبريالية أميركية. لقد بات معلوماً أن إستعمال الحكومة السعودية للورقة الطائفية في الأزمتين العراقية واللبنانية كان ينطوي على مخاطر عليها بدرجة كبيرة، بعد أن تكشّف ضلوع الأمراء في مخططات طائفية سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى القطري وخصوصاً في الملف اللبناني، فقد بدا واضحاً أن الأطراف التي شاركت في المخطط الطائفي هي مشبوهة وتفتقر للمصداقية، يضاف الى ذلك الهدف المفضوح للمخطط الذي كشف عنه مسؤولون أميركيون وإسرائيليون وكذلك وسائل إعلامية غربية، حيث تبيّن أن السعودية ليست سوى منفّذاً صغيراً لأجندة طائفية أميركية في المنطقة لخدمة أهداف لها وللاسرائيليين.

رغم ذلك، يبدو صحيحاً القول بأن العراق سيظل يزوّد أولئك الذين يبحثون عن ذريعة لتثمير الاختلافات المذهبية في الصراعات السياسية، تقابلها جهود من قيادات إسلامية نافذة في الجانبين السني والشيعي من أجل إعادة التوازن النفسي والثقافي للأمة بعيداً عن مهاترات البسطاء فكرياً وسياسياً الذين يتلقون تعليماتهم من رجال دين متطيّفين أو خاضعين تحت إملاءات حكوماتهم المصنّفة على معسكر الاعتدال بحسب المعايير الأميركية.

انكسارالموج الطائفي يعتبر فشلاً سعودياً حيث كان التعويل عالياً على دور هذا الموج في تطويق الحركة السياسية والدبلوماسية الايرانية، خصوصاً وأن الداعمين الاميركي والاسرائيلي أرادوه على مقاسهم، بالرغم من إتفاق الاطراف هذه على هدف موحّد: التحالف ضد إيران لكبح نفوذها في المنطقة، وما ذلك التنامي المفتعل للدور السعودي في ملفات المنطقة: الخلاف الفلسطيني بين حماس وفتح، لبنان، المبادرة العربية للسلام، المصالحة بين تشاد والسودان، وأزمة دارفور، سوى محاولة لصياغة سياسة إقليمية سعودية مضاهية للسياسة الاقليمية الايرانية. ولكن يبدو أن ثمة هواجس تحول أمام السعودية من أجل المضي في سياسة إقليمية ذات طبيعة صدامية وطائفية.

إصلاحيون يطالبون بمقاضاة الأمير نايف

وزارة الداخلية تقيم دولة بوليسية

خطاب من دعاة الدستور الإسلامي إلى الملك عبدالله بن عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

نطالب بفتح ملف حقوق الإنسان وبمقاضاة وزارة الداخلية

خادم الحرمين الشريفين: الملك عبد الله بن عبد العزيز

وفقه الله إلى سنن العدل والشورى ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن كل الناس في هذا البلد؛ متأثرون بالأحداث العظام، التي تتابع موجاتها منذ أكثر من عشرة أعوام، ككوارث منطقة الخليج، وظهور نتائج المغامرات الخارجية، وتفاقم المشكلات الداخلية، ولا سيما إفرازات القهر والفقر، وما صاحب ذلك من وعي الناس بحقوقهم، في عصر الإعلام المفتوح.

وخاصة الناس وفيهم أمراء كثيرون وفقهاء وأساتذة جامعيون ونخبة في المجتمع الرسمي والأهلي لهم حس مستقبلي؛ يدركون شرطي البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى، ويدركون أن الإصلاح السياسي أصبح محتوما. إلا وزارة الداخلية، التي صممت على أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وضاقت ذرعا بكل من فتح فمه بكلمة حق أو صرخة احتجاج، فقال كلمة عادلة، أمام سلطتها الجائرة، في مسجد أو صحيفة أو منتدى، أوقناة أو خطاب أو بيان.

١- وزارة الداخلية كمن يريد أن يعالج عيناً عشواء فأعماها:

وضج الناس من هذا القهر، وتنامى الاحتجاج العشوائي والمبصر، وتنامت المطالبة بالحقوق، فساقت إلى السجون آلافا من الفتيان والشباب والكهول والشيوخ.

وأتاحت لها سيطرتها على القضاء، أن تحوّل القضاء إلى أداة من أدوات قمع حقوق الإنسان، وصدور أحكام قاسية على دعاة الدستور(الإسلامي) الثلاثة، بالسجن ست سنين وسبعا وتسعا، برهان مبين على أن قبضة وزارة الداخلية وبصمتها ورسالتها واضحة.

ومن ذلك اعتراضاتها على تقديرات بعض القضاة للعقوبات، وطلبها منهم إصدار أحكام متناهية القسوة، وقد أذعن بعض القضاة لضغوطها، فأصدروا أحكاماً شديدة القسوة، حكموا فيها بالسنين الطوال، ومئات الجلدات، على أعمال خفيفة عابرة، بل إن بعضهم حكم بالإعدام تعزيراً (لا قصاصاً)، على الجراحة. وكل تلك الأحكام المخلّة بما أنزل الله من عدل وإنصاف؛ تقدم باسم تطبيق الشريعة، وحماية الأمن الوطني.

وخالفت هدي الشريعة في وظائف السجون، الذي حصرها بالتأديب والتعويق، عندما جعلتها للتضييق والتعذيب. فصارت السجون محاضن لإنتاج التمرد والأحقاد والتوتر، والجريمة والمخدرات، والأمراض النفسية والجسدية، فكانت كمن يصب الزيت على النار،فازداد المجتمع احتقانا، وازدادت المشكلات تفاقما، لأنها لا تعرف ماهية المشكلة، ولا ماهية الحل أو تتجاهلهما.

كل الناس تحدد **المشكلة**: بأنها الفساد السياسي، الذي هو جرثومة كل فساد ديني أو تربوي أو أخلاقي، أو تعليمي أو اقتصادي أو اجتماعي، حقيقة بسيطة يعرفها طلاب أقسام علوم الاجتماع والسياسة، في السنة الأولى من الدراسة.

وكل الناس تحدد **العلاج** بأنه: الإصلاح السياسي، إلا وزارة الداخلية، التي تعلن بملئ فيها:المشكلة هي فساد الإنسان، أما نحن فلسنا فاسدين حتى تنادوا بالإصلاح، وسنبدأ بكم يا دعاة العدل والشورى وحقوق الإنسان، قبل أن تكونوا رأيا سلميا عاما يضغط في سبيل الإصلاح السياسي.

٢- الأمن القائم على نموذج (الدولة البوليسية) نتائجه كارثية:

وانطلاقا من المفهوم البوليسي للأمن الوطني؛ ازدادت قبضة وزارة الداخلية الفولاذية بطشا؛ ومكنتها خبرتها أكثر من ثلاثين عاما في القمع السري والعلني، وسيطرتها على مفاصل الدولة كافة، من التشويش والتعويق.

واستطاعت وزارة الداخلية بسلطتها المطلقة؛ أن تلفق التهم وتشوه السمعة، وتكبر أخطاء دعاة الدستور وحقوق الإنسان والمحتسبين، وهم أناس يجتهدون في توخي المصلحة العامة، ومن الطبيعي أن يقعوا في أخطاء، ولايبرئون أنفسهم من الأخطاء، وجلّ من لايخطئ، ولكنها تنظرها من خلال نظارات محدودبة، فتصير كل حبة صغيرة قبة كبيرة، لكي يتنازل الإصلاحيون في المجتمع الأهلي عن الإصلاح، ويصير همهم الوحيد النجاة من السجون، والسلامة من رؤى الأشباح، واتقاء القمع السري والعلني.

وعندما توليتم سدة الملك تنفس دعاة الإصلاح من كافة الاتجاهات والأطياف الصعداء، وأملوا أن تكون باني الدولة السعودية الرابعة، دولة الدستور الإسلامي، وأن تكون المؤسس الثاني للدولة السعودية أي مؤسس الدولة الدستورية، بعد أبيك الملك عبد العزيز المؤسس الأول، وأن يجمع الله بك شمل العباد، كما جمع بوالدك شمل البلاد؛ عندما آزره المواطنون الأحرار من كل البلدان، رحمنا الله وإياكم وإياه وإياهم.

وحاولوا الوصول إليكم؛ فوجدوا الطرق ضيقة، بل شبه مغلقة، بل مخيفة ملينة بالمخاطر والحواجز.

وازداد تسلط الوزارة ضراوة، بمزيد من اعتقالات الإصلاحيين ودعاة المجتمع المدني والدستور، بالطعن من تحت الخاصرة، تحت ستار تهم يصعب على دعاة السلم الأهلي كشفها، أو مواجهتها بشكل مباشر، كما وقع لدعاة الدستور والمجتمع المدني (الإسلامي) الثمانية: الشيخ سليمان الرشودي والدكتور موسى القرني والدكتور عبد العزيز الخريجي والدكتور سعود الهاشمي، والدكتور عبد الرحمن الشميري والمحامي عصام البصراوي، وسيف الدين الشريف، وفهد بن صخر القرشي، وعبد الرحمن خان الذين سجنوا بتهمة دعم الإرهاب. من ما يدل على أن الوزارة، ماضية في مخطط تشويه دعاة الإصلاح أمامكم، وأمام الرأي العام، من

أجل إفشال مبادرتكم التي أعلنتم: المشاركة الشعبية.
وفوق ذلك هي تزداد تنكراً - من خلال تعاملها مع هؤلاء المتهمين وغيرهم -، لما أصدرته الدولة، من أنظمة عدلية، تضمن الحد الأدنى من حقوق المتهم خاصة والإنسان عامة.
كما أنها تزداد إغراقا في نموذج (الدولة البوليسية)، من خلال تدخلات مكشوفة، تبرهن على أننا أصبحنا في دولة تحكمها المباحث، من دون ستار ولا مواربة،و صارت وزارة الداخلية تواصل انتهاكاتها لمنهجية لحقوق الإنسان، بتركيع الشعب وسلب كرامته وحرياته العامة، تحت عنوان الأمن الوطني!!!.
٣- العنف هل هو المشكلة أم عشر إفرازات المشكلة ومضاعفاتها؟:
وتجاوبت الوزارة مع توجهات الإدارة الأمريكية، بتجفيف منابع الإرهاب، واستثمرتها، فازدادت تضخماً وتعاظماً وسيطرة وتضييقا، وهيمنت على أجهزة الدولة عموماً، وخاصة وزارة التربية والتعليم، وعلى وزارة التعليم العالي، وعلى المساجد والشئون الإسلامية وعلى الإعلام.
وتوهمت الوزارة أنها تقضي على الارهاب بالأساليب العسكرية والبوليسية وحدها، غير مدركة أن العنف على خطورته؛ ليس إلا عشر افرازات الاستياء العام الأخرى، كفساد الأخلاق والمخدرات والسرقات، وشيوع الرشوة والعطالة المقنعة، والأمراض النفسجسمية كالسكري والفشل الكلوي، والإنتحار ونحوها من الظواهر التي توشك أن تبلغ مستوى الوباء.
وغير مدركة أن أي شعب يعاني من ثنائية الإهانة والإملاق، لا يمكن ان يستتب فيه أمن ولا وفاق، وأن ثنائية الكرامة والمساواة وتوافر الأرزاق، هي أساس الاستقرار في كل مكان وزمان.
تجاهلت الوزارة أن سبب الإستياء هو شقا الرحى: شق يطحن المساواة والعدل والشورى، فيظلم ويعبث بالمال العام ويستأثر بالإدارة، وشق يطحن رأس كل من ينادي بالعدل والشورى، وينكر المنكرات السياسية.
وكأنها لا تدرك أن سياستها القمعية سرية وعلنية هي العامل الثاني، في تكوين الإستياء العام، عندما حصرت العلاج بالحل البوليسي العسكري؛ وكبتت الأصوات، فسقت الوزارة حشائش العنف وهي تظن أنها تحصدها، متجاهلة العلاقة الحتمية بين الضغط والانفجار.
إن تضخم دور وزارة الداخلية؛ ولا سيما منذ حرب الخليج الثانية؛ عجّل بوصول الاستياء والاحتقان العام؛ إلى مستوى لم يصل إليه منذ أكثر من نصف قرن، واليوم ليس ثمة أسرة من أسر هذا البلد، إلا وهي مكلومة بسجين لها حاضر أو سابق أو بقتيل مندفع أو مدفوع ، أو بمظلوم اغتصبت أرضه أو ماله، أو بعاطل لم يجد مايحفظ كرامته، أو بمساهم نهبت حيتان الأسهم كد عمره، أو كفي مظلوم حرم من الفرص الوظيفية المناسبة، أو نشيط سدت الواسطات والرشاوى والطبقية والإقليمية والمذهبية والروتين أمام فرص العيش الكريم المشروعة، أو مبتلى بعاهة المخدرات والأمراض النفسية والجسدية.
بهذه الوسائل السرية والعلنية؛ **قتلت وزارة الداخلية الإحساس بالكرامة والأنفة والحرية**، في حوالي تسعين بالمئة من عيون هذا البلد البازغة الحرة، و(أولي الأمر فيه)، من فقهاء ومحتسبين ووعاظ وأساتذة جامعات ومثقفين، ومعنيين بالشأن العام، ورجال إعلام وحقوقيين، صاروا (في نظرها)، رعاعاً ودهماء وغوغاء.
وتوصلت عبر العمل الدؤوب المنظَم، خلال أكثر من ٣٠ عاما، إلى ابتكار وسائل قتل منظم، لشعور المواطن بالكرامة والمساواة والعدالة أولاً، إلى ابتكار وسائل قتل منظم، لروح المبادرة والإصلاح، والاهتمام بالشأن العام، فكونت مخزون خبرة، تستفيد منه البلدان العربية القمعية كلها، في كيفية ترويض الفقهاء والعلماء، وتدجين الأحرار والمحتسبين والصحفيين، والقضاء على دعاة حقوق الإنسان والعدل والشورى.
وأوصلت - عبر وسائل القمع السري - إلى الجميع رسالة محددة: لينحصر كل منكم في شئون بيته وأسرته، وإلا فلدينا مزيد من القمع السري، مادياً ومعنوياً، قد يمتد إلى الأسر، وإلى ميادين العمل، بأطراف المباحث المتعددة، المباشرة المعلنة، وغير المباشرة التي قد تتقنع ملابس رجال الحسبة والتعليم والإصلاح، وتمتد أخطبوطاً مخيفاً، في جميع أجهزة الدولة، كالتعليم والمساجد والجامعات، وسائر الوزارات، ولا يتصور أن جهازاً سلم منها، حتى هيئات الأمر بالمعروف والمخدرات، فضلاً عن القضاء، الذي روُض منذ زمن بعيد.
وبهذه الوسائل القمعية أسقطت وزارة الداخلية مصداقية الأعيان على العموم والفقهاء على الخصوص، بين تلاميذهم وأتباعهم والرأي العام، فبذرت - بيديها - جيلاً متوتراً مندفعاً (بلا أساتذة)، تفجر العنف من بين أصابعه.
ألقاه في الماء مكتوفا وقال له: إياك إياك أن تبتل بالماء هذه هي حكاية زلزال العنف، إنه حصاد الدولة البوليسية، التي يقوم فيها الأمن على الظلم والأثرة وتفقير المواطنين وتحقيرهم من جانب، ومن جانب آخر على تخويف كل من يجأر أو يصرخ أو يصدع، من الآمرين بالمعروفات والناهين عن المنكرات سياسية وإدارية ومالية وروحية، الذين هم عيون الزرقاء، عندما يشعلون ضوءاً أحمر أمام الانتهاكات.
٤ - إخلالها المنتظم بشرطي البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى يسقط مشروعية الدولة:
إن تصرفات وزارة الداخلية؛ تجسّد إخلالاً خطيراً بالمفهوم الشرعي للبيعة على الكتاب والسنة، وكأنها لاتدرك أن العدل والشورى شرط في البيعة الشرعية، وأنهما أساس القول بتطبيق الشريعة، وأن تلك مسألة قطعية في العقيدة، لا يشكك فيها إلا فقيه خادع أو مخدوع أو غافل، أو طاغية يؤثر هوى كسرى وقيصر، على هدي محمد صلى الله عليه وسلم.
لقد وقفت عقبة أمام كل مشروع خير يهدف إلى تعزيز شرطي البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى يحال إليها من الجهات العليا، فحبست في أدراجها سنين طوالاً، نظام لجنة حقوق الإنسان (التى تسمى الأهلية)، ونظام هيئة حقوق الإنسان ونظام الجمعيات الأهلية، ووقفت بالمرصاد، ضد الشفافية وضد المؤسسية، وضد استقلال القضاء، وسائر وسائل الحكم الشوري، التي لا مشروعية لأي حكم من دونها.
بل إنها - من خلال كلام بعض منسوبيها - تتصور صراخ المستضعفين واستغاثة المظلومين ومطالبتهم بالعدل والشورى؛ من الفوضوية والفتن، المخلة بالعقيدة وبتطبيق الشريعة، وبالوحدة الوطنية، وفوق ذلك - من خلال كلام بعض منسوبيها - تصرح في مقامات معلنة أمام الناس بأن **المشروعية هي السيف، وبأنها ستخوض الدم إلى الركب**، في المحافظة على الوضع السائد، القائم على قتل ثنائية العدل والشورى.
فإذا كانت المشروعية هي العنف والسيف،القائم على الاستبداد والجور؛ فبم تبرر مطالبتها الفقهاء وأساتذة الجامعات وأهل الإعلام ودعاة الإصلاح السياسي بفتاوى ضد العنف؟، وهي - من خلال كلام بعض منسوبيها وممارساتهم - تنتهك شرطي البيعة الشرعية، بقول وعمل علني صريح، لا مجال فيه للتأويل ولا التخريج.
أفلا تدرك الوزارة أن مثل هذه الأقوال والأفعال؛ أكبر قائم بهدم المشروعية الدينية للدولة، وأكبر شاحن لبطارية العنف، ولا سيما عندما تصمم على تعطيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السياسي باللسان. متجاهلة أن ذلك ركن من أركان العقيدة العظام، ومن أجل ذلك لاتدرك ذهنيتها المتحجرة أن أول بوابة لمحاربة العنف، هي الإصلاح

السياسي المؤسسي، والسماح للناس بالتعبير عن عواطفهم ومصالحهم، أفراداً وجماعات.
ومن ذلك إخلالها بالعقيدة الأمنية، للعاملين في الأجهزة الأمنية، ولا سيما العاملين في جهاز المباحث، إذ إن هؤلاء يتوظفون وفي ذهنهم أنهم يقومون بخدمة وطنية، لا يأكلون من خلالها مالاً حراماً، ولا يزاولون ظلماً لأهليهم، بل يحفظون أمن البلاد والعباد، بيد أنهم يقعون في مفارقات تزلزل العقول والنفوس، حين يجدون في السجون فئات متعددة الاتجاهات والأطياف، من المطالبين بالعدل والشورى، من فقهاء وأساتذة جامعات وأئمة مساجد، وصحفيين وآمرين بالمعروف، وناهين عن المنكر، ومعنيين بالشأن العام، وحين تطلب منهم الوزارة ملاحقة هذه الفئات والتضييق عليها، وقد أدى ذلك إلى تخلخل العقيدة الأمنية الدينية والوطنية للدولة، وإلى إستقالات وتنامي أمراض نفسية وتذمر، بين منسوبي الجهاز.
وإذا استمرت على هذا المنوال فستوغل في نمط (الدولة البوليسية)، وتوغل في الإخلال بالمشروعية، والتبجح وخرق شرطي البيعة، وسيصبح الانحدار تلقائياً حتمياً، لا طاقة لأحد على دفعه ولا منعه.
٥ ـ **دعم الخطاب الديني المحرف** الذي يخل بالمواطنة والتعددية والتسامح ويؤاخي التخلف:
وهي تدفع بعض علماء الدين الخادعين والمخدوعين والغافلين، وتمكن لهم مادياً ومعنوياً، مباشرة أو عبر تسللها في وزارات الشئون الإسلامية والإعلام أو التعليم العام أو الجامعات، ليبثوا خطاباً دينياً متقوقعاً منغلقاً، يبث الفرقة بين أهل القبلة، ولاسيما بين السنة والشيعة، ويلعن الشيعة وبعض الفئات الأخرى، ويخل بروح المواطنة، ويذكي روح التعصب الديني، ضاربا عرض الحائط بسنن السلف الصالح في التعامل مع الطوائف والفرق، من أهل القبلة وغيرهم من مواطني الدولة الإسلامية، كعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز. وهي تتجاوب ـ ولعل ذلك سهواً ـ مع المخطط الصهيوني والأمريكي، الذي يريد التفرقة بين السنة والشيعة، من أجل تمزيق الدول العربية، وإنشاء دويلات مذهبية، على أنقاضها، وتستثمر بعض علماء الدين من الخادعين والمخدوعين والغافلين، المحافظين على رسوم الدولة المذهبية، لكتابة فتاوى وكتب على غرار (وجاء دور المجوس).
وتدعم خطابا دينيا محرفاً آخر لا يؤمن بمبدأ (المشاركة الشعبية)، بل يحمي الاستبداد، ويشيع بين الناس أن سلطة الأمة واستقلال القضاء وكون القاضي وكيلاً للأمة، وقيام التجمعات الأهلية، ليست من هدي الإسلام، ولا من سنن السلف الصالح، وينكر أن هذه الأمور من صلب أصول العقيدة القطعية، باعتبارها من وسائل تحقيق مبادئ السياسة الشرعية، كالكرامة والمساواة والتعددية، والعدل والتعايش والشورى والحرية.
وتدعم خطاباً دينياً محرفاً آخر؛ يصادر حقوق المرأة الشرعية، ويحمي القهر والفقر والتخلف، ويتجافى عن سنن السلف الصالح، في العهد النبوي والراشدي، ويصادر حقوقها باسم الإسلام، وكأن وزارة الداخلية تريد أن تكون سلفية أكثر من السلف الراشدي الصالح.
وهي تتحالف مع بعض الفقهاء المخدوعين والغافلين، لا من أجل الحفاظ على الأخلاق الذي يقصدون، ـ وهم مأجورون على اجتهادهم ـ، ولكنهم عن كواليس السياسة وأولويات الشريعة غافلون. بل لأنها تريد أن يبقى نصف المجتمع مشلولاً، وفق نظام (الحريم والجواري) من جانب، ولأن نيل المرأة حقوقها، عامة والسياسية خاصة، يمكنها من تربية أجيال حرة أبية، تطالب بحقوقها الشرعية، وترفض التفقير والتحقير.
من أجل ذلك نود أن نقول على سبيل الجزم واليقين: إن **عقلية وزارة الداخلية الديناصورية: وسيطرتها الاخطبوطية: هي** أعظم عوامل الاختلال في الدولة، وهي المسئول الأول عنه.
٦ ـ البحث عن الحل: تفعيل أجهزة الرقابة وإنشاء أجهزة المحاسبة من أجل الحد من سيطرة وزارة الداخلية على مفاصل الدولة:
ومن أجل ذلك رجاكم يا خادم الحرمين، موقعو (بيان معالم في طريق دولة الدستور الإسلامي)؛ أن تحموا الدولة ومرافقها، من أساليبها الديناصورية المتخلفة، عبر قسم هذه الوزارة وزارتين: وزارة للأمن وأخرى للحكم المحلي.
ولكن هذا لا يكفي ،لأن غياب مؤسسات المحاسبة، وضعف مؤسسات الرقابة؛ هو أكبر عوامل تنامي الفساد، وهو أكبر عامل على إفشال الإصلاح، لأنه يفاقم المشكلات، ويحول دون الشفافية والمساءلة، وأبرز مثل لذلك أزمة الأسهم، التي بلغت خسائرها فوق ما أنفق على حروب الخليج، ويبلغ عدد الخاسرين فيها ملايين الأشخاص، وأصيب الألوف بالصدمات والأمراض النفسية، ومات بسكتة وانتحار عشرات إن لم يكونوا مئات.
إن تفعيل الدور الرقابي والمحاسبي ضرورة حتمية؛ لصيانة الدولة من الاختلال، ومن أجل ذلك نطالب بتقوية الأجهزة والوزارات والجهات ذات الدور المحاسبي والرقابي، الذي يحفظ التوازن، وهي:
١ـ وزارة العدل، ٢ـ وديوان المظالم، ٣ـ ورئاسة القضاء.
وتقوية الأجهزة الأخرى التي عانت من أخطبوط وزارة الداخلية عموماً وخصوصاً:
١ـ أول ذلك تقوية هيئة حقوق الإنسان بتحويلها إلى وزارة.
٢ـ وثاني ذلك إنشاء وزارة للجمعيات الأهلية.
٣ـ وثالث ذلك ربط المدعي العام برئيس مجلس الوزراء (لأن القضاء في صورته الراهنة غير قادر).
٤ـ ورابع ذلك إنشاء محكمة العدل العليا.
لكي لا تستمر وزارة الداخلية في ضرب القوانين التي صدرت بمراسيم ملكية بعرض الحائط ،كنظام المرافعات الجزائية.
ولكن ذلك أيضا لا يكفي، فالأنظمة مهما كانت عادلة، لاتتفعل إلا بالأكفياء النزهاء الأقوياء، ومن المهم: أن لا يكتفى بالمصداقية والنزاهة والإخلاص، عند التوزير.
بل ينبغي أن تبرز في المعينين صفات: القوة والشجاعة والتضحية بحظوظ النفس العاجلة، وفي هذه الأجهزة السبعة على الخصوص؛ ينبغي أن تتاح الفرصة للكهول، بأن لا يزيد عمر شاغلها عن ٦٥ عاماً، لأنها إما تحتاج إلى بناء جديد لأنها مستحدثة، كوزارة حقوق الإنسان، أو إلى تجديد لأنها مترهلة، كرئاسة القضاء.
إذا لم تكن ثمة جهات تراقب تصرفات وزارة الداخلية وتحاسب، فستقف ذهنها الديناصوري، وتغلغل نفوذها الأخطبوطي، في شرايين الدولة؛ عقبة كئوداً؛ تحبط أي إصلاح مؤسسي، يعزز شرطي البيعة: العدل والشورى، لأنها تستميت في إعادة عقارب الساعة القهقرى.
وسيكون أمر الإصلاح ـ إذن ـ كما قال الشاعر:
متى يبلغ البنيان يوما تمامه   إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم
٧ ـ آن الأوان لفتح ملف حقوق الإنسان
(الكشف عن الحقيقة والمصارحة والمصالحة مع المجتمع):
إن عدم وجود جهات رقابية فعالة ذات شفافية وجهات محاسبية قوية ذات مصداقية؛ قد زاد من احتمالات التعسف. من أجل ذلك ينبغي فتح ملف حقوق الإنسان، لفحص ممارسات الوزارة، ومن الضروري ـ إذن ـ كشف المستور، والكلام في المسكوت عنه، لأن هذا وذاك يشكلان ضمانة للحد من التعسف والإنفلات في استعمال السلطة، ويحولان دون تراكم

الفساد، ويحدّان من الممارسات السرية والعلنية، التي تتدثر بالشريعة والنظام والقانون والمصلحة العامة.
وهذا أمر بديهي في دولة تعلن صباح مساء، أنها تطبّق ما أنزل الله للناس من عدل ورحمة وشورى ومساواة. وقد سعت لتكون عضواً في مجلس حقوق الإنسان العالمي، وذلك دليل على أنها تريد أن تكون نموذجاً في حفظ حقوق الإنسان، وذلك يستدعي أن يكون سجل حقوق الإنسان فيها نظيفاً مشرفاً.
ولكن سيطرة وزارة الداخلية، جعلت التطبيق متدنياً جداً، كما شهدت هيئات دولية مستقلة؛ بأن ترتيبنا في قائمة احترام حرية الرأي والتعبير، هو ١٩٧ فلا يفصلنا عن حافة القائمة؛ إلا كوبا وكوريا الشمالية!!، وربما لو علمت هذه الهيئات الدولية ما نعلم؛ لوضعتنا آخر دولة!!. ولقد درجت الوزارة على إهمال الشكاوى والاستفسارات الموجهة إليها من لجنة حقوق الإنسان الوطنية ـ وهي تعد بالآلاف ـ، وعلى إهمال الشكاوى والاستفسارات التي ترسلها هيئة حقوق الإنسان، ـ وهي أكثر من ٩٠٠ خطاب ـ: لم تتجاوب الوزارة مع أكثر من ١٪ منها!!!.
ومن أجل ذلك نتقدم إليكم مطالبين بفتح ملف حقوق الإنسان، ونطالب ـ أولاً ـ بالتأكد من معلومات وأخبار مستفيضة أو شائعة بين الناس، عن انتهاكات سرية لحقوق الإنسان. والأخبار المتواترة والمستفيضة، له حظ من المصداقية، وحظ من الإعتبار، يستدعي الفحص والتثبّت والتحقق.
أجل قد يصعب إثباتها أمام القضاء، ولكن صيانة حقوق الإنسان، لا يلزم فيها قيام دعاة العدل والشورى حقوق الإنسان، بإثبات الانتهاكات، بل ينبغي لهم طلب التأكد من كل خبر متواتر أو مستفيض أو رواية شائعة، أو أي أمر يشكو منه عدد من الأشخاص، وهذا عرف عالمي لصيانة العدل والكرامة، وتعقّب مسارب الفساد ومداخله.
وقيام الجهات الرسمية بالتثبت والفحص؛ قاعدة مرعية في علم الإدارة السياسية، اتفقت عليها الإنسانية، وأيدتها السياسة الشرعية. لأن هذه الأمور لا يستطيع الأفراد العزل الذين لايركنون إلى ركن مكين إثباتها، مهما كان لهم من النشاط والإقدام، لأن من ينتهك النظام والقانون سراً؛ لا يكاد يترك شاهداً أو قرينة قوية تدينه، ولكن البينة القاطعة لا تلزم المشتكي، بل ينبغي للدولة القيام بالتحري والتثبت.
ومطلوب من الوزارة نفسها أن تثبت حسن نيتها، فتفتح ملفاتها للفحص، لأن الشفافية والمكاشفة والمصارحة؛ مؤشر مهم على الاستقامة والرغبة في تنقية الأجهزة من حشرات الفساد.
٨ ـ تهم قمع سري تستدعي من الملك الإصلاحي فحص سجل وزارة الداخلية:
هناك قرائن قوية أو شائعات مشتهرة أو مسلم بها بين الناس، والشهرة والانتشار معيار مهم من معايير مراقبة حقوق الإنسان، في المجالات التالية:
١ـ ممارسة السحر:
هناك أخبار مستفيضة أصبحت في عداد الثقافة الشائعة، عن استخدام المباحث السحر، من أجل التأثير في نفوس السياسيين والمحتسبين الناهين عن المنكر السياسي أو أجسادهم أو أسرهم. بل هناك أخبار بأنها تلاحق أي راق من الرقاة يعالجهم، وأنها ترهبه بالتفتيش والملاحقة، ولا سيما عندما يحضرون إليه، وأن المباحث قد تشوش عليه في عمله الوظيفي أيضاً، وأنها قد تهدده بالسجن. على تهمة الشعوذة. رغم أن الراقي يعالج بالرقية الشرعية والسدر وزيت الزيتون، وهناك روايات عن أن أكثر من راق؛ يعتذر عن الرقية منذ الجلسة الأولى، بحثاً عن السلامة، ولا دخان من غير نار.
٢ـ التدمير الأسري:
هناك رويات مستفيضة بأن الأجهزة البوليسية؛ تهدد بالتدمير الأسري، لأهل الموقوفين من السياسيين والمحتسبين وقرابتهم، وينبغي التأكد من أنها لا تفعل ذلك أيضاً.
٣ ـ الاغتيال المعنوي والمادي:
وهناك روايات مستفيضة عن زرع أمراض غريبة، ودس مخدرات في الطعام داخل السجون وخارجها، وعن انتشار الأدوية النفسية من دون وصفة طبية محددة، وهي أدوية خطرة يؤدي إدمانها إلى الهلوسة، وانتشار المخدرات، وقد يقوم بتوزيعها بعض العناصر المفسدة في المباحث أو يتغافل عنها. ومن آثار هذه وتلك إضعاف الإرادة، الذي يستدرج به الشباب إلى اعترافات تدمر سمعتهم وروحهم المعنوية، فيمسون عند خروجهم من السجون، مرضى مشغولين بأنفسهم، أو مصابين باكتئاب حاد، أو بائسين منسحبين من المجتمع، أو شبه مجانين ومعتوهين، أو مدمني مخدرات. فيصبحون عرضة لملاحقة شرطة المخدرات، ـ بدلاً من المباحث ـ كلما همّوا بالمطالبة بحقوق الأمة. إن حصيلة ذلك هي تحطيم الإرادة والاستقامة والإباء والسمعة، في نفوس شباب الأمة المتميزين والمحتسبين المهتمين بالشأن العام.
٤ ـ استدراج المحتسبين إلى الأفخاخ:
هناك رويات مستفيضة بأن المباحث؛ تستدرج غفلة أوسذاجة وحسن ظن، في بعض السياسيين والمهتمين بالشأن العام، وتجرهم إلى أفخاخ جو مشبوه، عبر بعض معارفهم، ثم تصطادهم عناصرها المندسة في إدارة المخدرات أو هيئة الأمر بالمعروف، في هذا الجو المشبوه، لتنكل بهم تحت تهم المخدرات أو تهم أخلاقية أو مالية، من أجل تشويه سمعتهم، وإسقاطهم اجتماعياً، أو انشغالهم بالدفاع عن أنفسهم.
وأحيانا بسجنهم أيضا على ذمة هذه التهم ـ بدلاً من سجنهم تحت تهم سياسية ـ أو من أجل تخويف من حولهم، من مصيرهم أو من الدفاع عنهم.
بل هناك روايات أوجدت خشية جدية، من وضع مخدرات أو أسلحة ونحوها، في بيوتهم أو سياراتهم أو مكاتبهم، أو استراحاتهم ومزارعهم، ثم جر أصحابها إلى الإعدام تحت لا فتة: مروج مخدرات،أو إيهام الإدارة الأمريكية وإرضاءها، بأن هؤلاء إرهابيون أو داعمون للإرهاب.
٥ ـ تصيد العورات عبر الهواتف والسيارات الدوارة:
هناك أخبار بلغت حد التواتر، بأن الوزارة تستخدم الأجهزة الأمنية، خلافا لوظائفها الشرعية، في حفظ أمن الشعب والنظام، فتقوم بالتجسس خلافا لقانون الشريعة ـ من دون رقيب عليها ولا حسيب ـ وتطلع على عوراتهم، عبر التنصت على هواتفهم، ودوران سيارات المباحث المباشر الظاهر، على بيوتهم ومنتدياتهم، وتخويف النساء والأطفال، ولا ضامن على أنها لا تستثمر ما تطلع عليه من عوراتهم، من أجل تخويفهم والإيقاع بهم أو بذويهم، أو تشويه سمعتهم، أو تلفيق تهم جانبية عليهم.
٦ ـ إستدراج الشباب الموقوفين إلى الاعتراف القسري بتهم جانبية لارتهان مستقبلهم:
هناك روايات مستفيضة؛ بأن المباحث تحقق مع بعض السياسيين والمحتسبين، في تهم ثانوية جديدة غير سياسية، لا علاقة لها بالتهم التي أوقفتهم من أجلها، ولم ترد في الدعوى عليهم، وهي تهم أخلاقية جانبية، كالمخدرات والسكر والرشوة والتزوير، وهي تهم ليس عليها بينات إلا الإعترافات الناتجة عن فقدان الإرادة والتغرير والإغراء، وتوهمهم المباحث؛ بأن اعترافهم بها واعتذارهم عنها، يعجل بخروجهم من السجن.
ثم تثبت هذه الإعترافات في صكوك المحاكم، لتتخذها المباحث سلاحاً

لأحد أمرين أو هما معاً:
الأول: أن يبقى سيف الفصل من الوظيفة شاخصاً؛ إن اهتموا بالشأن العام.
الثاني: تلطيخ سمعتهم، بأنهم حشاشون ومدمنو مخدرات،أو مزوّرون أو مختلسون، من أجل إسقاط مصداقيتهم. وقد صرّح وزير الداخلية في أحدى المرات بأن أكثر المعتقلين من متابعي قنوات المعارضة الخارجية مدمنو مخدرات، فهل كان هذا الجهاز يلفق عليهم التهم من وراء ظهر الوزير، والوزير ـ إذن ـ لا يدري ما خلف ظهره، من تلفيقات واستدراجات؟؟

٧ ـ التهديد بالسجن على قضايا بسيطة:
هناك روايات مستفيضة؛ بأن بعض أجهزة المباحث في بعض الإمارات كالقصيم مثلا، تستدعى بعض الصحفيين الذين يكشفون عن الفساد المالي والإداري، في الصحف أو في الإنترنيت، إلى الإمارة. وفي قسم سري فيها، قد يضرب الصحفي الشاب أو يخوف، وتقول له االمباحث: عندنا لك ملف كبير، فإما أن تكتب تعهداً بأنك لن تعود، وإما أن نسجنك ونفعل ونفعل، وعند ذلك يوقع، فتقول له: إن أخبرت أحداً بهذا التعهد سنحاسبك حساباً عسيراً، وإن عدت إلى الكلام سنحاسبك حساباً أقسى وأعسر، وسنفصلك من عملك، ليظل الصحفيون الشباب؛ عرضة لرؤى الأشباح أين ما رحلوا وحلوا.

٨ ـ الاغتيال والاختفاء القسري والتهديد بالاغتيال:
هناك أخبار مستفيضة عن أن بعض ضباط المباحث يهددون السجناء السياسيين ودعاة حقوق الإنسان ونحوهم بالاغتيال، سواء أكان ذلك أثناء سجنهم أم عند خروجهم، من أجل أن يظل شبح سيف الإغتيال شبحاً فوق رؤوسهم، عبر دس السم، أو عبر حوادث السيارات، ونحوها. من أجل ذلك ينبغي التأكد ـ أيضاً ـ من أن سجل الوزارة خال فعلاً من جرائم الاغتيال والاختطاف والاختفاء القسري.

٩ ـ الإيقاع بدعاة حقوق الإنسان و السياسيين والمحتسبين عبر ذويهم:
هناك روايات مستفيضة؛ بأن المباحث تستدرج بعض من لهم صلة بهم، من أقارب أوعاملين أو أصدقاء، أو خدم وسائقين، وتغرر به وتستغل خوفه أو وفقره وحاجته، وتجنده من أجل الإيقاع بهم، أو إشغالهم بمشكلات أسرية أو تجارية أو صحية.

١٠ـ إعتبار تعويض المتهم منحة (أميرية) مشروطة بالمذلة والإذعان:
وهناك أخبار مستفيضة بأن المباحث تستخدم سلاح قطع الأرزاق ووصلها من أجل قتل روح الكرامة والشهامة والحرية في نفوس المواطنين، والقضاء يسهل للمباحث؛ التمادي في هذه الإخلال، لأنه لا يكاد يبرئ سجيناً سياسياً، بل يعاقب ـ باستمرار ـ على الشبهة، ومن أجل ذلك لايحكم للسجناء الذين لم يثبت عليهم جرم؛ بأي تعويض، مادي أو معنوي.
ومن هذه الثغرة تنفذ المباحث، فتعطيهم تعويضاً على شكل راتب أو دفعة مالية مقطوعة، لا على أنها حق بديل عن سجنهم دون جرم، وضياع مصالحهم ورزقهم ـ أثناء السجن ـ بل على سبيل المنة والخرجية المشروطة بالصمت، من أجل التظاهر أمام أهليهم وذويهم؛ بأنها رؤوفة بهم، ومن أجل إذلالهم و إسقاط سمعتهم، واستثمار (المنح الأميرية) في الضغط عليهم وإسكاتهم.
يا حامي المستضعفين من المتسلطين: إنه لا دخان من غير نار ننتظر إنصافكم، نستصرخ عدلكم ونستغيث بإنصافكم، بنظركم الشخصي أولاً، قبل تكليف من هو محط ثقتكم الشخصية، من من لهم دراية وافية بحقوق الإنسان؛ وخبرة وتجربة في مجال هذه الزوايا، للتثبت والتحري في هذه الأخبار والروايات، ونحن ـ كغيرنا من دعاة حقوق الإنسان ـ سنسهم بتقديم ما لدينا من معلومات، وما لدينا من أسماء شهود وضحايا ـ متى أعطيتموهم الأمان ـ، ومتأكدون بأن فتح ملف حقوق الإنسان، سيكشف حقائق تكون أساساً للمصارحة، التي هي أساس التعويض والمصالحة والتراضي.

٨ ـ دعوى نطالب بمقاضاة وزارة الداخلية عليها:
ومن أجل ذلك أن نبرهن لكم وللرأي العام عن نماذج من انتهاكات وزارة الداخلية، لحقوق الإنسان في الكرامة والمساواة، وحقوق المتهم وضماناتها. ندعى على وزارة الداخلية دعوى حسبة في الشأن العام، ونطالب بمقاضاة علانية، تساق فيها البينات، في القضايا العشر التالية:
الأولى: **أنها انحرفت بالسجون عن وظيفتها الشرعية: التعويق والتأديب، إلى وظيفة فرعونية التضييق والتعذيب:**
إن الوزارة ظلت تمارس التعذيب الجسدي والمعنوي في السجون، على الرغم من نصح بعض دعاة حقوق الإنسان إياها، وتعاون بعضهم معها بملف ضخم عن الانتهاكات، قبل أكثر من عشر سنوات، تضمن حقائق فظيعة شنيعة، في مقياس الشريعة، وفي جميع الشرائع الإنسانية، ومخلة بما وقعته الدولة من مواثيق دولية وإسلامية وعربية، ولكنها لم تعالجها بصورة جدية، وقد كان التعذيب في السجون، من عوامل زيادة الاحتقان والتمرد، فصبت بالتعذيب الزيت على النار، كما أشرنا أثناء الخطاب.
الثانية: مخالفة الأنظمة العدلية عمداً:
وهي تنتهك حقوق المتهم، التي قررتها الدولة في (نظام الإجراءات الجزائية) وغيره، عمداً بصورة شائعة منتظمة، رغم تنبيه دعاة حقوق الإنسان إياها مراراً، في خطابات موثقة رسمياً.
الثالثة: **استغلال عباءة أعمال السيادة لحماية انتهاكاتها حقوق الإنسان:**
فتحت لافتة أعمال السيادة تحمى انتهاكات حقوق المواطنين، التي تصدر منها، ولا سيما من رجال المباحث، لكي لاتكون أخطاؤها عرضة للمراقبة والمحاسبة.
الرابعة: **حرمان أسر المحتسبين والسياسيين: من رزقها في بيت المال:**
وهي حين تفصل المحتسبين والسياسيين والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، ودعاة العدل والشورى والمهتمين بالشأن العام ؛من وظائفهم؛ تتجاهل أنها ـ بذلك ـ تحرم أسرهم من أرزاقها التي هي حق شرعي لها في بيت المال، من أجل إرغامهم على التآلف مع المنكرات السياسية، وقد فصلت عدداً من القضاة وأساتذة الجامعات ورجال الحسبة والخطباء من أعمالهم. فحرمت أسراً من حقها في بيت المال، فشرّدت وأفقرت ودمّرت أسراً كثيرة، فعاقبت الأسر على ذنب حقيقي أو متوهم، اقترفه عائلها أو أتهم به، وقد يكون ما عمله إنكاراً باللسان على منكر من منكراتها!!.
وقطع الأرزاق عقوبة مضاعفة، لأنها تتعدى من قاموا بأعمال مهما كانت غير مشروعة إلى أسرهم، وهي من أجل هذا مجرمة محرمة في الشريعة تحريماً قطعياً، فالله يقول: (ولا تزر وازرة وزر أخرى).
الخامسة: **توثيق اعترافات الإكراه الملفقة أو الجانبية المسيئة للسمعة، بصكوك قضائية:**
أنها عبر سيطرتها على جهاز القضاء، تضغط على القضاة، من أجل إصدار صكوك قضائية، بالتهم الملفقة والجانبية على السياسيين عامة، ودعاة العدل والشورى، التي لم يوقفوا لأجلها؛ من أجل تشويه سيرتهم والتشكيك في مصداقيتهم أمام الناس، وإشغالهم بالدفاع عن أنفسهم.
السادسة: **كثرة حالات الاعتقال المتعسف:**
وهي تمارس الاعتقال المتعسف بصورة منظمة متعمدة، مخالفة لائحة

نظام الإجراءات الجزائية، مخالفات صريحة متكررة، وكأن اللائحة وضعت من أجل ذر الرماد أمام الهيئات الدولية، التي تطالب الدولة، بالالتزام بما ماوقعت عليه الدولة من قرارات عالمية.

السابعة: **تعهدات السجون المصدقة من المحاكم تخالف مقتضى البيعة الشرعية:**

إن تطبيقات الوزارة؛ في السجون تنتهك أصول البيعة الشرعية؛ وتخالف ما هو ثابت في نصوص الشريعة وروحها، بصورة قطعية، فتنتهك حرية الرأي والتعبير المشروعة في الشريعة، وتطلب منهم أن يكفوا عن النهي عن المنكر الذي يوافق هواها، ولا ترضى في أي تعهد أن تقيد طاعة الحكومة بالمعروف، وفق حديث: (إنما الطاعة بالمعروف)، بل تطلب منهم أن يطيعوها مطلقاً، أي في معصية الله وطاعته معاً.

الثامنة: **إهمال أمن المواطنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وعقولهم:**

بالغت وزارة الداخلية عندما ركّزت جهدها، على مراقبة أصحاب الرأي والتعبير والتجسس عليهم والتنكيل بهم، فلا يكاد يفلت منها متحدث في قناة أو إنترنيت، ولو كان باسم مستعار. فكان من الطبيعي أن تقصر عن مراقبة السرّاق واللصوص، والمجرمين والفساق والمجان، وكثرت السرقات حتى صار الناس لا يأمنون على سيارتهم في الأسواق، وصاروا يخشون على أطفالهم ونسائهم من الاختطاف، ولعل البلاد صارت هي الوحيدة في العالم التي تكثر في بيوتها أبواب الحديد، وتتعالى الأسوار، وتوضع شبوك الحديد على نوافذها العليا، وكأنها سجون!!

فلا أمن بلا عدل ولا عدل بلا شورى ولا شورى بلا دستور

التاسعة: **أن سياستها أعظم أسباب العنف على الإطلاق:**

وما مر يمهد إلى أهم تهمة، وهي أن سياستها منذ عام ١٤١١هـ، في قمع حرية الرأي والتعبير والتجمع؛ أعظم أسباب العنف الذي هز البلاد والعباد؛ على الإطلاق، كما بينا في أثناء الخطاب.

٩- وننتظر إحياءكم سنة مقاضاة الكبار وإيصال رسالة: لا أحد فوق قانون الشريعة:

يا أمل الناصحين والمحتسبين والإصلاحيين:

من أجل ذلك نرجو تكليف وزير الداخلية أو من ينيبه لنجلس معاً، أمام لجنة قضائية علنية، للبت في الدعاوى السابقة.

ونقول لوزير الداخلية: تعال إلى كتاب الله، تعال إلى شرع الله ألا يرضينا ويرضيك شرع الله؟، أليس التحاكم إلى الشرع هو عنوان العقيدة السديدة؟، أليس تطبيق الشريعة واجباً على الجميع، سواءً أكانوا من الأمراء، أم من عموم الناس؟.

وليس في جلوسه أمام القضاء ما يعيبه ولا ما يريبه؛ فلقد جلس أمام القضاء خيار الخلفاء والأمراء، كعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب. ودرج خلفاء بني أمية وبني العباس - حتى الظلمة منهم - على ذلك، وجلس أجدادكم عموماً، ووالدكم المؤسس خصوصا، مراراً كثاراً.

ونطالب بالبت في هذه التهم في قضاء علني، وبحول الله وقوته؛ سنثبت أمام أي قاض عادل شجاع، في قضاء علني يتسم بالشفافية ما يدين وزارة الداخلية، ويسهم في إصلاح أخطائها، أمام شهود الله في أرضه: الرأي العام.

وأنتم بذلك تقدمون نموذجا حياً فعالاً، تحيون به سنة عدل، ماتت منذ وفاة والدكم، وترسخون قاعدة تنفي تقديس الأشخاص، وتسمح بمقاضاة الوزراء والأمراء، وترسلون رسالة لجميع المسئولين: لا أحد فوق قانون الشريعة.

وقد تحملتم التبعة أمام الله وأمام الشعب وأمام الأجيال الحاضرة والقادمة وأنتم تعلمون أن عدل ساعة خير من عبادة ألف سنة.

يا معيذ المظلومين من الظالمين:

أما أنت أيها الملك الجليل محب للعدل محب للإصلاح، واضح صريح شفاف، تحب الصراحة. والصراحة تقتضي أن نقول لك بلسان الناصح الشفيق، وبلسان المطالب بالحقوق: لقد شرفك الله، وأغدق عليك نعمه ظاهرة وباطنة، ورفعك فوق العباد، ولا تشريف من غير تكليف. إن الله سيسألك غداً، عن ما أعطاك، وسيسألك هل وليت على أموال الأمة أميناً أم خائناً؟، وهل وليت على أمن الناس رفيقاً بهم، أم جباراً متعسفاً؟، وهل وليت على أمورهم كفياً حافظاً، أم عاجزاً مفرطاً؟.

ولقد تحملت أمانة ثقيلة، فانظر في ما يبرئ ذمتك، وما يريح ضميرك أمام الله. والعمر - مهما طال - محدود، وسيقف الجميع بين يدي حكم عدل، دون حراس ولا جنود، ولا أبهة ملك ولا سلطة ولا حجاب. (يوم يفر المرء من أخيه، وأمه وأبيه، وفصيلته التي تؤويه، ومن في الأرض جميعاً ثم ينجيه).

إلى ديان يوم الدين نمضي وعند الله تجتمع الخصوم

١٠- ونسأل الله الثبات على أن لا نرجو وأن لا نخاف أحداً سواه:

أما نحن الموقعين أدناه، فوفاء بشرط البيعة الشرعية (الدين النصيحة)؛ قررنا مواجهة وزارة الداخلية أمامكم، من أجل الدفاع عن أنفسنا وعن سائر دعاة الإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ من شيوخ وشباب، وأحرار وحرائر.

فقد أصبنا كما أصيب غيرنا، بأذى سري وآخر علني، ولكننا لا نتقدم إليك نطلب إنصافاً لذواتنا، بل نحتسب ما أصابنا عند الله من جانب، ويحدونا ما أصابنا - من جانب آخر - إلى الإسهام في كشف الغمة عن غيرنا من الساكتين على الطعنات من الخواصر، والمعرضين لها.

ومن أجل الحد من عوائد وزارة الداخلية الراسخة: الطعن من الخاصرة، حررنا هذا الخطاب. والله يقول (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم). فهذا الخطاب شهادة أمام الله وأمام الشعب وأمامكم وأمام الأجيال الحاضرة والقادمة.

ونحن على كل حال؛ لا نستهين بسطوة وزارة الداخلية، بل ولا نأمن بطشها، عبر أي من الموبقات الفظيعة الشنيعة، السرية والعلنية التي ذكرنا. لكننا قررنا أن نصدع بما نراه حقاً وعدلاً.

ونسأل الله - مالك الملك - أن يثبتنا على أن نخلص العبادة لله، فلا نخشى ولا نرجو أحداً سواه، لأن إنكار المنكر السياسي باللسان أفضل أنواع الجهاد، كما في الحديث الصحيح، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر)، بل إن التعرض للقتل، في ذلك أعظم أنواع الاستشهاد، كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا: (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى أمير جائر فأمره ونهاه فقتله). وما أحلى الشهادة في سبيل الله، حتى لو جاءت عن طريق الاغتيال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من دعاة (الدستور الإسلامي: العدل والشورى وحقوق الإنسان)

١- د/عبد الله بن حامد بن علي الحامد (أبوبلال)/ أستاذ سابق في جامعة الإمام/ الرياض

٢- عبد الرحمن بن حامد بن علي الحامد/ مدرس الاقتصاد الإسلامي/ الكلية التقنية/ القصيم

٣- عيسى بن حامد بن علي الحامد/إصلاحي/بريدة

٤- خالد بن سليمان العمير/ إصلاحي/ الرياض

أرسله عيسى الحامد/ من بريدة/ يوم الأربعاء ١/٤/١٤٢٨هـ/(18/4/2007)

مقالة تكشف دسيسة

الشيعة ضدّ السنّة؟!

كولن هالينان

في مقالة مشحونة بالدلالات السياسية والتاريخية والثقافية، في ظل محاولات يائسة مازالت تقوم بها حكومات غربية، وفي مقدمها الحكومة الأميركية بتنسيق مع حكومات عربية (معتدلة!) من أجل تأجيج نار طائفية كادت جهود علماء المسلمين السنة والشيعة تخمد أوارها لولا غباء المتطيفين الذين يزوّدون الطامعين في خيرات هذه الأمة بالذريعة تلو الأخرى من أجل تمزيق شمل هذه الأمة. كاتبة المقال تلفت الى خلفية تخطيط أعدّته الادارة الأميركية وبالتنسيق مع أطراف إقليمية من أجل إشعال فتنة مذهبية بين السنة والشيعة تحقق من ورائها مآرب سياسية غربية، وتكون في نهاية المطاف خشبة إنقاذ لهزيمة القوات الأميركية في العراق، وتكون مقدّمة لحرب أخرى تنوي إدارة بوش شنّها ضد إيران، وصولاً الى تغيير معالم الخارطة الجيوبوليتيكية في الشرق الاوسط.

فقد كتبت كولن هالينان في التاسع عشر من أبريل مقالة في مجلة (دراسات السياسة الخارجية) تقول فيها:

في العـام ١٦٠٩ حدث أمر مخيف، ولكن ليس مخيفاً بالأسلوب الذي تكون فيه الحروب مخيفة، وإنما بالطريقة التي حصل فيها فتح صندوق الشرور الإنسانية (أسطورة صندوق باندورا) فالملك جيمس الأول، ملك إنكلترا، إكتشف بأن تقسيم الناس على أساس الدين فعل فعله كالسحر، وبذلك حكم على الإيرلنديين ما يقرب الأربعة قرون من الدم.

وإذا ما كانت إدارة بوش ناجحة بجهودها الحالية في تقسيم الإسلام بوضعه الشيعة ضد السنة، فإنها ستعيد إحياء التكتيك الاستعماري القديم: فرق تسد، وتحافظ على هيمنتها على الشرق الأوسط عن طريق طبقة نخبوية متسلطة متحالفة مع صناعة الطاقة الأميركية والدولية. أما آليتها لذلك، بحسب الـ (نيويورك تايمز) فهو تحالف مدعوم أميركياً لعدة أنظمة سنيّة بما فيها العربية السعودية، الأردن، لبنان، ومصر الى جانب فلسطين بقيادة فتح وإسرائيل، كما أن الجبهة المعادية للشيعة ستشمل، على الأرجح، تركيا وباكستان.

إيران وما وراءها

إن الهدف ليس إيران ببساطة، إنما هو (الهلال الشيعي)، وهو مصطلح كان أول من أطلقه الملك عبدالله، ملك الأردن فهذا الهلال يشمل إيران، حزب الله في لبنان، ونظام بشار الأسد العلوي في سوريا، فالعلويون أصلهم شيعي، أما الحكومة الشيعية في العراق فمستثناة عموماً بسبب تحالفها مع قوات الإحتلال الحالية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفجأة بدأ كلام من نوع (المد الشرقي) والتهديد الفارسي بالظهور في الصحف الرسمية في المنطقة على الرغم من أن العرب العاديين لا يعتبرون إيران بمثابة تهديد. وقد وجد إستطلاع دولي أخير لمؤسسة الزغبي لبلدان مصر، المغرب، العربية السعودية، لبنان، الامارات العربية المتحدة بأن ما يقرب ٨٠ بالمئة من أولئك المستطلعة آراؤهم إعتبروا الولايات المتحدة وإسرائيل الخطر الأكبر على أمنهم، في حين وضع ١١ بالمئة فقط إيران على القائمة، بالاضافة الى ذلك، يعتقد أقل من ٢٥ بالمئة منهم بأنه يجب الضغط على إيران لوقف برنامجها النووي في حين أن ٦١ بالمئة يعتقدون بأن لدى إيران الحق بالبرنامج النووي، حتى لو انتهى الأمر بحصولها على أسلحة نووية.

في الواقع، إن معارضة إيران للولايات المتحدة ودعمها للفلسطينيين أعطاها شعبية واسعة في المنطقة. وتكتب أميمة عبد اللطيف، وهي منسقة مشاريع في مركز كارنيجي الشرق الأوسط، في الأهرام الاسبوعية بأن (الإجماع في كل من الدوائر السنية والشيعية يظهر بأن المحاولات للتأكيد على التنافس السني - الشيعي ماهو الا بقصد تحويل الانتباه عن الاحتلال الاميركي للعراق والأعمال العدائية الاسرائيلية المستمرة).

إن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تعمل لتغذية هذه التوترات هو إيمان أساسي لا شك فيه بالنسبة للمسلمين من كلا الجانبين. ويقول هؤلاء بأن في محاولتها لإنشاء تحالف معادٍ لايران، تلجأ الولايات المتحدة الى إستراتيجية تهدف الى رفع شبح الطائفية عبر العالم الاسلامي.

أما الهدف الأميركي، فقد يكون صفقة جديدة وأكبر من هلال شيعي، بكل ببساطة. (هل يمكن أن تكون نهاية اللعبة الأميركية إضعاف الإسلام من الداخل وتحويل الانتباه من إستهداف المصالح الأميركية الى إستهداف الشيعة؟). يتساءل جهاد الزين، الكاتب اللبناني في صحيفة النهار.

أما الهاجس الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة فهو النفط. ففي حين ينحدر الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة، المكسيك، وبحر الشمال، فإنه من المتوقع أن يزداد الاستهلاك الأميركي بنسبة الثلث على مدى الـ ٢٠ سنة عاماً المقبلة. فبحلول ٢٠٢٠ سيتم استيراد ثلثي النفط الأميركي وبما أن ٦٥ بالمئة من إحتياطي النفط المتبقي موجود في الشرق الوسط فليس على المرء أن يكون صاحب نظرية المؤامرة ليستنتج بأن إستراتيجية فرق تسد هدفها المحافظة على هذه السيطرة الاستراتيجية لهذه الموارد الطبيعية.

إنما المحافظة على التوترات في الشرق الأوسط مربحة أيضاً بشكل هائل لشركات الأسلحة الميركية. فمنذ العام ٢٠٠٦ أنفقت

الامارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت، وعمان أو ستنفق على مدى العام المقبل، أكثر من ٦٠ مليار دولار على شراء الأسلحة.

إعادة النفخ

وفي حملتها فرق تسد، بحسب الصحافي سيمور هيرش، وضعت إدارة بوش حداً لدعمها (مجموعات التطرف السنية التي تعتنق رؤية عسكرية للاسلام والمعادية لأميركا والمتعاطفة مع القاعدة). ويستشهد هيرش بمارتن أنديك، السفير الأميركي الأسبق في إسرائيل عندما يقول (إن الشرق الأوسط متوجه نحو حرب سنية ـ شيعية باردة، فالبيت الأبيض لا يقوم بمضاعفة رهاناته فقط في العراق، وإنما أيضاً عبر المنطقة، والأمر يمكن أن يصبح معقداً جداً.

فـ (إعادة النفخ) حدثت. وكما كتب سفير إيران لدى الأمم المتحدة في النيويورك تايمز: (من الذي لا يستطيع أن يتذكر بأنه حتى يتم إحتواء ما دعي بالهلال الشيعي بعد ثورة ١٩٧٩، تم تغذية التطرف لدى الحركة السلفية الأصولية من قبل الغرب ـ فقط لكي تتحول الى القاعدة والطالبان؟، ولماذا على نفس السياسة في تقسيم المنطقة ان تحرز نتائج مختلفة الآن؟).

وفي حين أنه غالباً ما يتم تمثيل الشيعة ككيان موحّد، فإن هناك في الواقع فروقات هائلة بين المجتمعات الشيعية. فهم أكثرية في إيران، لكن الفرس مختلفون عرقياً عن العرب. فالشيعة يشكلون كتلة ضخمة من الشعب المسلم في لبنان، ولكن حسن نصر الله زعيم حزب الله، منتقداً حاداً للحكومة الشيعية العراقية بسبب عملها بترابط وتوافق تام مع الاحتلال الإميركي.

وفي كل الأحوال، يشكل الشيعة ١٢ ـ ١٥ بالمئة من العالم الاسلامي، وخارج إيران والعراق يشكل الشيعة أكثر فقط في اليمن. فهم تقليدياً (مصورون بشكل غير كافٍ) بدرجة أقل من الحقيقة، بحسب ما يقول جون آلترمان من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. فـ (إجتماعياً وإقتصادياً تعتبر المجتمعات الشيعية مهمّشة أكثر، أقل تعليماً، وأفقر).

وإن الحقيقة بأن المجتمعات الشيعية، تحديداً في لبنان، والعراق، ولكن أيضاً في العربية السعودية ـ قد ظهرت فجأة على الشاشة لا علاقة لها بأي نوع من أنواع المؤامرة الايرانية أكثر مما لها علاقة بالمقاومة المتنامية لطائفة من الصف الثاني، تقليدياً، في الشرق الأوسط فـ (الانقسامات سياسية واقتصادية، وليست طائفية) كما تقول أميمة عبد اللطيف.

وبالرغم من أن الانقسام بين السنة والشيعة يعود تاريخه الى ما بعد وفاة النبي محمد في العام ٦٢٣ بوقت قصير، فإن الثغرة الكبيرة بينهما غالباً ما كان يتم المبالغة بها، وكما يشير الخبير فريد هاليداي، من مدرسة لندن لإقتصاديات الشرق الأوسط، فإن (الفوارق ضئيلة) وهي أقل بكثير من تلك التي بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي، وبأن الصراع بين الإثنين ما هو إلا تطور حصل مؤخراً أساساً، فهو نتاج أزمة الشرق الأوسط السياسية في العقود الأخيرة. فعلى سبيل المثال، الشيعة والسنة مترابطان معاً بزواج الأفراد ويتقاسمان الأماكن المقدّسة منذ عقود.

ويحتج هاليداي قائلاً بأن: الحروب في كشمير وأفغانستان شجّعت على الإنقسام لأن الجماعات السنيّة المسلحة كانت قلب المقاومة. فالانقسامات الحقيقية قد تكون ضئيلة، إلا أن الصراع الديني كان دوماً بديلاً لشيء آخر. ففي إيرلندا، أدّى الصراع الديني الى تقسيم الإيرلنديين الأصليين من المستوطنين البروتستانت وظلّ الفريقان يشدّان على خناق بعضهما البعض. أما في مصر، فقد تلاعب البريطانيون بالأقباط ضد المسلمين، ثم تلاعبوا باليونانيين المسيحيين ضد الأتراك المسلمين في قبرص.

وكما اكتشف الإيرلنديون حقيقة فاجعتهم، فإن الخلافات الضغيرة، إذا ما ربطت بسياسة أوسع، فإن بإمكانها أن تحوّل قضايا الدين الداخلية الصغيرة الحصرية الى مسألة حياة أو موت. فهذه النار ما إن يتم اشتعالها، حتى يصبح بإمكانها تدمير التعايش الذي كان موجوداً لعقود، يقول هاليداي، مشيراً للأمر، ولا يمكن لأحد أن يكون متاكداً أين ستنتشر هذه النار ومن ستحرق.

اليماني مندهش من تخوّف مصر من إيران ومن الشيعة

قالت صحيفة وطن المصرية في السابع من مايو الماضي، أن الشخصية السعودية الكبيرة ووزير البترول السابق أحمد زكي يماني أبدى دهشته من موقف الدول العربية تجاه إيران، واعتبارها عدوا أشد ضراوة من إسرائيل على تهديد أمنها، خاصة فيما يتعلق بمحاولة امتلاك إيران للبرنامج النووية، والتي تلقي معارضة شديدة من الدول العربية.. في حين تلتزم فيه الصمت تجاه ٢٠٠ قنبلة نووية تمتلكها إسرائيل. وقال يماني خلال محاضرة له بجامعة القاهرة بعنوان (قراءة في المحطات الاستراتيجية للحالة العربية) أنه يستغرب من الخوف من وجود ما يسمى بالمدّ الشيعي في مصر، مشيرا إلى أن هناك جهات معادية تحاول أن تعبث بهذا الملف لأهداف سياسية، مشيراً أن مصر تتمتع بثبات يمكنها من المحافظة على شخصيتها دائما، وقدرة على مواجهة أي أفكار دخيلة، متسائلا عن السر وراء قلق المصريين من المدّ الشيعي في ظل المدّ السلفي الخطير، والذي بدأ ينتشر وسط صمت مطبق.

وأوضح يماني أن أخطر ما يواجه العرب من أفكار هي الأفكار السلفية المتزمتة والمتنطعة، مشيراً بسخرية إلى ما يتردد حاليا في الدول العربية حول مصطلح الديموقراطية، واصفاً إياه بأنه مرض سرطاني خطير البعد عنه (غنيمة!) مؤكدا أن أكثر الحكام ديموقراطية في العالم العربي كان صدام حسين والذي كان يفوز بنسبة ١٠٠٪، وكأنه لا يوجد أي شخص يتعارض معه، بالإضافة إلى بعض الحكام الديمقراطيين في بلاد عربية أخرى والذين يفوزون في الانتخابات أو الاستفتاءات علي كرسي السلطة بنسبة ٩٩.٩ ٪.

وأكد وزير البترول السعودي السابق أن هناك ثلاثة أطراف مؤثرة في (لعبة) المنطقة وهي أمريكا وإيران ودول الخليج، وهي عناصر تتفق فيما بينها في الصالح وتتعارض فقط في كيفية تحقيقها، مشيرا إلى الخطأ الفادح الذي وقعت فيه أمريكا باحتلال العراق. وإزاء هذا الفشل فإنها ستبقى في المنطقة، وهو ما يحقق رغبة معظم دول الخليج في ظل تنامي قوة إيران وامتلاكها أوراقاً جيدة من اللعبة السياسية، لا يمكن أن تقفلها أمريكا تحت أي ظرف من الظروف. فصاروخ واحد تطلقه إيران على ناقلة بترول سيؤثر في السوق العالمي للبترول، وستتأثر أمريكا بشكل خطير، وسيتحول الأمر إلى بركان، وهو ما تعيه الولايات المتحدة الأمريكية جيدا.

وقال يماني أن مصر أصبحت محمّلة بالعديد من المشاكل الثقيلة، لذلك تراجع دورها، ولن تستطيع أن تلعب هذا الدور الفاعل الذي كان في الماضي، وطالب الحضور بأن (يدعو) للمملكة العربية السعودية أن تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه مصر في الماضي.

تقدّم مزعوم في مجال حقوق المرأة

يريدونها طلاءً لوجه الدولة

عمر المالكي

مهما كان شكل التعبير عن حقوق المرأة في هذا البلد، فإنه لا يعكس تغييراً البته، مهما حاوت الحكومة أن تضفي طابعاً زخرفياً على تمثّلاتها السياسية والثقافية على الصعيد الدولي. فالسعودية التي لم تسمح حتى الآن للمرأة بقيادة السيارة أو التصويت، كيف يمكن أن تقفز خطوة متقدمة للغاية على صعيد المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والثقافية.

أعلن مسؤولون سعوديون الشهر الفائت بأن المملكة قد تجاوزت المهلة الزمنية المقررة لها، والبالغة عقداً من الزمن، لتحقيق مجموعة أهداف الأمم المتحدة التي تشمل المساواة بين الجنسين. فقد صرّح السفير السعودي في واشنطن عادل جبير لصحيفة نيويورك صن الأميركية في أواخر أبريل الماضي، بـ (أننا مجتمع تقليدي) في إجابته عن حقوق المرأة في المملكة. ويضيف بأن (لدينا قيمنا الخاصة بنا، ونحن نعمل في إطار هذه القيم، ولكن فيما يتصل بما يمكن للدولة والحكومة القيام به من أجل تحسين فرص المرأة، فإنني أعتقد بأن المملكة قامت بخطوات عظيمة على هذا الصعيد).

في وقت سابق، كان قد ألقى وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي خالد القصيبي كلمة حول أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة، وهي الأهداف المقررة من قبل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والذي يشمل إزالة الفقر، وتطوير التعليم، ومحاربة الإيدز وأمراض أخرى، وحماية البيئة، وهذه الأهداف معروفة باختصار (إم دي جي) ويشمل ثمانية أهداف عامة، وإحدى عشر هدفاً محدداً، و٤٨ مؤشراً للتقييم. ومن المطلوب من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة تحقيق الأهداف كافة قبل نهاية العام ٢٠١٥.

يقول الوزير القصيبي (نحن ننوي بنهاية العام ٢٠٠٩ إزالة الفقر من البلاد، وأن المملكة قد حققت تسعاً من أحد عشر هدفاً محدداً، أي تقريباً قبل عقد من الموعد المقرر) من نهاية المهلة المحددة من قبل المنظمة الدولية. ويضيف بأن (السعودية تعمل على تحقيق الهدفين الآخرين، مثل إزالة النفايات الطبيعية، وتحسين ظروف المناطق المعزولة).

على أية حال، فإن الهدف الثالث من أهداف التنمية العامة ينص على (تطوير المساواة بين الجنسية وتعزيز دور المرأة)، بما يشمل المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، ومحو الأمية، وتوزيع الدخل، وتعزيز الدور السياسي للمرأة.

مسؤول كبير في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة رفض الكشف عن إسمه أبلغ صحيفة نيويورك صن في نهاية أبريل الماضي بأن ليس لدى المنظمة (صلاحية التوثيق أو المصادقة) للقول بأن هذا البلد قد استكمل أهداف التنمية الألفية. فممثلو المنظمة في كل بلد (يراقبون التقدم بناء في الغالب على الإحصاءات الوطنية).

وكان عادل الجبير، السفير المحسوب على فريق بندر بن سلطان، تحدّث الى صحافيي الأمم المتحدة بعد لقاء مع الأمين العام لهيئة الامم المتحدة بان كي مون لمناقشة العنف في دارفور والمبادرة العربية للسلام بين الدولة اليهودية والعرب، قال بأنه (ناقش مع الأمين العام الطرق التي ستقدّم الجامعة العربية والعالم العربي المبادرة من خلالها)، ورفض الإسهاب في طبيعة الخطوات القادمة التي ستتخذها اللجنة العربية المكلّفة بمتابعة سير المبادرة العربية، ولكن الجبير وعد بأن السعودية ستتحمل مسؤوليتها وستعمل ما بوسعها من أجل المساعدة في إنهاء معاناة (أخوتنا في السودان)، ولم يتحدث الجبير عما إذا ستقوم السعودية بالمساهمة في القوات المقترحة للأمم المتحدة في السودان أو دعم القوات مالياً.

على أية حال، فإن الجبير الذي حاول أن يقدّم تصريحات عمومية ومقتضبة حول التقدّم في مجال حقوق المرأة، لم تسعفه طلاقته باللغة الانجليزية في أن يهرب من مواجهة السؤال الجوهري المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ماذا قال الجبير؟ (معظم الطلاّب في المدارس السعودية هم من النساء). وماذا أيضاً تخبيء العبقرية الدبلوماسية السعودية، خذوا الثانية: (لقد قامت المملكة بخطوات عظيمة في مجال محو الأمية على مستوى الإناث والذكور معاً)، ويضيف (الى الحد الذي لم يعد هناك سوى اختلاف ضئيل للغاية بينهما).

السعودية تقول بأنها حققت أهداف الامم المتحدة في التنمية قبل عقد من نهاية المهلة، ولازالت المرأة غائبة تماماً عن الشورى

وجيهة الحويدر

ويسهب في كلام لا ضريبة عليه بالقول (حين يصل الأمر بزيادة فرص النساء في مواقع العمل، وزيادة فرص النساء في المواقع الأخرى، فأعتقد بأن السعودية تحقق تقدماً). وطالما أن التصريح ليس أكثر من مجرد خلاص من قبضة الحقيقة، فإن الجبير مأمور بأن يدلي بتصريحات: عمومية، إيجابية، مفتوحة على تفسيرات متعددة، ويعلو ذلك كله مدح وإشادة بجهود خادم الحرمين الشريفين والحكومة والدولة.

أما الحقائق الخاصة بأصل الموضوع، والتي تستند على معطيات رقمية فتقع خارج تخصص السفير الجبير بل وحكومته الرشيدة. فبناء على تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٦ فإن معدل التعليم للبالغين في السعودية فهو ٦٩.٣ بالمئة للنساء و٨٧.١ بالمئة للرجال. وأن الدخل السنوي للرجل يصل الى ٢٢٦١٧ دولاراً، فيما يصل دخل المرأة الى ٣٤٨٦ دولاراً بحسب التقرير. يذكر التقرير كل هذه الأمور (في السنة التي حصلت فيها النساء على حق التصويت، وحين سمح لهن بالوقوف في الانتخابات. فالسعودية التي لم تكن تمنح أياً من هذه الحقوق للمرأة، تزعم، مع ذلك، بأنها متقدّمة في مجال منح المرأة حقوقها وتعزيز دورها السياسي). نشير الى معلومة عامة معروفة بأن عدد النساء في مجلس الشورى يصل الى صفر بالتمام

والكمال.

وحين كانت توصي الحكومة السعودية بتعزيز دور المرأة في مجال العمل والتوظيف، كان تقرير برنامج التنمية للأم المتحدة حول أهداف التنمية الألفية في السعودية يفيد بأن (نطاق واختلاف فرص التوظيف بالنسبة للإناث محدد تماماً ويتركز بصورة كبيرة في قطاعي تعليم البنات والخدمات الصحية).

إشارة خاطفة فحسب، أن أهداف التنمية التي تساندها الامم المتحدة لا تشتمل على حق النساء في إختيار نوع الملابس وقيادة السيارة!!.

موضوعة حقوق المرأة تفتح نافذة على موقع الدونية التي تحتله في النظام القضائي السعودي، حيث المحاكم الرسمية تضج بالقضايا التي تعكس حرمان المرأة من حقوقها الأساسية في التقاضي، والاستعانة بالقوانين التي تصونها من التعديّات فيما لا شرعة تحميها، ولا قاض ينصت لدعم دعواها. فقد كان مثيراً للسخرية أن يصدر قاض حكماً بالجلد على إمرأة رغم ثبوت الجرم على من اعتدى عليها بالخطف والتهديد بالقتل، ما جعل من هذه الجريمة موضوعاً ليوم المرأة العالمي لهذا العام والمدعوم من قبل الأمم المتحدة من أجل (إنهاء حصانة العنف ضد النساء والبنات). ويذكر موقع الامم المتحدة على شبكة الانترنت بأن لا حصانة للعنف ضد المرأة يبقى القانون وليس الاستثناء، في أجزاء عديدة من العالم. وهناك طائفة من المنظمات الحقوقية تطالب باتخاذ إجراء صارم ضد السعودية من قبل الامم المتحدة لمخالفتها هذا القانون، ويجب أن تشمل العقوبة إلغاء عضويتها في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، في وقت تطبّق فيه الامم المتحدة قوانينها على دول أخرى مثل كوبا وقطر وغيرها.

في مجال آخر يتعلق بحقوق المرأة، فإن النساء في هذا البلد يتعرّضين للتمييز حتى في مجال الزواج من الأجانب، وتشمل العرب والمسلمين. فحتى لو حصل على تأشيرة السفر المرواغة، فإن الزوج والاطفال يبقون غير مواطنين، بل ضيوف في أوطانهم. في المقابل، فإن الرجال هم فقط القادرون على نقل المواطنة الى زيجاتهم وأولادهم. ويجب القول هنا: لا علاقة لكل ذلك بالشريعة الاسلامية، ولكن بالعقلية المنغلقة على الحقوق الاساسية للمرأة.

ومن المعلوم، فإن القانون السعودي يخلق عوائق ثقيلة بالنسبة لأولئك الذين يرغبون بالزواج من جنسيات أجنبية ويميّز ضد النساء من خلال منع أزواجهن وأولادهن من الحصول على الجنسية. وهناك مطلب عبر العالم العربي من أجل حقوق متساوية في هذه المنطقة بدأ يتنامى، ولكن العملية مازالت بطيئة حتى الآن.

وتقضي المادة السادسة من التزاوج بحسب القانون بأن أي سعودي، رجل أم إمرأة، يرغب في الزواج من غير سعودي/غير سعودية، يجب أن يكون/تكون لها سلوك، وجنسية، ودين مقبول، باستثناء أولئك الناس الذي ينتمون الى عقائد غير معترف بها من الشريعة الاسلامية. يضاف الى ذلك، أن الأجنبي ممنوع من الزواج بإمرأة سعودية بدون الحصول على إذن من وزارة الداخلية.

إنها بالتأكيد ليست متصّلة بحكم شرعي، بل هي أحكام متصلة برؤية متخلفة حول المرأة، ونزعة ذكورية جامحة تجعل من هذه الأحكام مقررة على النساء. ولذلك، فإن الاجراءات القانونية أسهل في حال كان الزوج المتقدّم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

لا يقف الأمر عند حد الحصول على إذن مسبق بالزواج، فحتى بعد أن يحصل الأذن بالزواج والاحتفال، فإن مشاكل المتزوجين حديثاً لن تنتهي، لأن الجنسية السعودية تمنح بصورة أتوماتيكية الى الزوجة غير السعودية. ومؤخراً، صادق مجلس الوزراء السعودي على قانون يقرّ بجنسية المرأة الأجنبية المتزوجة من رجل سعودي. ولكن يبقى عدم الاعتراف بجنسية الزوج الأجنبي من إمرأة سعودية أو أبنائهما، الذين يفرض القانون

وجيهة الحويدر:

النساء مواطنات بلا درجة، مواطنات مع وقف التنفيذ، فكيف يمكن لمن ليس له وطن أن يربي جيلاً على حبّ وطن

عليهما الانتظار حتى بلوغ سن الثامنة عشر من أجل المطالبة بالجنسية السعودية. وتُقدّم الطلبات الى إدارة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية ويتم النظر في الأمر. وبالنسبة للنساء، فإنهن يمنحن بطاقة تعريف خاصة تسهّل الاجراءات الرسمية والقانونية الخاصة بهن داخل البلاد، ولكن لا يمكنهن الحصول على الجنسية السعودية. أما البنات فيحصلن على الجنسية في حال الزواج فحسب.

بالرغم من كل القيودة الصارمة المفروضة على الزواج وما يعقبها من إجراءات بالغة التعقيدة بالنسبة للأوضاع القانونية الخاصة بالمتزوج/المتزوجة، فإن عدد النساء المتزوجات من غير المواطنين يزداد بمرور الوقت. وتذكر تقارير منشورة في الصحف المحلية عن حالات النساء اللاتي يدفعن، من أجل الحصول على تأشيرات



دخول لأزواجهن، مبلغا وقدره ٤٠ ألف ريال.

ويلحظ المراقبون بأن هذه المشاكل تعود في جذورها الى العقلية الاجتماعية المغلقة وليس أحكام الشريعة، والتي تضعها أميره خاشقجي في جملة عوائق منها: المحافظة والانغلاق. فالنساء، والأخوات، والبنات، والزوجات لا يملكن حرية الاختيار. إنه المجتمع الذكوري الذي يعكس الحقوق والاختيارات الشخصية والقانونية للمرأة. فالمرأة السعودية المتزوجة من غير سعودي مازالت غير مقبولة في رد فعل طبيعي على مكانة المرأة في المجتمع.

نشير الى أن ثمة تزايداً في أعداد الأصوات الإحتجاجية والمطالبة بحقوق متساوية في هذا الحقل، وأهمها منح الجنسية السعودية للأزواج غير السعوديين والأبناء. وفيما يرتبط بهذه النقطة، فإن هذه المشكلة تعصف أيضاً بكامل المنطقة العربية: في مصر، لبنان، المغرب، الاردن، إيران، حيث أن الرجل يستطيع أن يهب الجنسية لزوجته وأولاده، أما المرأة فلا يمكنها ذلك. وفي الجزائر، منح القانون مؤخراً للمرأة حق نقل الجنسية، بينما في مصر وبعد أربع سنوات من المساجلات القانونية فإن هذا الحق يمكن أن يشمل الاولاد فحسب.

الناشطة الحقوقية وجيهة الحويدر كتبت مقالاً في الثالث من مايو بعنوان (السعوديون بلا وطن.. لا استثناءات لتلك القاعدة) جاء فيه أن: الفئة الأكبر المغيبة وغير المرئية هي النساء، فغني عن الذكر أن ما يدركه العالم بأسره هو أن نصف المجتمع السعودي بلا وجود ولا هوية، فالنساء مواطنات بلا درجة، مواطنات مع وقف التنفيذ، فكيف يمكن لمن ليس له وطن أن يربي جيلاً على حب وطن، فهل فاقد الشيء يعطيه؟

وتضيف: إذن، القاعدة التي لا استثناءات لها هي: أن مشاعر اللا وطنية متفشية بشكل واضح بين جميع فئات الشعب السعودي، لأن الوضع الحالي المرتبك والسياسات القاسية المتبعة منذ عقود طويلة في جميع مناحي الحياة، جعلت مفهوم الوطن لدى السعوديين باهت الصبغة تماماً، فهو ما زال مجرد إسم ونشيد وطني وشعارات وقصائد بليدة تُردد في المحافل والمناسبات على الناس، وكأنها ألحان خافتة جداً تُعزف على مسامع حشد من الصم. فهل يا ترى يسمع من به صمم؟

عشر سنوات سجن لأمير يهرب مخدرات

ذكرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية في عددها الصادر في التاسع من مايو الماضي أن محكمة فرنسية أصدرت حكمها بالسجن لمدة عشر سنوات على الامير السعودي نايف بن فواز الشعلان بعد ادانته بمحاولة تهريب طنين من الكوكايين في طائرته البوينغ الخاصة . الامير البالغ من العمر ٥٣ سنة كان يهرب الكوكايين مع شركاء له من كبار تجار المخدرات في كولومبيا مستغلا صفته الدبلوماسية كأمير سعودي وبعد تلقي المباحث الفرنسية معلومات من كولومبيا تم تفتيش طائرة البوينغ الخاصة بالأمير بعد وصولها الى احد المطارات الفرنسية حيث عثرت الشرطة على طنين من الكوكايين.

من المعروف ان بعض أمراء وشيوخ الخليج يتزعمون تجارة المخدرات. فقبل ايام اعلن رسميا في الكويت عن اعتقال الشيخ طلال بن ناصر الصباح بتهمة تهريب الكوكايين، وهو نفسه الشيخ الذي حكم بالسجن المؤبد في مصر لنفس التهمة وتم الافراج عنه بعد وساطة من امير الكويت.

وفي الامارات اعترضت سلطات الامن في الشارقة في مطلع التسعينات باخرة تنقل شحنة من الكوكايين تبين انها تخص الشيخ سعيد بن طحنون ال نهيان ابن حاكم مدينة العين وتوابعها.

ومع ان خبر الحكم على الامير السعودي نشر اليوم في الفيغارو الا اننا نعتقد جازمين ان الصحف السعودية لن تنشره ومحطة العربية لن تبثه وعبد الرحمن الراشد لن يخصص زاوية للكتابة عن تاجر الكوكايين لانه امير سعودي مع ان جريدته ومحطته تبثان خبر اعدام باكستاني او يمني بالسيف لان الشرطة السعودية وجدت في جيبه سيجارة حشيش.

حرمة الاحتفال بالزهور!

أصدرت اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة بياناً في بداية شهر مايو بتحريم إقامة مهرجان إحتفالي بالزهور والورود في رد واضح على ماقامت به أمانة مدينة الرياض في الأعوام السابقة والتي كان آخرها المهرجان الثالث في فبراير الماضي وتضمن البيان أدلة من القرآن الكريم ولسنة النبوية المطهرة في تحريم هذه المناسبة التي من الممكن أن تتحول إلى إبتداع كما قال البيان وكان مهرجان الزهور المقام سنوياً في ممر الزهور بطريق الملك عبدالله شمال العاصمة الرياض يحظى برعاية أمين مدينة الرياض الأمير د. عبدالعزيز بن عياف آل مقرن ويحظى بإقبال شعبي واسع وبالذات في الآونة الأخيرة حيث تعمل الأمانة من خلاله أن يكون عامل جذب سياحي وعلامة بارزة تميز الرياض.

وقف مذيعتين عن العمل لمطالبتهما بحقوقهما

تسببت مداخلة للمذيعة السعودية وفاء بكر يونس انتقدت فيها بشدة ما أسمته بحقوقها وحقوق زميلاتها المهدورة في إيقافها عن العمل من الإذاعة السعودية الرسمية، وذلك أثناء حضورها منتدى الإعلاميات السعوديات الثاني برعاية الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، والذي نظمه مركز المرأة السعودية الإعلامي في الاسبوع الأول من مايو تحت عنوان: (رؤية إعلامية لآفاق اقتصادية).

المذيعة وفاء بكر يونس انتقدت بشدة ما أسمته بحقوقها وحقوق زميلاتها المهدرة. وأضافت بأنها لم تستلم حقوقها المادية منذ أربعة أشهر وكذلك الحال بالنسبة لزميلاتها، إضافة إلى عدم تثبيتها بعد مرور سبعة عشر عاماً من العمل المتواصل، ومعنوياً استشهدت بما حصل لزميلتها فوز الخمعلي من إهانة من قبل زميلها بالعمل (ر. ن) وكيف أنها لجأت للإعلام لكي ينصفها ويوصل صوتها للمسؤول بعد أن تجاهلها مسؤولو الإذاعة، كذلك تم إيقاف الإذاعية فاطمة العنزي لنفس الأسباب . وقالت الصحيفة أن الرد جاء سريعاً بحق وفاء يونس وفاطمه العنزي من وكيل الوزارة المساعد للإذاعة في خطاب رسمي موجه لمدير عام الرياض بايقاف التعاون معهما لما وصفه بالانتقادات للمسؤولين في الوزارة دون سابق تفاهم.

(اليمامة) تطيح بمصداقية بريطانيا

صفقة اليمامة التي عقدتها بريطانيا مع السعودية العام ١٩٨٥ مازالت تقذف حمماً ولعنات على الصناعة العسكرية في بريطانية. فمازال ملف الفساد والابتزاز يزداد حجماً مع تكشّف معلومات جديدة حول الضالعين في رشاوى بمئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية. كثير من المسؤولين البريطانيين يعتقدون بأن أضرار اليمامة ستلاحق بريطانيا لسنوات قادمة، وفي الثلاثين من أبريل الماضي، صدر تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني بشأن صفقة اليمامة في محاولة لـ (الدفاع عن سجل لندن في مجال مكافحة الفساد والابتزاز). وكانت منظمة التعاون والتنمية الأوروبية التي تعنى بمكافحة الفساد والرشوة في الدول الأوروبية العضاء فيها، إضافة الى أميركا أعربت عن قلها جراء إلغاء التحقيق في الفساد الذي تعرّضت له صفقة اليمامة، ونقل عن رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية مايك جايبس قوله (إن مقدار الضرر الذي لحق بسمعة بريطانيا سيظل يلاحقها لسنوات طويلة).

ونقلت صحيفة الجارديان عن المدعي العام جولد سميث في تعليقه على اللجنة البرلمانية البريطانية بأن وقف التحقيق (أضعف موقف بريطانيا أمام السعودية في عدة مجالات منها حقوق الإنسان)، وأوضح بأن (تقرير اللجنة أشار إلى نقطة هامة وهي إلتزامنا بمكافحة الفساد، لكن لا أعتقد أنه يجب محاكمتنا، إن محاكمة بريطانيا تتم من خلال جهودنا لمحاربة الفساد، ونحن حازمون في هذا المجال). وأضاف قائلاً:(لقد أبلغت مكتب مكافحة الفساد أن يواصل تحقيقاته في القضايا الأخرى لشركة BAE Systems، والمكتب يواصل تحقيقاته بشأن مبيعات أسلحة لخمس دول).

وأشارت الصحيفة إلى التباين في التبريرات البريطانية الرسمية لوقف التحقيق في اليمامة، فبينما قال رئيس الوزراء توني بلير إنه يتحمل المسؤولية في وقف التحقيق حماية للمصالح الأمنية الوطنية، قالت الحكومة إن مكتب مكافحة الفساد أوقف التحقيق من تلقاء نفسه وبشكل مستقل.

في السياق نفسه، نقل تقرير نشرته الصحيفة البريطانية ىفدىةد موث عن نواب بريطانيين قولهم إن سمعة بريطانيا تضرّرت كثيراً، بعد إيقاف التحقيق في صفقة اليمامة السعودية، مشدّدين على أن قرار بلير بوقف التحقيق يقلّل من شأن بريطانيا في مسألة مكافحة الفساد.

ونقلت الصحيفة عن المدعي العام Goldsmith إعرابه عن انزعاجه من تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، وتأكيده من ناحية أخرى أن إيقاف التحقيق جاء في مصلحة الأمن القومي البريطاني.

كما نقلت الصحيفة عن Cable Vince نائب رئيس حزب الديمقراطيين الليبراليين البريطاني قوله إن إسقاط التحقيق في صفقة اليمامة قد عزل بريطانيا عن باقي الدول المتطورة وأضرّ بسمعتها الدولية، كما أنه أضرّ بموقف العديد من الشركات البريطانية التي تبذل جهداً لكي تتماشى والقيم الأخلاقية ومكافحة الفساد في أعمالها خارج بريطانيا.

وجوه حجازية

عبد الحميد بن أحمد الخطيب
١٣١٦ - ١٣٨٠هـ

ولد بمكة المكرمة، واعتنى به والده. ساهم بنصيب وافر في النهضة العلمية حتى منحه الشريف حسين وسام النهضة من الدرجة الثانية. بعد احتلال آل سعود للطائف ومكة، وفي أواخر عهد الحسين رحل الى مصر، فاشتغل بالصحافة ونشر عدة مقالات في الأهرام والمقطم والوطن، واشترك في عدة جمعيات خيرية، ثم أسس جمعية الشبان الحجازية الخيرية. عاد بعدها الى مكة المكرمة وعيّن عضواً بمجلس الشورى، وكان الى جانب عمله الوظيفي يلقي دروساً دينية بالمسجد الحرام، ومحاضرات دينية واجتماعية فيه وبجمعية الإسعاف بمكة، وينشر في الصحف المقالات الضافية في محاربة العادات السيئة والدعوة الى الله والرجوع اليه. ثم عين وزيراً مفوضاً في باكستان منذ استقلالها، ثم سفيراً فيها، ورأس وفد المملكة في حفل تسليم السلطة من هولندا الى الحكومة الأندونيسية، وهناك أقام له طلاب والده الأندونيسيين حفلات تكريم في كل بلد ينزل بها. توفي رحمه الله بدمشق.

له: سيرة سيد ولد آدم (نظم السيرة النبوية من ألفي بيت)؛ تائية الخطيب في سرّ تأخر المسلمين وحكمة التشريع الإسلامي؛ مناجاة الله (منظومة في التوحيد الخالص وعقائد السلف الصالح في حب الله ورسوله ـ مجموعة قصائد)؛ الإمام العادل، أسمى الرسالات؛ مستقبلك في يدك (ثلاثة أجزاء)، قصيدة الإستغاثة الكبرى، تفسير الخطيب(١).

محمد طاهر الدباغ
١٣٠٨ـ ١٣٧٨هـ

ولد في الطائف، وتلقى تعليمه الإبتدائي بمكة المكرمة، ثم رحل الى الإسكندرية فالتحق بمدارسها حتى نال فيها الشهادة النهائية، ثم عاد الى مكة المكرمة وتلقى على علماء عصره في المسجد الحرام، ولازمهم وأجازوه في التدريس بالمسجد الحرام، فدرس مدة من الزمن ثم التحق مدرساً بمدرسة الفلاح بمكة، ثم مديراً لها فقام بواجبه بعزم وحزم، وقد تخرج في عهد إدارته عدد من طلاب العلم الذين شغلوا مناصب مهمة في الحكومة، ثم تعين في عهد الشريف الحسين بن علي مديراً لمالية جدة ومعتمداً لمعارفها.

بعد احتلال آل سعود للحجاز، قام برحلات الى مصر واليمن ومنها الى الهند، ثم الى جاوا، ثم عاد الى بلده فأسند له الملك عبد العزيز إدارة التعليم في المملكة (مديرية التعليم) وكان أول ما فكر فيه هو تنظيم الإبتعاث الى الخارج للدراسات العليا المتنوعة، فأسس مدرسة تحضير البعثات بمكة التي أثمرت وهيأت الطلاب الى الإبتعاث للدراسة في الخارج والذين عادوا الى وطنهم وكان منهم الطبيب والقاضي والمهندس والأديب. قضى عشر سنوات في المعارف كان خلالها مثال الجد والنشاط والنزاهة وقوة العزيمة، ثم نقل الى الشورى حتى أحيل على المعاش فسافر الى مصر وأوربا لغرض العلاج، ثم عاد الى مصر فتوفي رحمه الله في القاهرة (٢).

أحمد بن عبد الله دحلان
١٣١٥ـ ١٣٧١هـ

هو أحمد بن عبد الله بن صدقة بن زيني بن أحمد بن عثمان دحلان. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم صغيراً على الشيخ عبد اللطيف قاري، ولازم والده فأخذ عنه في العلوم الدينية والفلك. ولازم أيضاً حلقات الدروس بالمسجد الحرام وأخذ على علمائها في عصره، ثم في المدرسة الراقية، ثم بالصولتية، وعمل مدرساً بالمدرسة الراقية بمكة، ثم سافر الى ماليزيا ومنها الى أندونيسيا ليساعد والده في نشر الدعوة الإسلامية، ثم عاد الى مكة المكرمة والتحق مدرساً بالمدرسة الصولتية سنة ١٣٤٥هـ، وعكف على التدريس بمنزله وفي خلوته برباط السليمانية بجانب باب الدريبة، واستمر مدرساً بالمدرسة الصولتية واحداً وعشرين عاماً، وتخرج على يده عدد من طلاب العلم، وعمل بعدها مساعداً لمدير مكتبة الحرم المكي الشريف لمدة أربع سنوات. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: رسالة في الفلك، المختصر في معرفة السنن، الربع المشتهر(٣).

---

(١) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١٧٩. وانظر: كحالة، عمر رضا. مستدرك معجم المؤلفين، ص ٣٤٠؛ وكذلك كيفي عدنان. هذه بلادنا ـ ١٩، ص ٢٧٧؛ باسلامة، محمد أبو بكر، في حياتهم، البلاد، ١٤٠٤/٢/١٥هـ، ص ١٠–١١. ابن سلم، أحمد سعيد. موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين، جـ١، ص ٣٠٨. أعلام المكيين، ج١، ص ١٤.

(٢) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٢٨٢. المغربي، محمد علي. أعلام الحجاز، جـ١، ص ٢٨٩. الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين الشريفين، جـ١، ص ٢٢٠، وفيه الأديب اللغوي السيد طاهر بن مسعود بن طبيب بن الحسن الإدريسي الشهير بالدباغ كأسلافه مدير المعارف السعودية.

(٣) باسلامة، محمد أبو بكر. في حياتهم. السيد أحمد بن عبد الله دحلان. البلاد، العدد ٨٥٢٢، ١٤٠٧/٧/٢٥هـ

من هنا وهناك

هل تعلموا الطيران في الأردن؟

المتحدث باسم الداخلية اللواء منصور التركي، قال أن السعودية: (أحاطت علماً الدول التي تستهدف الجماعات المسلحة قواعدها العسكرية، كما تم إحاطة الدول التي تدرب فيها هؤلاء على الطيران، إضافة إلى الدول التي تلقت فيها هذه المجموعات تدريباتهم الميدانية). وقال أن التدريبات على الطيران تمت في بلدان (آمنة) وربما يقصد دولاً غربية أو (الأردن). وأكد على حقيقة (لسنا في وضع يؤهلنا للقول بأن جميع من له علاقة بتلك الخلايا قد ألقي القبض عليه)(الشرق الأوسط ٢٩/٤/٢٠٠٧).

اقتحام سجون

بعد الحديث عن اقتحام سجون والإفراج عن سجناء للقاعدة، أظهر مدير عام سجون الرياض العميد محمد الدوسري عضلاته، نافخاً في قدرات الأجهزة الأمنية على التصدي لأية هجمات، مشدداً على أنه لا يوجد (استنفار) لحماية السجون. وكان سبعة معتقلين للقاعدة قد فروا من سجن الملز بالرياض العام الماضي، كما فرّ عدد من المعتقلين من سجني المباحث في الرياض والخرج.

تشويه: مهدي منتظر!

عمدت بعض الصحف الى الحديث عن (المهدي المنتظر) في وصفها لزعيم التنظيم الإنقلابي، مع أن هؤلاء لم يتحدثوا عن شيء من هذا، ولكن الحكومة أرادت أن تربط بين هؤلاء المعتقلين وبين جهيمان وحركته التي كانت المهدوية ركناً أساسياً فيها. والغرض من هذا الإفتعال للحكايات التشويه ليس إلا. وقد يؤدي الى عكس الفعل، حيث تسقط مصداقية الإعلام الرسمي بسبب افتعال الأكاذيب. أول من تحدث عن مهدي منتظر هي (الشرق الأوسط) ثم تبعتها عكاظ.

البيعة

(البيعة) أصابت آل سعود بالهوس، فهذا يعني وجود شرعيتين وقيادتين، ويعني مناطحة لشرعية العائلة المالكة في ان تحكم البلاد. وقد طلب الأمراء من المفتي أن يصدر فتوى حول موضوع البيعة بالذات وما يتعلق بها. لم يتأخر الرجل فأصدر في اليوم التالي لبيان الداخلية الإنفجاري، أي في ٤/٢٨ بياناً طويلاً مملاً وتقليديا، اتكأ فيه على ما جاء في بيان الداخلية من معلومات، فوصف الخلايا بأنها (إفسادية ارتكبت أموراً عظيمة هي من كبائر الذنوب، ومن ضلالات المبتدعة). وأول الأمور الإفسادية مسألة البيعة: (..ما قام به هؤلاء من مبايعة زعيم لهم على السمع والطاعة وإعداد العدة والاستعداد البدني والمالي والتسليح هذا كله خروج على ولي الأمر، وهو مطابق لفعل الخوارج الأوائل). وبالتالي فإن من الواجب قتالهم، وإن صلوا وصاموا، وادعوا ما ادعوا.

وطفق المفتي يوضح أن بيعة (الإمام) السعودي هي الصحيحة: (إنا ـ بحمد الله تعالى ـ نعيش في هذه البلاد السعودية المباركة، في ظل ولاية عادلة، قد انعقدت لها البيعة، وصحت إمامة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، على هذه البلاد وأهلها، ولزم الجميع السمع والطاعة بالمعروف، والبيعة ثابتة في عنق أهل البلاد السعودية كافة، لإجماع أهل الحل والعقد، على إمامته. من الكبائر العظيمة، والآثار الجسيمة، نقض البيعة، ومبايعة آخر، مع وجود الإمام وانعقاد البيعة له، وهذا خروج عن جماعة المسلمين، وهو محرم ومن كبائر الذنوب).

ونلاحظ ان المفتي يركز على خلية الـ ٦١ بالتحديد، ولكنه في نفس الوقت يؤكد أن كل ما يفتي به يعتمد بيان الداخلية من معلومات، حتى تلك المعلومات التي لا تخصها والتي تقول: (ومما ظهر ـ أي في البيان ـ أن هذه الفئة تكفر المسلمين وتستحل دماءهم، وهذه من أخطر جرائمهم، وأشدها وطناً). ولا يعلم أن هذه الفئة بالذات تكفّر المسلمين. نعم نعلم أن القاعدة تكفّر المسلمين، ولكن هل هؤلاء من القاعدة؟. ثم إن الفكر الذي اتكؤوا عليه في التكفير هو نفس فكر المفتي الذي يكفر فيه المسلمين والمواطنين السعوديين. وقد أظهر المفتي أحكاماً قاطعة لوقائع لم تحدث، وإنما يزعم بيان الداخلية أنها ستحدث، مثل (الخروج على المسلمين وقتالهم وسفك دمائهم، وتدمير الممتلكات) وبالتالي يكون فعلهم (الإفساد في الأرض) والحكم عليهم بالقتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل من خلاف كما قال المفتي. اي أنه أصدر حكمه مسبقاً كقاض، أو كأعلى سلطة دينية، قبل أن يلمّ بأطراف القضية، وقبل أن تتوضح تفاصيلها حتى للداخلية التي لم تنه تحقيقاتها، وايضاً قبل أن يسمع المفتي القصة من الطرف المتهم نفسه. بل أن المفتي زعم أشياء لم يذكرها البيان حيث اتهم المعتقلين بـ (التواطؤ مع الجهات الخارجية ضد بلاد الإسلام) في إشارة الى جهات دولية غير مسلمة، لينسج عليها حكمه (وهذه مثلبة عظمى، ومنقصة كبرى..الخ).

وفاة ثلاثة أمراء

توفي ثلاثة من الأمراء بصورة متلاحقة. الأول كان أمير مكة عبدالمجيد بن عبد العزيز آل سعود. وقد أشرنا في هذه المجلة مراراً بأن مرض المذكور غير قابل للشفاء وأنه كان (يودّع) في حين حرصت الأجهزة الرسمية على الصمت، وتسريب أخبار أنه بصحة جيدة. توفي الأمير في مستشفى أميركي في ٥/٤ الجاري، ولم يعين حتى الآن أمير جديد لمكة، واعتبر آخرون أن وفاة عبدالمجيد مثل ضربة لجناح الملك حيث يعد المتوفى أحد أركانه، كما أنه المرشح الوحيد الذي يمكن أن ينافس الجناح السديري لخلافة عبدالله وسلطان.

ايضاً توفي الأمير سعود بن مشعل بن يزيد بن سعود بن عبد العزيز دون أن يشار الى سبب الوفاة، وقد دفن والأمير عبدالمجيد في نفس اليوم ٥/٧. وفي ٥/٨ توفي الأمير عبدالله الفيصل، أكبر أبناء الملك فيصل، وأخ غير شقيق لوزير الخارجية، وهو أكبر أحياء ذرية الملك عبدالعزيز من الذكور، فهو أكبر من الملك عبدالله وغيره، بل هو أكبر من الملك فهد نفسه. وقد شغل منصب أول وزير داخلية وأول وزير صحة، وأول من جمع بين الوزارتين المذكورتين.



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في





My Computer

http://www.alhejazi.net الحجازعلى الانترنت



أزياء حجازية: (الوشاح) على الصدر
وفوق الرأس هامة من الفضة مطلية بالذهب